بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة جدارا

كلية الاقتصاد والأعمال

Jadara University

Faculty of Economics & Business

رسالة ماجستير بعنوان:

"مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم"دراسة ميدانية"

The Extent of Compliance with the Requirement's of Corporate Governance and It's Impact on the Quality of Accounting Information from the Viewpoint of Share Holders" A Field Study"

إعداد الطالبة

خديجة عبدالقادر علي الشطناوي

إشراف

الدكتور محمد عبدالله المومني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

الفصل الدراسي الأول

2011–2010

قرار لجنة المناقشة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة باللغة العربية وعنوانها "مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم"دراسة ميدانية".

مقدمة من الطالبة: خديجة عبدالقادر علي الشطناوي

أجيزت بتاريخ:

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم	التوقيع
الدكتور محمد عبدالله المومني، مشرفا ورئيسا	....
الأستاذ الدكتور محمود قاقيش، عضوا داخليا	....
الدكتور محمد رحاحـــله، عضوا خارجيا	....

ب

نموذج تفويض

أنا الطالبة خديجة عبدالقادر علي الشطناوي، أفوض جامعة جدارا بتزويد نسخ من رسالتي المعنونة: " مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم"دراسة ميدانية" للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

الإهــــــداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر
يا من أفتقدك منذ الصغر
يا من يرتعش قلبي لذكرك

.... أبي

إلى حكمتي ..... وعلمي
إلى أدبي .... وحلمي
إلى طريقي .... المستقيم
إلى طريق........ الهداية
إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

.... أمي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله
إلى من آثروني على أنفسهم
إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

...إخوتي وأخواتي

إلى من عرفتهم وعرفوني......صادقين مخلصين أوفياء

مع حبي وتقديري أهدي هذا العمل المتواضع

أهلي وناسي
الباحثة

شكـر و تقــديـر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله، وعلـــى آله وأصحابه أجمعين. لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير إلى أســـتاذي الـــدكتور محمـــد المومني على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وما قدمه من جهد وتوجيهات وإرشـــادات قيمـــة ساهمت في إنجاز هذه الرسالة وإظهارها إلى حيز الوجود. كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي أعضا ء لجنـــة المناقشة لتواضعهم بقبول المشاركة بمناقشة رسالتي،وعلى توجيهاتهم القيمة، إضافة إلى شكري الجزيـــل إلى أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والأعمال الذين لم يبخلوا علي بمعرفتهم وخبراتهم. كما اشكر محكمي اداة الاستبانة على ملاحظاتهم ومقترحاتهم القيمة. كما اشكر زملائي الطلبة وكل من سهل قيـــامي بأعمال البحث، وكل الشكر الى جامعة جدارا ممثلة برئيسها وأعضاء هيئتها التدريـــسية علـــى جهـــودهم ودعمهم الموصول لاتمام هذه المرحلة.

الباحثة

خديجة عبدالقادر علي الشطناوي

فهرس المحتويات

قائـمة الجداول

قائمة الملاحق

مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات واثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الاسهم: "دراسة ميدانية"

اعداد الطالبة:خديجة عبد القادر علي الشطناوي

اشراف الدكتور:محمد عبد الله المومني

الملــــخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى الالتزام الشركات بمتطلبات حوكمة الشركات واثــره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم، حيث تم التركيز علـــى دراســـة المتطلبـــات المتعلقة بحقوق حملة الاسهم ومجلس الإدارة، وكذلك المتعلقة بالتقارير المالية. وكذلك بيان أثـــر الالتـــزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم اســـتبانة وزعـــت على عينة مكونة من (73) مستثمرا مؤسسيا و(300) مستثمرا فرديا. وقد تم استخدام الاساليب الاحصائية الوصفية ومقاييس النزعة المركزية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل البيانات، وتم اختبـــار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت)واختبار تحليل التباين الثلاثي واختبار شفيه للمقارنـــات البعديـــة، وكذلك تم استخدام كرونباخ الفا لاختبار درجة مصداقية البيانات.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية: يوجد التزام بمستوى متوسط من قبل الشركات المـــساهمة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم والمتطلبات المتعلقة بمجلس الادارة والمتطلبات المتعلقـــة بالتقارير المالية وكذلك يوجد اثر لالتزام الشركات المساهمة العامة بدلالة احـــصائية بمـــستوى متوســـط بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية.وانتهـــت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها ينبغي الالتزام التام بجميع متطلبات الحوكمـــة مـــن قبـــل إدارات الشركات وبدرجة عالية وفي كافة المجالات وكذلك ينبغي ان تراعي الهيئة العموميـــة انتخـــاب أعـــضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرات والكفاءات وخاصة في الجوانب الادارية والمالية.والتاكيد على قيام هيئة

الاوراق المالية بعقد ورش عمل لاعضاء مجالس ادارات الشركات الاردنية لبيان أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، متطلبات الحوكمة ، جودة المعلومات، حقوق حملة الاسهم، التقارير المالية،مجالس الادارة.

The Extent of Compliance with the Requirements of Corporate Governance and its Impact on the Quality of Accounting Information from the Viewpoint of Shareholders" A Field Study"

Prepared by

Khadeejah Abdulkader Ali Shatnawi

Supervisor

Dr. Mohammad Abdullah AL-Momani

Abstract

This study aims to explore the extent of compliance with requirements of corporate governance and its impact on the quality of accounting information.

The study examines the requirements related to the rights of both the shareholders and the board of directors, as well as financial reports. It also highlights the effect of compliance with corporate governance on the quality of accounting information. To realize the study's objectives, a questionnaire was designed and distributed to a sample consisting of 73 institutional investors and 300 individual investors, using the descriptive for the analysis of the tendency such as the mean and standard deviation for the analysis of the collected data. T-test, three dimensional analysis of variance (ANOVA) and Chevy multiple comparatives were used to test the hypothesis of the study. In addition, Cornbachs Alfa was used to test the data reliability. The most important resuth of the study are:Listed corporations statical functation comply with the requirements of corporal governance pertinent to shareholders interests at a moderate level.and the requirements of corporal governance pertinent to the board of directors at a moderate level. and requirements of financial reports. The effect of the compliance of the listed companies with the requirements of corporal governance on the relevance characteristic of qualitative accounting information is of a moderate level. The effect of the compliance of the listed companies with the requirements of corporal

governance of the quality of information regarding reliability is of a moderate level. the study is concluded with the following recommendations Companies' management should comply fully with the requirements of corporal governance in all fields. Highly qualified and experienced people, especially in administrative and financial field, should be elected as members of the board of directors. Securities Commission should conduct workshops for the Jordanian boards of directors to highlight the importance of compliance with the requirements of corporal governance.

Key words: Corporate governance; requirements of corporal governance; information quality; shareholders' rights; financial statements, board of directors.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي والدراسات السابقة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

1-6 الدراسات السابقة

1-7 فرضيات الدراسة

1-1 المقدمة

تعتبر الشركات المساهمة العامة بمختلف أشكالها من أهم أركان الاقتصاد الوطني في أي دولة، إذ تلعب دوراً كبيراً في بناء الاقتصاد الوطني. ويعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الاقتصادية، وتطوره دليلا على عافية الاقتصاد، لأنها تعمل على تحقيق القيمة الاقتصادية المضافة للاقتصاد الوطني من خلال استغلالها للموارد الوطنية (البشرية والطبيعية) الاستغلال الأمثل، وتوفير السلع والخدمات، وتوظيف الأيدي العاملة. ولكي تستمر الشركات بعطائها وتحقق نموها الدائم يجب أن توازن بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة فيها من مساهمين ودائنين ومقرضين .... الخ، لذلك فان إدارات الشركات مسؤولة عن تحضير وإعداد ومحتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية ،إذ تعكس واقع العمليات الاقتصادية التي حدثت في الشركة، وتوازن بين مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة فيها، وتساعد هذه الأطراف على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

لقد شهد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي العديد من الفضائح والانهيارات المالية في العديد من الشركات مثل شركة إنرون Enron للطاقة وشركة World COM وكذلك شركة Max Well وغيرها من الشركات وقد تبع هذه االانهيارات حدوث الأزمة المالية العالمية في خريف عام 2008، والتي أثرت على اقتصاديات معظم دول العالم، حيث نتج عنها خسائر كبيرة تحمل المستثمرون (حملة الأسهم) الجزء الأكبر منها، مما حدا بالهيئات المهنية والمعنيين بالدول وذوي الاختصاص إلى البحث عن أسباب المشكلة وانعكاساتها على العديد من الدول، والبحث عن إيجاد الحلول المناسبة لها (حيزان،2008).

وقد عُزيت أسباب الأزمة إلى الفساد المالي والإداري لإدارات تلك الشركات نتيجة قيامها بكثير من الممارسات الخاطئة وعدم إفصاحها بشفافية عما كانت تمارسه من أعمال وأفعال، ، لذلك طالبت العديد من الهيئات المهنية والقانونية والتشريعية بضرورة وجود ضوابط وقواعد تتعلق بفرض الرقابة

الداخلية والضبط الداخلي على عمل إدارات الشركات للحد من تدخلها في عمليـــات القيـــاس والإفـــصاح المحاسبي. ويطلق على هذه الضوابط اصطلاح حوكمة الشركات (Corporate Governance).

إن الأردن احد دول العالم التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية ،وكان من الدول السباقة في تبنـــي دليل حوكمة الشركات حيث الزم الشركات المدرجة في بورصة عمان العمل به. وقد تناول الدليل العديـــد من متطلبات الحوكمة التي يجب أن تتوافر في الشركات كي تحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقـــة فيها، وذلك لتعزيز المصداقية فيها وقدرتها في إدارة الموارد الاقتصادية وتعزيز الثقة في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، لذلك جاءت هذه الدراسة لتركز على دراسة واقـــع التـــزام إدارات الـــشركات الأردنية المساهمة بمتطلبات الحوكمة من وجهة نظر حملة الأسهم المستثمرين الأفراد والمؤسسيين وهي:

1- متطلبات تتعلق بحقوق حملة الأسهم.

2- متطلبات تتعلق بمجلس الإدارة.

3- متطلبات تتعلق بالتقارير المالية.

لذلك فإن هذه الدراسة تأتي بتوجيه سؤالها للجهة الأكثر تضررا من ممارسات إدارات الشركات وهـــم حملة الأسهم(الأفراد والمؤسسيين) حيث ستقدم نتائج الدراسة وتوصياتها إلى الجهات الرقابية المعنية كهيئة الأوراق المالية، وإدارة السوق المالي ووزارة الصناعة والتجارة حتى تقوم بدورها من خـــلال تركيزهـــا على متابعة لأعمال الشركات، وأيضا لتقدم للمكتبة العربية مساهمة إضافية في مجال حوكمة الشركات.

تتألف هذه الدراسة من أربعة فصول، حيث يتعرض **الفصل الأول** إلى مشكلة وأهداف وأهمية الدراسة بالإضافة إلى التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة والدراسات السابقة وفرضيات الدراسة، أما **الفصل الثاني** فيتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول ويتحدث عن الحوكمة ونشأتها ومفهومها وآليات الحوكمـــة وأهمية الحوكمة، ومبادئ وواقع الحوكمة في الأردن، ومقومات الحوكمة. أما المبحث الثاني و يتحدث عن متطلبات حقوق حملة الأسهم ومتطلبات مجلس الإدارة ومتطلبات التقارير المالية، أمـــا المبحـــث الثالـــث

فيتحدث عن مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها، ومفهوم جـودة المعلومـات والخـصائص النوعيـة للمعلومات المحاسبية وتقييم جودة المعلومات المحاسبية.

أما **الفصل الثالث** فهو يتكون من مبحثين: المبحث الاول فهو بعنـوان إجـراءات الدراسـة ويتعلـق بأساليب جمع البيانات ومصادرها ومجتمع الدارسة وعينتها، وصدق أداة الدراسة وثباتهـا، والأسـاليب الإحصائية المستخدمة. أما **المبحث** الثاني فيتعلق بالتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

أما **الفصل الرابع** فيتعلق بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها:

تعزى الفضائح والانهيارات المالية للعديد من الشركات إلى ضعف في نظم حوكمة الشركات المطبقة فيها، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات كدراسة القشي والخطيب،(2006).

لذلك فإن ما تحاول هذه الدراسة بحثه هو معرفة مدى التزام الشركات الأردنيـة بمتطلبـات حوكمـة الشركات واثر الالتزام في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم، وذلـك مـن خـلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل تلتزم الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم؟
2. هل تلتزم الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة؟
3. هل تلتزم الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية؟
4. هل يؤثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة؟
5. هل يؤثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية؟

3-1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق ما يلي:

1. معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم من وجهة نظر حملة الأسهم.
2. معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الادارة من وجهة نظر حملة الأسهم.
3. معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية من وجهة نظر حملة الأسهم.
4. معرفة أثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة.
5. معرفة أثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية.

4-1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه الشركات على اختلاف نشاطاتها وأشكالها القانونية في تنمية وتقوية الاقتصاد بشكل عام، حيث أن انهيار الشركات سيكون له وقع مؤلم على الأسواق المالية، وبالتالي يؤدي إلى تراجع معدلات التنمية وتفاقم البطالة وما يتبعها من تعاظم لمشاكل الفقر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على حد سواء.

وجاءت هذه الدراسة ببحث موضوع أو جانب على قدر كبير من الأهمية، وهو معرفة مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، التي أجمع الباحثون والمختصون والهيئات المهنية على اعتبار أن أهم أسباب حدوث الأزمة المالية هو ممارسات إدارات الوحدات الاقتصادية الخاطئة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي وإدارة الموارد الاقتصادية الأمر الذي سينعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية المحتواه في التقارير المالية المعلنة للأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية وعلى كفاءة السوق المالي.

ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة استجابة للتوجهات العالمية (القانونية والمهنية والتشريعية) لضبط سلوك إدارات الشركات في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي من خلال إلزامها بمتطلبات ستنعكس إيجابيا على استمرارية الشركات والاقتصاد الوطني بما يحقق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة فيها وبما يعزز الثقة بها وبالمعلومات التي تعلن عنها.

كما أن أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها توجهت إلى فئة المستثمرين الذين هم الأكثر تضررا في حال انهيارها، لتبين مدى التزام الشركات الأردنية بتوفير متطلبات حوكمة الشركات وأثره في جودة المعلومات المحاسبية المعلنة، وذلك لبيان جوانب قصور الالتزام، بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية المعلنة، مما ينعكس ايجابيا على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستثمرون وأصحاب المصالح الأخرى وجميع الأطراف ذات العلاقة، وبذلك تتحقق وبلا شك كفاءة أداء السوق المالية.

1-5 التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

1. حوكمة الشركات (Corporate Governance): هي مجموعة من القوانين و القواعد والمعايير التي تحدد وتنظم العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والممولين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى (OECD، 2004).
2. متطلبات الحوكمة (Corporate Requirements): هي مجموعة الأحكام والقوانين والتوجيهات المتعلقة بحقوق حملة الأسهم من حيث أحقية الإطلاع على التقارير المالية المرحلية والسنوية في الوقت المناسب لهم، وكذلك تقارير الاجتماعات وعدد الحضور وحقوق التصويت، وكذلك المتعلقة بلجان التدقيق ومسؤولياتها أمام مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تحديد دور وصلاحيات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح من الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة والتي تؤدي في النهاية إلى تطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسية (NASDAQ, 2009).

3. جودة المعلومات (Information Quality): يقصد بها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بهـــا المعلومات المحاسبية المفيدة، وهي خاصية الملاءمة والموثوقية (الشيرازي، 1990).

4. حملة الأسهم (الأفراد والمؤسسيين)(Share Holders): وهم من يقومون بتقديم رأسمال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاســتثماراتهم، وأيــضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعــضاء مجلــس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم (سليمان، 2006)

5. مجلس الإدارة (Board of Directors): هم المنتخبون من قبل الهيئة العامة المــساهمين حيــث يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليوميــة لأعمــال الــشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفيــة المحافظة على حقوق المساهمين(سليمان، 2006).

6. أصحاب المصالح: (Stakeholders) هم الأشخاص الذين لهم مصلحة مع الشركة بما في ذلــك المساهمين والعاملين في الشركة والدائنين والموردين والمــستثمرين المحتملــين(هيئــة الأوراق المالية، 2008)

7. المعلومات المحاسبية المنشورة (Published Accounting Information): ويقصد بها تلك المعلومات المحاسبية المحتواه في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة أو من قبل سوق الأوراق المالية(الكري، 2005)

8. التقارير المالية (Financial Statements): هي التقارير التي تحتوي على كافــة المعلومــات المحاسبية والتي تتمثل بالقوائم والإيضاحات المرفقة، والتي تلتــزم الــشركة بتقــديمها دوريــا بالإضافة إلى التقارير المالية المرحلية والتي تخدم أغراضا خاصة في الشركة (لطفي، 1998).

6-1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الحوكمة من جوانـــب عديـــدة وفيما يلي بعض الدراسات:

1-6-1 الدراسات العربية:

1. دراسة عبيدات،(2010) بعنوان: مدى التزام الشركات التامين الأردنية بتعليمـــات الحاكميـــة المؤسسية وأثرها في تعزيز الإفصاح والشفافية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام شركات التأمين الأردنية بتعليمات الحاكمية المؤســـسية وأثرها في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في قطاع شركات التأمين، بعد تبني تعليمات الحاكميـــة المؤسسية لشركات التأمين لعام 2006، وأسس تنظيمها وإدارتها، الصادرة عن مجلـــس إدارة هيئـــة التأمين لسنة 2006.

ولتحقيق أهداف الدراسة،فقد أجريت الدراسة على كافة شـــركات التـــامين الأردنيـــة وعـــددها (28) شركة، وتم استثناء شركة واحدة كونها فرع لشركة أجنبيـــة، ولأغـــراض جمـــع المعلومـــات الضرورية تم إعداد استبانة وزعت على المديرين الماليين في شركات التـــأمين الأردنيـــة، ولتـــدعيم الدراسة تم بناء مؤشر للإفصاح والشفافية من البنود الواردة ضمن تعليمات الحاكمية المؤسسية لقياس المستوى الفعلي للإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية، ولأغراض تحليل البيانات تـــم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات، وذلك عن طريق استخدام الإحصاء الوصـــفي واختبار (T) للعينة الواحدة واختبار تحليل التباين (ANOVA).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود ذي تأثير دلالة إحصائية بين تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التـــأمين وزيـــادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

2. وجود التزام لدى شركات التأمين الأردنية بتعليمات الحاكمية المؤسسيَّة.

3. وجود تأثير ضعيف للمتغيرات الديموغرافية للمديرين الماليين (الخبرة، والاختصاص، والمؤهلات، والشهادات المهنية)، في تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين الأردنية في عام 2006.

2. دراسة الشحادات،(2008) بعنوان: "أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي، وكذلك بيان مستوى الأهمية التي يوليها المستثمر المؤسسي في بورصة عمان لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة المؤسسية المطبقة في الشركات المساهمة العامة. كما حاولت الدراسة معرفة الإجراءات التي تتبعها الشركات المساهمة العامة للمحافظة على حقوق المساهمين على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، بالإضافة إلى التعرف على أثر فعالية مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة على قرارات المستثمر في بورصة عمان.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة بحث وزعت على المكونة الدراسة مكونة من مجموعة من المستثمرين المؤسسيين في الأردن والتي تتألف من (45) شركة واستخدمت الدراسة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T).

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن في جميع مبادئ الحوكمة المطبقة في الشركات عند تقييم أوضاع الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بأسهمها.

2- يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بمستوى الشفافية الذي تحققه الشركات المساهمة الأردنية.

3- يهتم المستثمر المؤسسي في الأردن بوجود آليات في الشركات المساهمة العامة من أجل المحافظة على حقوق المساهمين.

4- دراسة الشرع،(2008) بعنوان: "دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحوكمة كأداة رقابية في خلق نظم مالية ومحاسبية قوية تعزز من الثقة والمصداقية في التقارير المالية، وكذلك بيان مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية في اتخاذ القرارات للأطراف أصحاب المصالح في ظل الحوكمة، كما هدفت إلى بيان دور الحوكمة في تفعيل ممارسات الإفصاح والشفافية في الشركات لتدعيم مصداقية التقارير المالية، وكذلك دور التشريعات في تسييس الحوكمة وجعل المؤسسات قادرة على الوفاء بمتطلباتها.

ولتحقيق هذه الأهداف أجريت الدراسة على (34) شركة مساهمة كويتية حيث وزعت (110) استبانه على عدد من المديرين الماليين والمراجعين الداخليين في تلك الشركات، ومن بين الشركات المساهمة الكويتية تم اختيار قطاع الشركات الاستثمارية لدورها الكبير في سوق رأس المال، والتي يبلغ عددها لغايات هذه الدراسة (45) شركة وتشكل حوالي (24%) من إجمالي الشركات المدرجة بالبورصة، واستخدمت الدراسة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) واختبار (ANOVA) وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة على الثقة والمصداقية في التقارير المالية، كما أن الحوكمة تؤثر على الأنظمة المالية والمحاسبية.
2. يزيد وجود لجنة مراجعة في الشركات المساهمة تختص بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية من ثقة المستخدمين بعدالة تلك التقارير.

3. توجيه تبعية إدارة المراجعة الداخلية تنظيما وإداريا مباشرة إلى لجنة المراجعة، وحصر سلطة تعيين وعزل المراجع الداخلي من صلاحيات اللجنة.

4. دراسة الحيزان،(2008) بعنوان: "تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة".

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى تقويم الدور الحالي للمراجعين الداخليين في الشركات السعودية، وتضمن هذا الهدف تقويم نطاق العمل والتأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية, ومدى تناسبها مع المهام التي يجب أن يقوموا بتنفيذها، وكذلك تقويم مدى استقلالهم واستعدادهم لتلبية متطلبات الحوكمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث أسلوب المسح الميداني عن طريق توزيع قوائم استقصاء على مديري بعض الشركات السعودية في مدينة الرياض, وتوزيع استقصاء آخر على المراجعين العاملين في أقسام المراجعة الداخلية في تلك الشركات. حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من (200) شخصا.

واستخدمت الدراسة لتحليل نتائج واختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية كاختبار $كا^2$، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن نطاق عمل المراجعين الداخليين وتأهيلهم العلمي والعملي والاستقلال المهني المتاح لهم تنسجم إلى حد كبير مع متطلبات الحوكمة, إلا أن الأمر يتطلب المزيد من التأهيل والاستقلال, وتوسعة نطاق العمل بما يتفق مع تحقيق أهداف الحوكمة. وقد أوصى الباحث، بتفعيل كافة الجهود والإمكانيات مهنيا وأكاديميا في المملكة العربية السعودية بشكل أكبر، وتوحيدها بهدف تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وذلك بما يتفق مع متطلبات الحوكمة.

5.دراسة دحدوح،(2007) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا"

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح أسس حوكمة الشركات وأبعادها المختلفة والتعرف على الأنشطة التي تمارسها المراجعة الداخلية, والتي لها دور فعال في حوكمة الشركات. وقد أجريت الدراسة على عينة

مكونة من (125) مدققا داخليا و(53) مديرا ماليا واستخدمت الدراسة لتحليل نتائج واختبـار الفرضـيات الأساليب الإحصائية مثل التوزيع التكـراري والمتوسـط الحـسابي والانحـراف المعيـاري, وأيـضا اختبار مان وتني.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك أنشطة متعددة تمارسها المراجعة الداخلية ولها دور فعال في حوكمة الشركات مـن وجهـة نظر مراجعي الحسابات الداخليين, وأهمها:

- العمل على اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم والإجراءات, وتقديم التعديلات والتحـسينات اللازمة.
- حماية حقوق المساهمين.
- تقديم الاستشارة في الجوانب المالية والإدارية.
- تعمل على تزويد لجنة المراجعة بتقارير حول الانحرافات والمخالفات المرتكبة في الشركة.

2. تمارس المراجعة الداخلية أنشطة متعددة, ولها دور فعال في حوكمة الشركات من وجهـة نظـر المديرين الماليين, وأهمها:

- مساعدة المراجع الخارجي عند قيامه بمهمته.
- دعم إدارة الشركة من أجل تحقيق أفضل استخدام للموارد الاقتصادية.
- العمل على حماية حقوق المساهمين.
- مساعدة لجنة المراجعة في تقييم ملاءمة الرقابة الداخلية المحاسـبية. وكـذلك حمايـة حقـوق المساهمين, وتزويد لجنة المراجعة بتقرير حول الانحرافات والمخالفات المرتكبة بالشركة.

6. دراسة خرابشة،(2007) بعنوان: "العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هي المؤشرات التي تحدد الحوكمة السليمة.
2. ما هو تأثير تنفيذ أعلى مستوى من الحوكمة على الأداء المالي, للبنوك التجارية.

ولتحقيق أهداف الدراسة أجريت على عينة مكونة من (23) بنكا تجاريا وبنوك إسلامية وبنوك أجنبية. وقد غطّت الدراسة الفترة من 2000 إلى 2005، واستخدمت الدراسة لتحليل واختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T).

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. هناك علاقة مهمة بين الحوكمة السليمة والأداء المالي عندما تقاس بالإيراد لكل سهم, أي: حصص الأسهم من الإيراد.
2. لا يوجد علاقة موجبة بين الحوكمة السليمة والمستفيدين الآخرين.
3. يعد حجم البنك مهما جداً في إيجاد العلاقة بين الحوكمة السليمة والأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

7. دراسة مطر ونور،(2007) بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتعميق المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة، وكذلك استكشاف مدى التزام الشركات المساهمة الأردنية

بالمبادئ المتعارف عليها لنظام الحوكمة المؤسسية, وتشخيص أسباب تطبيق هذا النظام في تلك الشركات, ومعوقاته, وكذلك وضع إطار عام مقترح لنظام الحوكمة الملائم للتطبيق في الشركات المساهمة الأردنية.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالتركيز على محـــورين: **الأول** نظري اشتمل على مراجعة المراجع والدراسات العلمية المختلفة ذات الصلة بموضـــوع الدراســـة. **والثاني** ميداني حيث اعتمد على جمع البيانات والمعلومات من خلال المقابلات الشخـــصية مـــع بعـــض المسؤولين في البنوك والشركات الصناعية, بالإضافة إلى توزيع استبانه لاستقصاء بقية البيانات من عينة الدراسة المكونة من (20) أي ما يعادل 32% منها (5) مصارف (15) شركة صناعية. ولتحليل البيانات استخدم الباحثان لاختبار الفرضيات المتوسطات والانحراف المعياري واختبـــار (T) واختبـــار (مـــان – ويتيني).

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تلتزم الشركات المساهمة بوجه عام بالمبادئ المتعارف عليها للحوكمة المؤســـسية, وإن كـــان هـــذا الالتزام يتفاوت من قطاع إلى آخر. ففي قطاع الصناعة يظهر مستوى متوسطا بينما في قطاع البنوك يظهر مستوى أعلى, وذلك بسبب عنصرين مهمين هما:

- الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي في التحقق من شروط الحوكمة المؤســـسية فـــي تلـــك البنوك.
- حرص مجالس الإدارة في تلك المصارف على الالتزام بقواعد ومبادئ لجنة بازل خصوصا ما يتعلق منها بإدارة المخاطر.

2- يعد تسريب المعلومات ونشر الإشاعات التي تمارسها الإدارات التنفيذية في بعض الشركات من أهـــم أسباب أو جوانب الضعف في تطبيق الحوكمة, مما يترك آثاراً سلبية على مناخ الاستثمار في الـــسوق المالي.

8. دراسة مضر، (2007) بعنوان: "مدى ملاءمة مسؤوليات لجان التدقيق لأداء دورها في عملية التحكم المؤسسي".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مسؤوليات لجان التدقيق الواردة في التشريعات الأردنية لأداء دورها في عملية التحكم المؤسسي، وكذلك بيان مدى ملاءمة بعض المسؤوليات الأخرى المقترحة للجان التدقيق لتحقيق الغاية نفسها، وإبراز الصفات المناسبة لأعضاء لجان التدقيق.

وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين لجان التدقيق ومسؤولياتها من جهة, وتحسين التحكم المؤسسي من جهة أخرى، وذلك من خلال تحديد كيف يمكن للجان التدقيق أن تسهم في حل أبرز المشاكل التي تواجه أنظمة التحكم المؤسسي، مثل ضعف استقلالية المدققين, وإمكانية التلاعب بالبيانات المالية, وحالات فشل الشركات الناجمة بسبب سوء الإدارة.

ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث استبانة وزعت على أفراد من عينة الدراسة المكونة من مدققي الحسابات الخارجيين المرخصين في الأردن الذين يعملون لدى مكاتب تدقيق تمارس تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية, المطالبة قانونيا بتشكيل لجنة التدقيق, وقد شمل المسح (21) مكتب تدقيق أردني تمثل كامل مجتمع الدراسة.

وقد استخدمت الدراسة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات الإحصاءات الوصفية و الوسط الحسابي والانحراف المعياريOne Sample T-Test واختبارKruskal-wall is لتحليل العلاقة ما بين المتغيرات.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يرى مدققو الحسابات أن مسؤوليات لجان التدقيق الواردة في التشريعات الأردنية ملائمة لأداء دورها في عملية التحكم المؤسسي.

2. يقترح مدققو الحسابات إضافة بعض المسؤوليات الأخرى للجان التدقيق في أمور يتوقع أن تسهل عملية تدقيق الحسابات, وتحسين مستوى التحكم المؤسسي, وزيادة الثقة لدى مساهمي الشركات والأطراف الأخرى ذات العلاقة بأداء الشركات, كالمقرضين ومستخدمي القوائم المالية.

3. يرفض مدققو الحسابات تدخل لجان المراجعة (التدقيق) في أمور تعيينهم وعزلهم وتحديد أتعابهم، على الرغم من المزايا المتوقعة من هذا الإجراء، وقد فضل مدققو الحسابات أن يكون أعضاء لجنة التدقيق أطرافاً خارجية بالنسبة للشركة ليسوا أعضاء في مجالس إدارتها أو إدارتها التنفيذية العليا، وأن يكونوا من ذوي الإلمام المالي الكافي.

9. دراسة القشي والخطيب، (2006) بعنوان: "الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى انهيار كل من شركة "انـزون" وشـركة "آرثر أندرسون" للتدقيق, وكذلك التعرف على ماهية الحاكمية المؤسسية وماهية مفهومها الحـديث, وفقـا للتشريع الأمريكي الذي طور في عام (2002), وكذلك التعرف على مدى قدرة الشركات الأمريكية علـى تطبيق التشريع الجديد وماهية العقبات التي تواجهها في ظل تطبيقه.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي. وكذلك اعتمد فـي الحصول على المعلومات لغايات تحقيق نتائج هذه الدراسة. على شبكة الانترنت, وذلك بـالتركيز علـى مواقع الدوريات العالمية بشكل عام, ومواقع الجامعات بشكل خاص.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. لم تكن المشكلة الرئيسة في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلـق بوجـود قـصور بمعـايير المحاسبة أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاق المهنيين.

2. قيام شركة التدقيق (آرثر أندرسون) بعدة أعمال مزدوجة وشركة (Enron)، الأمر الذي جعـل عملية الانهيار سريعة, وهذه مخالفة مهنية صريحة تستوجب العقوبة القانونية، وتحمل المسؤولية كاملة أمام حملة الأسهم في الشركة المذكورة.

3. وجود تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز الرقابة على الشركات المدرجة، كما أن هناك صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.

10. دراسة مرعي،(2006) بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثماري ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية, وخاصة المحاسبية منها, في التأثير في رأي مستخدم تلك المعلومات وذلك من خلال التركيز على بيان أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المرحلية بمفردها،ودورها في التأثير في قرارات المستثمر. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي حيث اعتمد في المنهج الاستنباطي على ما كتب في أدبيات المحاسبة عن المعلومات التي تقدمها في مجال القياس والإفصاح المحاسبي, ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. أما المنهج الاستقرائي فقد اعتمد على عمل استبانة وزعت على (50) مستجوبا على الشكل الآتي: (20) من أساتذة قسم المحاسبة بجامعة دمشق, (10) من المحاسبين القانونيين في المحاسبة في دمشق. و(10) من مديري المحافظة السورية في المصارف التجارية الخاصة والحكومية، و(10) من رجال الأعمال في غرفة صناعة وغرفة تجارة دمشق، واستخدمت الدراسة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن للمعلومات المالية المنشورة والمرحلية دوراً مهماً في اتخاذ القرار الاستثماري والاقتصادي.
2. تمكن التقارير المرحلية إدارة المنشأة من الحصول على معلومات مهمة بالوقت المناسب عن أداء المنشأة، مما يمكنها من تحديد الانحرافات في الأداء، وتحديد الجهات المسؤولة عند اتخاذ القـرار لتصحيحه.
3. يشجع المعيار الدولي (34) على إعداد التقارير بشكل فعال، وعلى تقارير سنوية ومرحلية علـى حد سواء وذلك لما تقدمه التقارير المرحلية من مقارنات تتيح كشف الانحرافات الفصلية بسهولة، وتجعل مقدرة إدارة الشركة على التلاعب في النتائج ضعيفة.

11. دراسة الحيزان،(2005) بعنوان:- " نظام إدارة ومراقبة المنشآت(الحوكمة) تطبيقا علـى هيئـة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي".

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور عن إطار متكامل لمرتكزات ومقومات نظام فعال لإدارة ومراقبـة المنشأة(حوكمة الشركات)، وتشخيص إدارة ومراقبة المنشأة في هيئة المحاسـبة والمراجعـة لـدول مجلـس التعاون الخليجي، في ضوء التوصيات الصادرة عن الهيئات المنظمة للحوكمة، ومن واقع التجـارب الـسابقة لبعض المنشآت، وكذلك إلى اختبار ما إذا كانت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلـس التعـاون الخليجـي والدول العربية لديها نظام متكامل للحوكمة, ويحقق كامل متطلباتها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل حالة نظام إحدى المنظمات والهيئات الخليجية. وقد تم اختيـار هيئـة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون كأحد الهيئات غير الهادفة للربح، وتم استخدام منهج وصفي تحليلي يعتمد على حصر المبادئ الأساسية لمفهوم وإدارة ومراقبة المنشآت من خلال البحوث والدراسات والمتعلقـة بهذا المفهوم، وتحليل وتقييم مدى توفرها وتطبيقها في ما لدى الهيئة محل الدراسة، وأنظمة وأساليب تنظيمية وإدارية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يتضمن مفهوم الحوكمة مقاييس الأداء للإدارة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، داخليا كان أم خارجيا، من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد .
2. يقوم النظام المتكامل لحوكمة الشركات على إطار تتمثل أركانه في مجموعة من المرتكزات والأدوات والمقومات, وله أطرافه الأساسية، وتتمثل هذه الأدوات في:
   - نظام لإدارة المخاطر
   - نظام الإفصاح والشفافية.
   - نظام الرقابة الداخلية.
   - تفعيل دور المعايير المحاسبية, ونظام وآلية الضمان لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

12. دراسة المطيري،(2003) بعنوان: "تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإجراءات الحاكمة للشركات من الناحيتين النظرية والتطبيقية، مع الإشارة إلى تجارب الدول المتقدمة والنامية في كيفية تطبيقها لذلك المفهوم الحيوي المهم، حيث ركزت الدراسة على تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في قطاع الأعمال السعودي, من خلال مقارنة نظرية الممارسات الموجودة في البيئة السعودية بالمبادئ الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المكتبي بنوعيه النوعي والنقدي لكشف النقاط عن الإجراءات في الشركات السعودية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تتوافر معظم أدوات مفهوم الإجراءات الحاكمة للشركات في السعودية ضمن مجموعة من الأنظمة والقوانين السعودية.
2. تتفاوت جهود الدول واهتماماتها في ممارستها لمفهوم الإجراءات الحاكمة في الشركات بالإضافة إلى تنوع الجهات المسؤولة الداعمة لتطبيقه.

3. سعت معظم دول العالم إلى إعداد قواعدها الخاصة للإجراءات الحاكمة في الشركات, بما يتكامل مع بيئتها القانونية، والتنظيمية والمؤسسية.

13. دراسة سامي،(2000) بعنوان: "نحو إطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم مناهج تقويم جودة المعلومات بغية استخلاص أوجه الضعف والقوة فيها، والاستفادة منها عند صياغة الإطار المرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية، ومحاولة وضع إطار مرجعي يشتمل على المعايير الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية، واستجلاء أهم المقومات الأساسية لنجاح هذه الإطار المرجعي.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المنهج النظري الميداني (الوصفي المعياري) حيث تناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات والاتجاهات في مجال تقويم جودة المعلومات المحاسبية للوقوف على خصائص تلك الدراسات ومدى شموليتها للوفاء بجودة المعلومات المحاسبية مع إجراء دراسة ميدانية على عينة مختارة من المديرين في الشركات المكونة من 35 شركة واستخدمت الدراسة لتحليل نتائج واختبار الفرضيات برنامج اكسل (Excel).

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. توافر مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.
2. تباين في تغير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.
3. يوجد حاجة لوضع معايير لتقويم جودة المعلومات المحاسبية.
4. من أهم مقومات نجاح هذا الإطار المرجعي لاختبار جودة المعلومات المحاسبية هو مدى قدرته على التكيف مع تقنية المعلومات المحاسبية.

2-6-1 الدراسات الاجنبية:

1. دراسة(2009), Kalchev George بعنوان:

Corporate Governance and Shareholder Litigation

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتقييم إمكانية مقاضاة مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين مـن قبـل حملة الأسهم, لشعورهم بعدم الحصول على حقوقهم, وتبديد ثرواتهم، باعتبار أن مجالس الإدارة أمناء على مصالح المساهمين ومسئولين عن مضاعفة ثرواتهم، وكذلك معرفة دور الحوكمة المؤسسية الرشيدة فـي التقليل من حالات المقاضاة والشكاوي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم توزيع استبانات على عينة مكونة مـن (210) مـستثمرا فرديـا، وقـد استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليل واختبار فرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. ان لحوكمة الشركات دور كبير وفاعل في التقليل من حالات تذمر المـساهمين مـن تـصرفات وسلوكيات أعضاء مجالس الإدارات.

2. هناك اهتمامات جادة ومركزة بوجود حوكمة للشركات وتطبيق مبادئها بشكل يتوافق وينسجم مـع معايير الدولة الخاصة بها، كلما قلت حالات التذمر والشكاوي مـن قبـل المـساهمين والعكـس صحيح.

2. دراسة (2009) ,Fong & Shek بعنوان:

Corporate Governance Disclosure and Company Performance of Hong Kong – Based and China Family Controlled Property Development Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين إفصاح حوكمة الشركات وأداء الشركات فـي هـونج كونج في ظل سيطرة الشركات العائلية, ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثان بجمع البيانات والمعلومات من

(20) شركة من شركات تطوير الملكية تحت السيطرة العائلية في ظل قانون بورصة هونج كونج وقانون بورصة الصين, حيث شملت كل فئة على (10) شركات من أكبـــر الـــشركات العملاقـــة، وتـــم توزيـــع الاستبانات على أفراد هذه الشركات من مديرين ماليين ورؤساء أقسام. كما تم تحديد أسماء تلك الشركات في كل من الفئتين. واستخدمت الدراسة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات النسب المالية مثل هامش الربح التشغيلي وهامش صافي الربح.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يوجد علاقة إيجابية كبيرة وواضحة بين إفصاح حوكمة الشركات والأداء المالي لشركات تطـــوير الملكية في ظل قانون هونج كونج وقانون بورصة الصين.

2. تلعب آليات حوكمة الشركات وإفصاحها أدوارا مهمة في التقليل من تهديـــدات مـــشاكل الوكالـــة وتشرف على حقوق ومسؤوليات حملة الأسهم وحماية المصالح الأخرى.

3. دراسة (Mangena &Tauringana,(2008 بعنوان:

Audit Committee and Voluntary External Auditor Involvement in UK Interim Reporting"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من فحص العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة(الاســـتقلالية، امـــتلاك الأسهم في الشركة،الخبرات المالية لأعضاء اللجنة وحجم اللجنة وعدد الاجتماعات لأعضاء اللجنة) وبين تكليف المدققيين الخارجيين بمراجعة التقارير المرحلية المنشورة, وكان الدافع لهذه الدراسة مـــشتقاً مـــن الشعور بأن لجنة المراجعة تعزز جودة التقارير المالية.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثان بجمع التقارير المالية المرحلية من (258) شركة بريطانية خـــلال الفترة من (2001−2002) والمدرجة في بورصة لندن، ودراسة حالات الشركات التي يوجد بهـــا لجـــان مراجعة تتمتع باستقلالية, حيث لا يوجد أي مصلحة شخصية لأي من أعضائها في الشركة مثل امـــتلاك

الأسهم, وكذلك الوضع التنظيمي للجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي لتلك الشركات الذي قد يؤثر بصورة واضحة على جودة التقارير المرحلية. واستخدمت الدراسة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات نموذج الانحدار المتعدد وأدوات التحليل الإحصائي الأخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن احتمال تكليف المدقق الخارجي لمراجعة التقارير المالية تزداد باستقلالية لجان المراجعة وعوامل أخرى.

2. إن تكليف المدقق الخارجي يرتبط بعلاقة ايجابية بعدد المديرين غير التنفيذين المستقلين في لجنة المراجعة, وترتبط سلبا بملكية أعضاء اللجنة للأسهم في الشركة.

3. يوجد علاقة ايجابية بين قرارات تعيين المدقق الخارجي والخبرات المالية للجنة المراجعة وكذلك حجم لجنة المراجعة وعدد مرات الاجتماع فيها.

4. دراسة Adam& Schwartz,(2008) بعنوان:

Corporate Governance, Ethics, and the Back Dating of Stock Options.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة دور القيم والقواعد والأخلاقية الذي تلعبه فيما يتعلق بحوكمة الشركات، والدور الخاص بالمديرين لتحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة والمسؤولية, والتي تنعكس جميعها على الآليات الخاصة بالحسابات والمسؤولية العامة، بالإضافة إلى مناقشة المداخل المختلفة لأصحاب المصالح والمديرون ورؤساء الإدارات وحملة الأسهم, حيث يمكن التخفيف من تضارب المصالح.

كما هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إجراءات إعادة تسعير خيارات الأوراق المالية كإيضاح لمسألة الوكالة على أساس ما إذا كانت تلك الإجراءات مقبولة قانونا أو مبررة من ناحية أخرى, وكذلك الكشف

عن طريق التحليل للممارسة الحوكمة الجيدة متضمنة خيارات إعادة التسعير بأثر رجعي, استنادا إلى سلسلة من المعايير الأخلاقية مثل الموثوقية والعدالة والمنفعية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع الاستبانات الاستقصائية على المديرين والمديرين الماليين والموظفين من ذوي الاختصاص في تلك الشركات, حيث بلغ عدد الاستبانات (416) استبانه في ولاية إيوا وخارجها، واستخدمت الدراسة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية كالنسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T).

وقد خلصت الدارسة إلى نتيجة مفادها.إن إعادة تسعير خيارات الإدارة المالية ليس لها مبرر أخلاقي إلا إذا كان عدد من الشروط قد تمت تلبيتها، وهذه الشروط هي:

أ- يجب أن يكون النشاط شفافا بشكل كامل, أي أنه لا يتضمن أي نوع من التضليل للآخرين. وللتأكيد على انه هذا الأمر سوف يحصل, فإن النشاط يجب أن يوافق عليه مسبقا من قبل حملة الأسهم.

ب- يجب أن يؤخذ النشاط بعين الاعتبار وبشكل خاص بوضعه في قوائم مالية في المنشأة، وذلك من أجل أن يفهم المستثمرون الحاليون والمتوقعون, ويدركون كيف يقيمون الآثار.

ج- يجب أن لا تكون هناك أي طريقة بديلة للتعويض جاهزة ومتوفرة وبعيدة عن إدراك ورقابة حملة الأسهم.

5. دراسة Chen& Chin Lee,(2008) بعنوان:

Compensation, Corporate Governance and Owner Shareholding.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق فيما إذا كانت المستويات العالية لمكافآت الملاك حملة أسهم السيطرة ترتبط بصورة مباشرة بوجود هياكل حوكمة مؤسسية ضعيفة وأداء ضعيف للمؤسسة, لذلك قدم الباحثان

نموذجاً بسيطا يتضمن حملة أسهم السيطرة، وقاموا باختبارات النموذج لتحديد ما إذا كان حملة أسهم السيطرة يتقاضون مستوى عالياً من المكافآت في تلك الشركات, مع ما يرافق ذلك من هياكل حوكمة مؤسسية ضعيفة والمستوى المنخفض للملاك، العائليين (القطاع الخاص).

أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشركات المطروحة أسهمها في تايون للفترة (2000–2005) التي يوجد بها حملة أسهم السيطرة في تايوان – حيث اختار الباحثان عينتهم من هذه الشركات والتي تبلغ (246) شركة, واستخدمت الدراسة لتحليل النتائج واختبار الفرضيات نموذج الانحدار المتعدد .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. توجد علاقة واضحة بين ضعف مستوى الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية وبين تحديد المستويات العالية من المكافآت الممنوحة لحملة أسهم السيطرة، حيث وجدت الدراسة أن الشركات التي يمنح فيها حملة أسهم السيطرة مستوى عاليا من المكافآت, يوجد بها وبلا شك مستوى منخفض من الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية الضعيفة.

2. توجد علاقة وربط مباشر بين المستوى العالي للمكافآت الممنوحة لحملة أسهم السيطرة وبين الأداء الضعيف للشركة أو المؤسسة.

3. توجد علاقة إيجابية بين الحوكمة المؤسسية غير الفعالة و مكافآت حملة أسهم السيطرة في الشركة موضوع الدراسة.

4. يرتبط إنجاز المنشأة بعلاقة إيجابية مع حقوق الملكية المملوكة من قبل القطاع الخاص وبعلاقة سلبية وعكسية مع عدم كفاءة الحوكمة المؤسسية.

6. دراسة (Cohen & Hanno, (2000 بعنوان:

Auditor's Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in Preplanning and Planning Judgments"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص آثار أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة فلسفة ورقابة الإدارة على أحكام مراقبي الحسابات المتعلقة بقبول العميل, ولتحقيق هذه الدراسة تم إجراؤها على عينة مكونة من (96) مراقب حسابات شركات, حيث اعتمدت الدراسة في وصف أنشطة حوكمة الشركات وأنشطة الرقابة الإدارية على ما ورد في تقرير لجنة كوزو (Committee Of Sponsoring Organization) (COSO) وهي لجنة حماية التنظيمات الإدارية، وقد استخدمت الدراسة لتحليل النتائج واختبار فرضيات نموذج الانحدار المتعدد.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تكون أحكام مراقبي الحسابات سواء كانت المرتبطة بقبول العميل أو بالاختبارات الأساسية أكثر إيجابية في حالة قوة أنشطة الحوكمة المؤسسية ورقابة الإدارة, مقارنة بحالة ضعف أنشطة الحوكمة ورقابة الإدارة, إلا أن أحكام قبول العميل تتأثر بدرجة أكبر بفلسفة رقابة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات.

2. يتأثر تقييم مراقب الحسابات لخطر الرقابة الداخلية وكذلك أحكامه المرتبطة بمدى الاختبارات الأساسية بدرجة أكبر بفلسفة الإدارة مقارنة بتأثرها بحوكمة الشركات.

7-1 فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات الدراسة بما يتناسب مع أهدافها وكانت على النحو التالي:

(HO1): لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات حوكمة الشركات المتعلقة بحقوق حملة الأسهم من وجهة نظر حملة الأسهم.

(HO2):لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات حوكمة الشركات المتعلقة بمجلس الإدارة من وجهة نظر حملة الأسهم.

(HO3): لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات حوكمة الشركات المتعلقة بالتقارير المالية من وجهة نظر حملة الأسهم.

(HO4): لا يوجد أثر لالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملائمة.

(HO5): لا يوجد أثر لالتزام الشركات المساهمة العامة الاردنية بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية.

(HO6): لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئة المستثمرين الأفراد فيما يتعلق بمتطلبات الحوكمة تعزى للمستوى العلمي والتخصص و الخبرة في مجال الاستثمار.

أهم ما تتميز به هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز دراسة الباحثة عن الدراسات السابقة بالأمور التالية:

1. تركز معظم الدراسات الأجنبية والعربية على دور حوكمة الشركات في تحديد العلاقة بين المالكين والوكلاء (المديرين)، بينما تركز هذه الدراسة على العلاقة بين القوانين والمعايير المحلية وعناصر متطلبات الحوكمة.
2. تتناول كثير من الدراسات العربية والأجنبية العلاقة بين الحوكمة ودور ذوي العلاقة مع الشركة مثل المدققين الخارجيين والمقرضين وذوي المصالح المرتبطة بها. بينما توضح هذه الدراسة مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة والأطر القانونية واللوائح الداخلية للشركات.
3. تتناول دراسة الباحثة اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية المعلنة التي افتقرت إليها معظم الدراسات الأخرى.
4. من جهة أخرى تعتبر هذه الدراسة الوحيدة في الأردن في حدود علم الباحثة التي تناولت الكشف عن مدى التزام الشركات المساهمة الأردنية بتوفير المناخ المناسب لتحقيق مفهوم حوكمة الشركات والمتطلبات الضرورية لنشوء حوكمة مؤسسية رشيدة, سيما وأن دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الأردنية قد صدر مؤخرا ليكون القاعدة الواجب إتباعها في كل نشاطات الأعمال, وهو مظهر من مظاهر إدراك مفهوم الحوكمة لدى المشرعين وأصحاب المشاريع, مما يعكس الأثر الواضح والإيجابي على جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة

المبحث الثاني: متطلبات الحوكمة

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول

مفهوم الحوكمة ونشأتها ومبادئها ومقوماتها

2-1-1 تمهيد

2-1-2 نشأة الحوكمة ومفهومها

2-1-3 دوافع حوكمة الشركات

2-1-4 آليات حوكمة الشركات

2-1-5 أهمية حوكمة الشركات

2-1-6 مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

2-1-7 واقع الحوكمة في الأردن

2-1-8 مقومات الحوكمة

المبـــحث الأول

مفهوم الحوكمة

2-1-1 تمهيد:

إن ما ساد من حالة عدم الاطمئنان في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة من القرن الماضي وتحديداً بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا، وما شهده العالم في مطلع القرن الحالي من أحداث اقتصادية تمثلت في انهيار العديد من عمالقة الشركات في العالم مثل شركة انرون (Enron) وشركة (World Com), وما شهدته الأوساط المهنية أيضاً تبعاً لذلك من انهيار واحدة من أكبر شركات المراجعة في العالم آرثر أندرسون (Arthur Anderson)، وما ارتبط بذلك من خسائر كبيرة قدرت بالمليارات، تحمل المساهمون الجزء الاكبر منها في الشركات المساهمة، وكذلك الخسائر الجسيمة التي تحملتها شركات المحاسبة نتيجة لمسؤولياتها القانونية عن هذه الانهيارات(حيزان، 2008) .وقد تبع تلك الانهيارات حدوث الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم عام 2008, والتي تأثر بها معظم اقتصاديات دول العالم. الأمر الذي أدى بالبحث عن أسباب الأزمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول, والبحث عن مجموعة من الضوابط الأخلاقية، والأعراف والمبادئ المهنية التي تساعد في ضبط ممارسات إدارات الشركات, لتعزز الثقة والمصداقية في البيانات المالية، والمعلومات التي تحتاجها الأسواق المالية, والاستثمار في ظل عولمة الأسواق المالية, والبنوك والمصارف, وتحرير التجارة العالمية، وتحول الكثير من دول العالم إلى مفهوم الاقتصاد الحر, وفتح أسواق دولية تمكنها من التوسع في مجال أنشطتها. لذلك تعالت الأصوات لتلبية احتياجات الحوكمة لكل من (مجتمع المال والأعمال، وأصحاب المصالح، والمجتمع ككل (ميخائيل، 2005).

ولقد امتدت آثار الأزمة إلى عدم الثقة في أسواق رأس المال في مختلف دول العالم, حيث تراجع الاستثمار, واهتزت اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، وفي أعقاب ذلك زاد الاهتمام بحوكمة الشركات

لتدعيم الثقة في الاقتصاديات القومية, وتعميق دور رأس المال, من خلال الحفاظ على حقوق ومصالح كافة الأطراف المرتبطة بمنشآت الأعمال, ولاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المفصح عنها من جانب الإدارة في المنشأة, من خلال القوائم المالية والتقارير المالية المنشورة، وبالتالي جودة تلك المعلومات المحتواة فيها, وذلك من خلال اعتماد العديد من دول العالم لعدد من المبادئ والتشريعات لتعزيز نظم حوكمة الشركات(Callagher.T,2002).

ولهذا فقد تم تشكيل العديد من اللجان لهذه الغاية، مثل لجنة كادبوري (Cadbury 1992) البريطانية ولجنة (Blue Ribbon 1999)، كما أصدرت العديد من الجهات والهيئات مبادئ الحوكمة المؤسسية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization and Economies Cooperation and Development "OECD 1999"), كما صدر قانون ساربينز اوكسلي (Sarbanes – Oxley Act 2002) في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ركز على العديد من الأمور منها التوصية بضرورة زيادة الأنشطة الرقابية داخل الشركات المساهمة، لضمان نزاهة عملية التقرير المالي وللمحافظة على مصالح الأطراف المتعددة من مساهمين ومقرضين وعملاء وموظفين وأطراف أخرى (حيزان،2008).

وعلى الصعيد المحلي فقد شهد الاقتصاد الأردني مشاكل اقتصادية عديدة, وقد كان من أسبابها غياب الحوكمة المؤسسية في الشركات كقضية إفلاس شركة (Global Business) وما رافقها من تداعيات ومشاكل متعلقة بالتسهيلات الائتمانية(شحادات، 2008) خير مثال على ذلك. والتي تسببت بالعديد من التبعات والنتائج الاقتصادية التي انعكست سلباً على المناخ الاستثماري في الأردن. ولهذا فأنه على الرغم من عدم وجود قانون أو تشريع متخصص بحوكمة الشركات محلياً، ألا أن الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل بورصة الأوراق المالية وقوانين وزارة الصناعة والتجارة, والصلاحيات المعطاة لمراقب الشركات تعتبر جزءاً من متطلبات الحوكمة, وتمثل تطبيقاً لمبادئها وتحديداً لمفهومها كما نصت عليه المعايير الدولية المختصة. وقد اتضحت جوانب مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وصدر بها مؤخراً دليل

من قبل هيئة الأوراق المالية بعنوان " دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لسنة 2008م."

2-1-2 نشأة الحوكمة ومفهومها:

على الرغم من الاستعمال الحديث لمصطلح حوكمة الشركات إلا أن ظهوره يعود لزمن بعيد, وعلى وجه التحديد إلى أوائل القرن التاسع عشر, حيث تناولتها بعض نظريات التنظيم والإدارة. فقد أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من مشاكل إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة إيجاد مجموعة من اللوائح أو الآليات والإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التي قد تحدث بين ملاك ومديري الشركات، نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة جراء الممارسات السلبية والتي قد لا تضر بالشركة فقط بل وبالصناعة والاقتصاد ككل.

وفي عام 1976 قام كل من (Jensen & Mecking) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل المرتبطة بنظرية الوكالة،(Jensen& Mecking, 1976) ، ونتيجة لحدوث العديد من الانهيارات المالية في مجال الادخار والقروض فقد تأسست عام (1985) لجنة Treadway بهدف الحد من هذه الانهيارات, وتحديد الأسباب الرئيسة لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية وتقديم توصيات لتقليل حدوثها ,حيث أصدرت اللجنة تقريرها عام (1987) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات (Treadway, 1987).

وفي عام (1999) أصـــدر كـــل مـــن (NYSE)"New York Stock Exchange" و National (NASD)"Association of Securities Dealers" تقريرهما المعـــروف باســـم (Blue Ribbon) والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشان الالتزام بمبادئ حوكمـــة الشركات (Ribbon , 1999).

وفي أعقاب الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية تم إصدار عام 2002 إصدار قانون ساربنز أوكسلي (Sar banes– Oxley,2002) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات (Sarbanes, 2002).

ونظراً لارتباط الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد في المملكة المتحدة ظهرت العديد من التقارير التي تؤكد على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في المملكة المتحدة, وقد كان لبورصة لندن للأوراق المالية دور بارز في هذا الشأن حيث صدر تقرير كادبوري(Cadbury Report) في عام 1992 لكي يؤكد على أهمية حوكمة الشركات من اجل زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية (Cadbury,(1992 . وظهر بعد ذلك العديد من التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر مثل (Hample Report) عام (1995) و (Higgs and smith Report) في العام 2003.

ولم يقتصر هذا التطور على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فقد ظهر العديد من التقارير في كل من كندا وفرنسا وألمانيا وايطاليا والعديد من دول أمريكا اللاتينية وشرق أسيا عن طريق الهيئات العلمية والبورصات المالية بها، والتي أكدت على الاهتمام في بحوكمة الشركات(سليمان، 2006).

وقد ظهرت تعريفات متعددة لحوكمة الشركات بحيث يدل كل مصطلح على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، ولهذا فإنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الأطراف المعنية من محاسبين وإداريين واقتصاديين وقانونين ومحللين لمفهوم الحوكمة, أو أدارة ومراقبة المنشآت. ويرجع ذلك, بالإضافة إلى ما سبق, إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمنشآت, وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

وقد وصف تقرير كادبوري حوكمة الشركات بأنها "نظام بمقتضاه تدار الشركات تراقب" ,Cadbury (1992).

أما منظمة التعاون الاقتصادي فقد عرفت الحوكمة المؤسسية على أنها:

"مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد وتنظم العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وبين الممولين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى"(OECD , 2004) .

أما البنك المركزي الأردني فقد عرف حوكمة الشركات بأنها:

"مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات الأخرى التي لها إلمام بالمؤسسة" (البنك الأردني،2004).

أما دهمش وأبو زر فقد عرفا الحوكمة المؤسسية بأنها:

"الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء. ويجب أن تزود الحوكمة المؤسسية الجيدة بالحوافز المعقولة لكل من مجلس الإدارة والإدارة من اجل متابعة تحقيق الأهداف التي تكون من مصلحة الشركة والمساهمين، وان تسهل عملية الرقابة الفعالة، وبالتالي تشجيع الشركة على استخدام مواردها المتاحة بشكل كفؤ"(دهمش وأبو زر،2003).

ومن هذه المفاهيم ترى الباحثة بأن الحوكمة المؤسسية تمثل مجموعة من الضوابط التي تحدد العلاقات المتداخلة بين جميع الأطراف ذات المصلحة، ابتداء بمجلس الإدارة والإداريين التنفيذيين من جهة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من مستثمرين وموظفين ومقرضين وأطراف أخرى من جهة ثانية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق مصالح ذوي العلاقة.

2-1-3 دوافع حوكمة الشركات:

من الطبيعي أن نرى أن حوكمة الشركات ليست هدفا في حد ذاته، فهي لا تتعلق بعملية رقابة إجرائية شكلية، أو بالالتزام الدقيق بإرشادات خاصة بحوكمة الشركات، أو بملاحظات ومراعاة سلوك إداري، أو تهدف إلى تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على راس المال بتكلفة معقولة، أن الهدف النهائي من حوكمة الشركات هو تحقيق أفضل أداء تنافسي يمكن للشركة أن تحققه في نطاق بيئتها الاقتصادية إلى جانب تمكنها, من الحصول على راس المال المطلوب لتحقيق النمو والتطور.

وبالإضافة إلى ذلك فان الحوكمة تؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، وتساعد على نمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة،وفي الواقع فان موضوع حوكمة الشركات قد حظي بالأهمية الكبرى خصوصا بعد النكسات الاقتصادية والاضطرابات الشديدة في النظام المالي العالمي، وذلك لعدة دوافع أهمها(المطيري، 2003)، (Estrin, 1998)، (Dewing, 2000):

- تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- إيجاد الهيكل التنظيمي الذي يتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- المحافظة على حقوق حملة الأسهم والأطراف المتعددة.
- تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي.
- كسب ثقة الأطراف ذات العلاقة.
- تحسين كفاءة الأسواق المالية.
- الحفاظ على الموارد الاقتصادية.
- تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة، ورفع درجة الثقة بها.

-تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد اكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

2- 1- 4 آليات حوكمة الشركات:

إن تطبيق نظام الحوكمة بفعالية يضمن سلامة أداء منشآت الأعمال والأسواق والاقتصاد على المستوى المحلي والدولي، وتمثل آليات نظام حوكمة الشركات الآليات الداخلية والآليات الخارجية (حيزان،2008)، ويمكن إيضاح هذه الآليات على النحو التالي:-

أولاً:- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تعبر عن مجموعة من القواعد والوسائل و الأساليب التي تتم داخل المنشاة للرقابة والإشراف على الأفعال والممارسات التي تتخذها الإدارة لزيادة جودة التقرير المالي، ولضمان الالتزام بمتطلبات التقرير الإلزامية، والحفاظ على مصداقية القوائم المالية.وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

1. **مجلس الإدارة:** حيث يعتبر مجلس الإدارة من أهم الآليات اللازمة لحوكمة الشركات. فمجلس الإدارة يمثل الآلية الأكثر أهمية لتشكيل قمة إطار حوكمة الشركات، فهو مفوض من حملة الأسهم بالرقابة ومتابعة تسير وأداء المنشاة مما يجعله على رأس السلطة الحاكمة في قرارات المنشاة، علما بان مجلس الإدارة يفوض معظم وظائف إدارة القرارات والعديد من وظائف التحكم بالقرارات إلى الإدارة العليا، وذلك من خلال حقه في المصادقة والإشراف على القرارات المهمة، ووضع نظام الرقابة الملائم خلال المنشاة والإشراف على مدى التزام الإدارة العليا بهذا النظام (Fama & Jensen, 1983).

ولكي يتم تفعيل هذه الآلية في مجال تطبيق نظام الحوكمة، لا بد من توافر محددات رئيسة لمجلس الإدارة من أهمها (حيزان، 2008)،(دليل قواعد حوكمة الشركات، 2008):

- يجب أن تكون وظائف ودور مجلس الإدارة محددة بشكل واضح، ويتم حشد كافة الجهود لتحقيق الوظائف الإدارية المتمثلة بتحديد الأهداف، ووضع الخطط الإستراتيجية للمنشاة.

- يجب ان تمارس المنشاة دور القيادة في التأثير والإشراف على الإدارة، بالإضافة إلى مسؤولية إصدار التقرير لحملة الأسهم عن نتائج ملكيتهم.

وبالإضافة إلى المحددات السابقة الذكر، والمتعلقة بدور مجلس الإدارة هناك محددات تتعلق باستقلالية مجلس الإدارة، حيث تعتبر هذه الآلية أهم محددات الدور الحوكمي لمجلس الإدارة، وتركز هذه الآلية على تشكيل مجلس الإدارة.

2. **لجنة التدقيق:** وهي لجنة فرعية تنبثق عن مجلس الادارة وتتكون من بعض اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين، ويتحدد دورها كإحدى آليات حوكمة الشركات في ضوء الصلاحيات الممنوحة لها، والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وتتوقف فعالية هذه الآلية على تركيبة اللجنة ومدى استقلاليتها ودورها في اقتراح تعيين ومساءلة المدقق الخارجي، وعلاقتها التدقيق الداخلي (Woolf, 1994).

ثانيا:- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تعبر هذه الآليات عن القواعد والإجراءات التي تنتمي الى مجالات مختلفة، وتتضافر معا لضبط ومتابعة أداء إدارة المنشاة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، والتقرير المالي، والإفصاح للأطراف الخارجية ذات المصلحة، مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والعملاء والموردين وغيرهم من أصحاب المصلحة المرتبطين بالمنشاة.

وتتمثل هذه الآليات بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الجهات التنظيمية مثل الهيئات القائمة على تنظيم تداول الأوراق المالية لحماية المستثمرين أو المحددة من جانب قطاعات مالية أو صناعية معينة، ودور المراجعة الخارجية، والإشراف التنظيمي لحملة الأسهم على أداء المنظمة(حيزان ، 2008).

2- 1- 5 أهمية حوكمة الشركات:

يمكن تحديد أهمية الحوكمة من منظورين أولهما اقتصادي والآخر قانوني، ويفسران كما يلي:-

أ- الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات:

تؤدي حوكمة الشركات إلى توجيه الشركة بشكل فاعل وكفؤ لاستخدام مواردها وتعظيم قيمتها السوقية من خلال دعم ميزتها التنافسية، مما يجذب مصادر تمويل محلية وعالمية تقود للتوسع والنمو، مما يؤدي في النتيجة النهائية الى خلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في تدعيم استقرار أسواق المال، والأجهزة المصرفية والنشاطات الاقتصادية الأخرى، وصولا لتحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة (Winkler, 1998).

ولا شك أن احتمالات تعرض الشركات التي لا تطبق قواعد ومبادئ الحوكمة للازمات والفضائح المالية، تزيد بدرجة كبيرة عن الاحتمالات الخاصة و الشركات التي تطبق مبادئ وقواعد الحوكمة.

ومن ناحية أخرى فان عولمة الأسواق المالية وتحرير التجارة والخدمات والتطور في تكنولوجيا المعلومات، وكبر حجم المشروعات وزيادة عدد المستثمرين، أدت الى ضرورة تطبيق قواعد وأساليب الحوكمة، وذلك لمساعدة الشركات على جذب الاستثمارات وعلى قدرتها التنافسية، خاصة وان معظم المستثمرين في ظل عولمة أسواق المال، وسهولة تدفق الاستثمارات بين دول العالم، يسعون الى الاستثمار في الشركات التي تتبنّى أساليب وقواعد سليمة للحوكمة، حيث يترتب على ذلك وجود إفصاح وشفافية، ودقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تعدها وتنشرها إدارة الشركة، والتي تمكن المستثمرين من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، ويعزز الثقة في المعلومات المالية المنشورة،(منشورات مركز المشروعات الدولية، 2003) ،(نصر علي وشحاته،2007).

وتظهر أهمية الحوكمة في محاربتها للفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا، وضمان تحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة، من قبل مجلس الإدارة

والمديرين التنفيذيين، حتى أدنى المستويات الإدارية، وفئة العمال فيها، وتفادي وجود أية أخطاء متعمدة أو انحراف متعمد أو غير متعمد، وعدم السماح باستمرار هذا الانحراف، والعمل على تقليل الأخطاء الى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية الفعالة التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء،(ميخائيل،2005)، (توفيق، 2005).

ب- الأهمية القانونية لحوكمة الشركات:

تظهر أهمية الحوكمة في الجانب القانوني من خلال التغلب على السلبيات المرافقة لتنفيذ التعاقدات التي يمكن أن ترافق صيغ العقود المبرمة أو القوانين والأنظمة الأساسية المنظمة لجميع أنواع الشركات المطبقة لمبادئ الحوكمة الخاصة بالشركات، ولذلك يهتم القانونيون بأطر وآليات ومبادئ حوكمة الشركات، لأنها تعمل، وبشكل أساسي، على الإيفاء بحقوق مختلف الأطراف داخل الشركة وخارجها، بما فيهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وأصحاب المصالح.

ولذلك يرى القانونيون أن التشريعات الخاصة واللوائح المنظمة لعمل الشركات، تعد العمود الفقري لأطر وآليات الحوكمة المؤسسية، خصوصا إذا كان هناك تداخل كبير بين قواعد الحوكمة وبعض القوانين مثل قوانين الشركات وأسواق المال والبنوك والمحاسبة والتدقيق والمنافسة ومنع الاحتكار والضرائب والخصخصة والبيئة والعمل (Zingales, 1997).

ولهذا فقد عملت مؤسسة التمويل الدولية "IIF" (Institute of International Finance) جاهدة على إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات، توفر كفاءة تنظيمية ورقابية للشركات، وأجهزة متخصصة للإشراف على متابعة الأسواق، وذلك بالارتكاز على دعامتين مهمتين إلا وهما الشفافية والإفصاح، ووجود معايير محاسبية سليمة (IIF, 2002).

2-1-6 مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستة مبادئ للحوكمة، هدفت تلك المبادئ إلى مساعدة حكومات الدول الأعضاء وغير الأعضاء على التقويم، والإشراف الفعال، والرقابة، وتحسين المزايا الاقتصادية للمستثمرين وغيرهم من الأطراف المعنيين بذلك، وقد تمثلت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ما يلي (OECD, 2004).

أ- **ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات:** ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية. ولذلك ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع أحكام القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ. وينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما، محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

وكذلك ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلاً عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب، وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

ب-**حماية حقوق المساهمين وأصحاب حقوق الملكية**:وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة، كالحق في تسجيل الملكية بطرق مضمونة، والحق في إرسال أو تحويل الأسهم. وينبغي أن يكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وتزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة، وفي الوقت المناسب، عن الموضوعات التي سيتم اتخاذ قرارات

بشأنها في الاجتماع، وتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك الأسـئلة المتعلقـة بالمراجعـة الخارجية السنوية، ووضع البنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة. ولذلك ينبغي تـسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسة مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ج-المعاملة المتساوية للمساهمين:وتعني معاملة متساوية لكافة المساهمين من حملة الأسهم داخـل كـل فئة، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وأن تتاح الفرص لكافة المساهمين للحـصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أومن الاتجار في المعلومات الداخلية، كـذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

د-دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، واستدامة الشركات السليمة مالياً .

ه-الإفصاح والشفافية:ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والإدارة وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات، كالنتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، والملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التعويض وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارات والتنفيذيين الرئيسين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار والمديرين الآخرين في الشركة، وينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء مؤهل يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين، بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والعامة .

و- **مسؤوليات مجلس الإدارة**:ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، وينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين. وينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين. وعلى مجلس الإدارة أن يكون قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة، وأن تتاح لهم أيضا كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة وفي الوقت المناسب.

2-1-7 واقع الحوكمة في الأردن:

لقد ظهر مصطلح حوكمة الشركات (Corporate Governance) في الأردن أو الحاكمية المؤسسية على غرار مصطلحات أخرى مثل الخصخصة (Privatization) والعولمة (Globalization)، وكلها مصطلحات حديثة العهد بالنسبة للدول الناشئة، واقتصادياتها، ومؤسساتها، ووحداتها الاقتصادية. فقد تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال العقود القليلة الماضية عالميا نظراً للانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من دول العالم.

ولم يكن الأردن بمعزل عن تلك الأحداث المتمثلة بالانهيارات المالية وفقدان الثقة بجميع مخرجات الأنظمة المالية والمحاسبية، والتقارير المالية، وإن كان الأردن أقل تأثراً من تلك الدول الصناعية الكبرى، وذلك لأنه يعد من الدول الناشئة وذات الاقتصاد غير الواسع عالمياً من ناحية المحاولات الجادة للجهات الرقابية في كل من القطاع الخاص والقطاع العام، وذلك لفرض الرقابة والضبط على نشاطات وأعمال البنوك والشركات المساهمة بشكل عام، بما يتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات، والارتقاء بمستوى الشركات المساهمة وخصوصاً المدرجة في بورصة عمان.

فعلى صعيد القطاع الخاص تأسست جمعية أردنية تدعى "جمعية المنتدى الأردني لحوكمة الشركات" في عام 2005،وهي جمعية مستقلة غير ربحية، كرست من أجل العمل مع المستثمرين، والشركات والمنظمين من أجل التطبيق العملي الأمثل لحوكمة الشركات في جميع انحاء الأردن. وقد انطلقت من مبدأ أن حوكمة الشركات هي الأساس للتطور على المدى البعيد للاقتصاد الأردني والسوق المالي، وقد أوضحت هذه الجمعية مفهوم الحوكمة الرشيدة الذي يشير إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين الإدارة (الوكيلة) وحملة الأسهم، والسندات، وأصحاب المصالح الأخرى، المرتبطة بالشركة (مثل العمال، الموردين و الدائنين والمستهلكين) **(http://cga-jordan.org/default.htm.)**.

أما على الصعيد الحكومي فإن القوانين والتشريعات الأردنية قد تضمنت ما يكفي من قواعد الالتزام بالأنظمة التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها في الشركة المساهمة الأردنية بشكل عام، نوجزها بما يلي:

– إن قانون الشركات الأردني هو القانون الذي ينظم عملية الحوكمة المتضمنة جميع القضايا المرتبطة بإدارة الشركة، ودور مجلس الإدارة، ودور المساهمين والأطراف الأخرى التي لها علاقة بالشركة، وكذلك أعطى صلاحيات واسعة وكافية لدائرة مراقب الشركات لتطبيق قواعد الحوكمة عند تأسيس وتكوين الشركات، وكذلك وضع ضوابط داخلية تحكم نشاط الشركة، وحقوق وواجبات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، وكذلك اللجان التي تنبثق عن مجلس الإدارة، مثل لجنة المراجعة ولجنة المكافآت والتعيينات........الخ.

وقد عالج قانون الشركات بعض جوانب حوكمة الشركات من خلال المادة (132) التي تناولت موضوع انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة، حيث نصت المادة على ضرورة أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الإدارة سرياً من قبل الهيئة العامة للشركة، كما حددت المادة (134) من قانون الشركات الصفات التي يجب أن تتوفر في عضو مجلس الإدارة مثل الأهلية القانونية والمدنية. أما المواد

(192، 193، 194) فقد نصت على ضرورة تعيين مدقق حسابات خارجي وتحديد المهام التي يجب أن يقوم بها، وتشمل تدقيق البيانات المالية للشركة، والسياسات المالية أيضاً، والقيام بأية ممارسات رقابية تضمن سلامة سير العمليات فيها.

كما منح هذا القانون مراقب عام الشركات صلاحيات التأكد من انسجام أعمال الشركات المساهمة العامة مع أحكام هذا القانون، وخولته صلاحيات فرض العقوبات على الشركات المخالفة.

إلا أن هذا القانون، على الرغم من شموليته، أغفل بعض الجوانب التي تعتبر على جانب كبير من الأهمية لتعزيز الحوكمة للشركات، حيث لم تنص مواد القانون على ضرورة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير العام، أو الرئيس التنفيذي، كما أن مواد القانون لم تنص على ضرورة تعيين أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة.

- أما قانون الأوراق المالية (76) لسنة (2002) (قانون هيئة الأوراق، 2002) فقد عالج بعض جوانب حوكمة الشركات من خلال المواد (7، 54، 65، 71، 77)، حيث تناولت هذه المواد العديد من القضايا المرتبطة بتشكيل هيئة الأوراق المالية لحماية المستثمرين، وحماية سوق رأس المال، وتحديد صلاحيات المجلس بالتفتيش والإطلاع على سجلات الشركات، والتسهيل على عمليات التداول اليومية.

وبالنظر في المواد السالفة الذكر من قانون الأوراق المالية فإننا نجدها تنسجم مع مبادئ حوكمة الشركات فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، والمحافظة على حقوق المساهمين، وكذلك ضمان سلامة ونزاهة عمليات إصدار الأوراق المالية وإجراءات التداول في السوق المالي.

– وكذلك فقد صدر قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971، حيث منحت أحكام هذا القانون البنك المركزي صلاحيات من شأنها تعزيز الحوكمة لدى مؤسسات الجهات المصرفية، وهذه الصلاحيات تشمل ترخيص البنوك، حيث يتطلب ترخيص أي بنك للعمل في الأردن تحقيق جميع المتطلبات القانونية

المنصوص عليها في قانون الشركات، كما منحت أحكام هذا القانون للبنك المركزي صلاحيات التدقيق والتفتيش على البنوك بما يضمن سلامة مركزها المالي، وضمان حقوق المودعين والمساهمين.

- كما صدر قانون البنوك رقم (28) سنة 2000م. حيث عالجت مواد هذه القانون بعض جوانب الحوكمة في البنوك العاملة في الأردن من خلال المواد (15، 22، 32، 61، 70، 71) حيث تناولت هذه المواد قضايا متعددة، منها ما يتعلق بالوثائق الواجب الاحتفاظ بها، والشروط التي يجب أن تتوافر في أعضاء مجلس الإدارة، وتشكيل لجان التدقيق وتعيين المدقق الخارجي.

وعند الاطلاع على مواد هذا القانون نجد أنها تفي ببعض متطلبات حوكمة الشركات المنصوص عليها في مبادئ الحوكمة المنشورة من قبل المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية، من خلال التوثيق والإفصاح والإدارة والتدقيق، إلا أن قانون البنوك لم ينص على ضرورة الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي أو المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وهو أمر في غاية الأهمية.

– كما أصدرت هيئة التأمين الأردنية تعليمات الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين 2006 أحكاما تهدف إلى تحقيق مبدأ الرقابة والإشراف على شركات التأمين، من خلال أدوات رقابية تتفق والمبادئ والمعايير الدولية المعتمدة من قبل الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التامين ،هيئة التأمين الأردنية،(2006).

– كما اظهر التقرير الذي أجراه البنك الدولي 2008 حول تقييم مدى التزام الأردن بمعايير الحوكمة المؤسسية للشركات، وقام البنك بإجرائه على 38 دولة، حيث أظهر أن هناك التزاما كبيرا بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي فيما يتعلق بحقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية لهم، والإفصاح والشفافية والتزامات مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة (**http://ecoanalysisblog.maktoobblog.com.**).

– وفي ضوء التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني على كافة الأصعدة وضمن إطار عمل هيئة الأوراق المالية لتطوير سوق رأس المال الوطني والأطر التشريعية والتنظيمية فيه، فقد تم إعداد دليل في عام 2008 يحتوي على قواعد لحوكمة الشركات الذي من خلاله يتم وضع إطار واضح ينظم العلاقات

والإدارة فيها ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها.

وتستند هذه القواعد بشكل أساسي إلى عدد من التشريعات من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات إضافة إلى المبادئ الدولية التي وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،(دليل قواعد حوكمة الشركات، 2008).

2-1-8 مقومات الحوكمة المؤسسية للشركات:

بعد أن تم استعراض دوافع آليات الحوكمة ومبادئها، ومن أجل أن تطبق الحوكمة بصورة جيدة من قبل الشركات، لا بد من توافر المقومات التالية(أبوزر،2006)،(مطر،2003).

1- وجود تشريعات قوانين توضح حقوق وواجبات المساهمين في مختلف الشركات التي تريد حاكمية فريدة.

2- وجود رؤية واضحة المعالم يتم من خلالها تحديد إستراتيجية وأهداف الشركات، مع بيان أهم الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية.

3- توضيح الهيكل التنظيمي للشركة، مع تحديد واضح أيضا لأهم السلطات والمسؤوليات.

4- التأكيد على وجود لجنة للتدقيق في أي شركة، مع توضيح أهم صلاحياتها ومسؤولياتها.

5- وأخيرا لا بد من وجود نظام فعال للتقارير يتجسد فيه عنصر مهم، ألا وهو الشفافية التي تكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء الشركة.

المبحث الثاني

متطلبات حوكمة الشركات

2-2-1 تمهيد

2-2-2 متطلبات حقوق حملة الأسهم

2-2-3 متطلبات مجلس الإدارة

2-2-4 المتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية.

2-2-4-1 أهداف التقارير المالية.

المبحــث الثــاني

متطلبات حوكمة الشركات

2-2-1 تمــهيد:

في ظل العولمة وانفتاح الاقتصاد العالمي، وحريته، والمنافسة الشديدة، وفي ظل الشروط والمتطلبات التي تضعها المنظمات والمؤسسات الدولية لقبول العضوية، أو التعامل مع دول العــالم المختلفــة، فقــد أصبحت قواعد ومعايير حوكمة الشركات من أهم المواضيع المطروحة على صــعيد اقتــصاديات دول العالم. كما أصبح تطبيق هذه القواعد والأسس شعاراً يتبناه القطاع العام والخاص على حد سواء، ووسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة، ودليلاً على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحمايــة المــستثمرين والمتعاملين، ومؤشرا على المستوى الذي وصلت إليه الإدارات فيها من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة، ووجود إجراءات للحد من الفساد، بالتالي زيادة جاذبيــة الاقتــصاد للاســتثمارات المحلية والخارجية وزيادة قدرته التنافسية ،(دليل قواعد حوكمة الشركات،2008) .

وفي الأردن، وانطلاقا من سياسة الانفتاح الاقتصادي وارتباط النظام الاقتصادي الأردنــي بالأنظمــة العالمية على الصعيد التجاري والاستثماري، كان لا بد من وجود مظاهر واضحة للحوكمة في الــشركات المساهمة الأردنية بشكل خاص، وفي القطاع الاقتصادي بشكل عام، حتى يمكنه مسايرة التطــورات فــي الأنظمة الاقتصادية العالمية. إن تطبيق حوكمة الشركات بشكل فعال وكفؤ يستلزم وجود متطلبــات فــي الشركات المساهمة، وذلك بعد أن صدر دليل الحوكمة في عام 2008 وطالب الشركات أن تلتزم بقواعدها اعتبارا من 2009/1/1، ولما كانت المتطلبات محور دراسة الباحثة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

- متطلبات تتعلق بحقوق حملة الأسهم.
- متطلبات تتعلق بمجلس الإدارة.

- متطلبات تتعلق بالتقارير المالية.

وفيما يلي إيضاح لهذه المتطلبات:

2-2-2 متطلبات حقوق حملة الأسهم:

لقد أعطت نظرية الوكالة الصلاحيات الواسعة للإدارة في الشركة المساهمة، وبذلك أصبح الوكيل المفوض بإدارة الأموال يهدف إلى تحقيق الأرباح لتعظيم ثروة الملاك أو المساهمين، كما أن النظرية ذاتها أعطت للموكل (الأصيل) الحق في مراقبة أعمال الوكيل ومساءلته من خلال هيئات أو إدارات داخلية مثل مجلس إدارة الشركة، واللجان المنبثقة عنه، وإدارة التدقيق الداخلي، وكذلك من خلال هيئات خارجية مثل المدقق الخارجي، والجهات الرسمية الأخرى. إلا أن نظرية الوكالة تنطوي على مشاكل عديدة أهمها تضارب المصالح بين مجلس إدارة الشركة والمساهمين، وخصوصاً عندما يتعرض المساهمون إلى خسائر نتيجة لأخلاق أو سلوكيات وتصرفات الوكيل، وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد الأصيل (المالك)(Jensen & Mecking, 1976).

من هنا جاءت الحوكمة لفرض نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية، ووضع مجموعة من القواعد والمعايير والقوانين التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة حملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى من جهة أخرى.لقد أوضح دليل قواعد حوكمة المساهمة الأردنية المتطلبات المتعلقة بحقوق المساهمين وإلزام الشركات بان تتخذ الإجراءات المناسبة لضمان حصول المساهمين على حقوقهم، بما يحقق العدالة والمساواة دون تمييز. وتتمثل في عدة نقاط (هيئة الأوراق المالية، 2008):

1. الاحتفاظ بسجلات خاصة بملكيات المساهمين تتضمن المعلومات الخاصة بمساهمتهم، بما في ذلك أسماءهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم، وأية قيود ووقوعات على الملكية (الرهونات) والتغيرات التي قد تطرأ عليها، في الوقت الذي يحق لكل مساهم الاطلاع على الوثائق والمعلومات الخاصة بالشركة، وفقا للتشريعات النافذة.

2. الحصول على الأرباح السنوية خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بتوزيع تلك الأرباح، بالإضافة إلى الحصول على المعلومات الدورية وغير الدورية والمفصح عنهـا، وفقـا للتشريعات النافذة أيضا،كما أن لهم الحق في المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة فـي الـشركة والتصويت على قراراتها أصالة أو بالوكالة، وبعدد أصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها.

3. الحق في أولوية الاكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحهـا للمـستثمرين الآخرين.

4. حق المساهمين في إقامة الدعاوي القضائية على مجلـس الإدارة أو احـد أعـضائه، للمطالبـة بالتعويض عما لحق بالمساهم من ضرر نتيجة مخالفة التشريعات النافـذة أو النظـام الأساسـي للشركة، أو الخطأ أو التقصير أو الإهمال في إدارة الشركة، أو إفشاء المعلومـات ذات الطبيعـة السرية للشركة.

5. وقد يلجأ المساهمون إلى وسائل أخرى لحل النزاعات بالطرق البديلة بمـا فـي ذلـك الوسـاطة والتحكيم بما يتفق مع التشريعات النافذة، بالإضافة إلى إقامة دعاوي قضائية على المدير العـام أو أي موظف في الشركة يطالب فيها بتعويض الضرر الذي لحق بالمساهم نتيجة إفشاء المعلومـات ذات السرية في الشركة، وكذلك إقامة الدعاوي للطعن في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة، أو الطعن في القرارات التي اتخذتها فيه، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عقد الاجتماع.

6. الاستجابة لمطالب المساهمين الذين يملكون 25% من أسهم الشركة الحق في عقد اجتماع طـارئ أو غير عادي للمطالبة بإقالة مجلس الإدارة أو رئيسه.

7. يحق لحملة الأسهم مناقشة الأمور التي تؤثر على مستقبل الشركة وهي:

– مناقشة مجلس الإدارة حول أداء الشركة وخطته للفترة القادمة .

- انتخاب كل من أعضاء مجلس الإدارة، ومدقق الحسابات الخارجي، والمصادقة علـــى البيانـــات المالية للشركة.

- تعديل عقد تأسيس الشركة والنظام الأساسي فيها، وخصوصا ما يتعلق بتغيير غاياتهـــا الرئيـــسة، وكذلك المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بدمج الشركة أو تصفيتها، وإقالـــة رئـــيس مجلـــس الإدارة أو المجلس أو احد أعضائه، وبيع الشركة جزئيا أو كليـــا، مـــع زيـــادة رأس المـــال أو تخفيضه، وإصدار سندات قروض، وتحويلها إلى أسهم، أو شراء الشركة لأسهمها وبيـــع كامـــل أصول الشركة أو جزء منها، وأي قرار بيع يؤثر على تحقيق أهداف وغايات الشركة.

2-2-3 المتطلبات المتعلقة بمجلس الإدارة (Board of Directors):

يعتبر مجلس الإدارة من أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، فتفويض حملة الأسهم لمجلس الإدارة مسؤوليات الرقابة والمتابعة على تسيير وأداء المنشاة، يجعله على رأس السلطة الحاكمة في اتخاذ قرارات المنشاة، لذلك فان الهدف الأساسي لمجلس الإدارة هو حماية وضمان حقوق وأموال المساهمين، مع الأخذ في الحسبان حماية مصالح أصحاب أولئك المرتبطين بالمنشاة من مقرضين ودائنين ومستخدمين.

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر يجب أن تكون هناك خطوط عريضة وواضـــحة المعـــالم لواجبـــات ومسؤوليات مجلس الإدارة، بما يضمن مراقبة هذا المجلس من قبل المساهمين، أي أنه من وسائل تحقيـــق إدارة ومراقبة المنشات، القيام بإعداد دليل للاختصاصات والمسؤوليات المختلفة الممثلة لعموم المـــساهمين من جهة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة من جهة أخرى. فقد بين مركز المشروعات الدولية الخطـــوط الإرشادية والاستراتيجيات التي تحكم آليات عمل المجلس وهي على النحو الآتي (مركـــز المـــشروعات الدولية، 2003).

1- ضرورة قيام مجلس الإدارة بمهامه بما يضمن توفرا كاملا للمعلومات وتحقيق مـــصالح الـــشركة والمساهمين، وتحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

2- ضمان توافق مجلس الإدارة مع القوانين السارية، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة اهتمامات أصحاب المصالح.

إن من أهم المتطلبات المتعلقة بمجلس الإدارة العناصر التالية:

أ- تشكيل المجلس ومتطلبات العضوية.

ب-مهام مجلس الإدارة وصلاحياته.

ج- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وفيما يلي توضيح لكل عنصر من هذه العناصر:

أ. تشكيل المجلس ومتطلبات العضوية:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة أوضح دليل حوكمة الشركات المساهمة النقاط الواجب مراعاتها عند تشكيل هذا المجلس نلخصها بما يلي(هيئة الاوراق المالية، 2008):

أ. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أعضاء، ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضوا، وفقا لما يحدده نظام الشركة، ويتم انتخابهم وفقا للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة، شريطة أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين. وفي حال وجود كسر في ناتج احتساب الثلث المشار إليه يقرب الناتج إلى الرقم الصحيح، كما يتولى مهام إدارة الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابهم مع مراعاة أن يكون العضو المؤسسي ممثلاً بشخص طبيعي في المجلس .

ب. يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين، وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة، وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية، بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها. ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس المجلس وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة، كما يجب أن يكون العضو

مؤهلاً تأهيلاً يتيح له التمتع بالقدر الكافي من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة، وأن يكون ملماً بالتشريعات ذات العلاقة، وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة.

ج. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً في مجلس إدارة شركة أخرى مماثله أو منافسة لها في أعمالها أو مماثلة لها في غاياتها، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات، بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري.

د. لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم، ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ضمن غاياتها أن تقرض أيا ممن سبق، ووفقاً للشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين، على أن يتم الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي للشركة.

ه. توفر الشركة لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة بما يمكنهم من القيام بأعمالهم والإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة.

و. على رئيس مجلس إدارة الشركة أو أحد أعضائه أو المدير العام للشركة أو مدقق الحسابات الخارجي، تحت طائلة المسؤولية التقصيرية تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع أي خسائر جسيمة تؤثر على حقوق المساهمين، أو في استغلال أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة لصلاحياته لتحقيق منافع ذاتية له أو التزوير أو الاختلاس.

ب. مهام مجلس الإدارة وصلاحياته:

تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمية (OECD) تحديد هذه الواجبات والمسؤوليات من خلال لجنة كونتها هذه المنظمة. ومن جانبه بادر المشرع الأردني إلى تضمين قانون الشركات الأردني فصلاً كاملاً عن واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة، كما خصص جملة من المواد (مثل المواد 100،

101، 140، 146)(قانون الشركات الأردني، 1997). بالإضافة لما ورد في قانون الشركات، فقد حـــدد دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الأردنية عدداً من المهام والصلاحيات، نوجزها على النحو التـــالي (هيئة الأوراق المالية ، 2008):

1- وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مـــصلحة الـــشركة وأهدافها، وتعظيم حقوق مساهميها، وخدمة المجتمع المحلي، ووضع الإجراءات اللازمة لـــضمان حصول جميع المساهمين، بمن فيهم غير الأردنيين، على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالـــة والمساواة النافذة، ووضع سياسته إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة، بالإضافة إلـــى تنظـــيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة، بموجب أنظمة داخلية خاصـــة، وإعـــداد التقـــارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية الـــسنوية عـــن أعمـــال الـــشركة، متضمنة البيانات المالية عن كل فترة، وفقا لأحكام التشريعات النافذة، على أن يتم الإعلان مـــسبقا عن موعد الإفصاح عن هذه البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام عمل.
2- وضع السياسات المتعلقة بالإفصاح والشفافية ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبـــات الجهـــات الرقابيـــة والتشريعات النافذة، ووضع الإجراءات التي تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة مـــن استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية، بالإضافة إلى سياســـة تفـــويض واضحة في الشركة، يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.
3- تعيين المدير العام للشركة، وإنهاء الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل فـــي الشركة، بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة، ومتطلبات الجهات الرقابية، والأنظمـــة الداخليـــة، والـــسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.

4- مراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة، مع وضع الآليات لاستقبال الشكاوي والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين، بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة بشكل يضمن دراستها، واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة، وكذلك اعتماد وضع الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها، وكذلك وضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ الالتزامات تجاههم، وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم، وإقامة علاقات جيدة معهم. وكذلك وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي.

5- على مجلس الإدارة التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في اشخاص الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام الموكولة إليهم.

6- للمجلس الاستعانة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة، شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس وتجنب تعارض المصالح.

ج. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

إن من متطلبات الحوكمة الموكولة إلى مجلس الإدارة تكوين لجان تقدم توصياتها للمجلس بهدف اتخاذ القرار المناسب، فقد بين دليل الحوكمة أهم اللجان المشكلة التي يجب ان تبثق عن مجلس الادارة ومهامها، وهي على النحو الآتي(هيئة الأوراق المالية، 2008):

أ- **لجنة التدقيق:** حيث تتولى هذه اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة بما في ذلك:

1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي، والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته، مع البحث في كل ما يتعلق بعمله بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها، وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها، وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

2. متابعة مدى تقيد الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية ودراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:-

أ. أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.

ب. أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق، او نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.

3. دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي، والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله، وكذلك دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي، والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي، والاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

4. التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي، والتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات، أو إبرام العقود، أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة، ومراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها، وأي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

5. طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة، ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطيا، مع التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة.

ب. لجنة الترشيحات والمكافآت: فقد حددت مهامها بما يلي:

1. التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر، وإعداد السياسات الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة، ومراجعتها بشكل سنوي.
2. تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين، وأسس اختيارهم مع إعداد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي.

ومما يجدر ملاحظته أن كلا من اللجنتين السابقتين الذكر تتألف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ولا يقل عددهم عن ثلاثة، على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين، وأن يترأس اللجنة احدهما، وأن تعمل كل منهما بموافقة مجلس الإدارة وفق إجراءات عمل خطية تنظم عملها وتحدد التزاماتها، وتأخذ كل من اللجنتين قراراتهما وتوصياتهما بالأكثرية المطلقة للأعضاء.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن كلا من اللجنتين تقدم قراراتها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة وتقريرا حول أعمالها إلى اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة.

وتتمتع كل من اللجنتين بالصلاحيات التالية(هيئة الأوراق المالية، 2008).

1. طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي الشركة الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
2. طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
3. طلب حضور أي موظف في الشركة للحصول على أية إيضاحات ضرورية.

وأخيرا فإن لمجلس الإدارة الحق في تشكيل لجان أخرى للقيام بمهام معينة لفترات محددة، وفقا لإجراءات تحدد الأمور المتعلقة باللجنة، ومنها مهمتها ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها.

ويتضح من خلال ما سبق ولكي يتحقق الأساس السليم الذي يلبي متطلبات الحوكمة الرشيدة أن تتوافر في المجلس ثلاثة مرتكزات أساسية (سليمان، 2006)، (حماد،2005)، (Blair & Stout, 1999)، (دليل قواعد حوكمة الشركات،2008)وهي:

أ. الإشراف المستقل: يقصد به أن يتمتع مجلس الإدارة بالاستقلال التام ليتمكن من ممارسة صلاحياته في الرقابة على الإدارة التنفيذية وجميع أوجه نشاط الشركة.

ب. القدرة على التنافس من خلال تفعيل قدرة المجلس على القيام بالتطبيق الأمثل للقوانين واللوائح داخل الشركة، وإعطاء حق المساهمين بمساءلة أعضاء المجلس عن أي تقصير يبدر منهم.

ج. الأمانة والسلوك المهني التي تفترض أن يعمل كل عضو من أعضاء المجلس باستقامة ونزاهة وأمانة ومصداقية واحترام متبادل، لذلك فإن نجاح الحوكمة في الشركات يتطلب تطوير ميثاق للسلوك المهني والالتزام به.

2-2-4 متطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية:

يتم إعداد التقارير المالية بشكل عام وفق مجموعة من المبادئ والفروض المتعارف عليها من قبل المجالس المهنية والهيئات المحاسبية. الأمر الذي يبعث على الطمأنينة لدى جميع الأطراف المستخدمة لتلك التقارير من حيث صحة وعدالة هذه القوائم والتقارير المالية من مستثمرين وموظفين ومقرضين وموردين، ومن العملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور(لجنة معايير المحاسبة الدولية،2001)، بالإضافة إلى إدارة المنشأة والمحللين الماليين والمستشارين والسوق المالي والمحامين والمنافسين ونقابات العملاء (سعادة،1998).

ومن أهم الفروض التي اتفق عليها المهنيون بشأن التقارير المالية هو مبدأ الدورية Periodicity، أي تقسيم السنة المالية إلى فترات زمنية شهرية، ربــع ســنوية أو نــصف ســنوية أو ســنوية كاملــة (كيسووجيانت، 1999).

ولعله من المفيد التمييز بين التقارير المالية Financial Reports والقوائم الماليــة Financial Statements، فالتقرير المالي يتضمن بالإضافة إلى القوائم المالية كافة المعلومات التي تلتــزم الــشركة بتقديمها دورياً، مثل الإيضاحات والإفصاحات المرفقة عما توصلت إليه الشركة من إنجازات وطموحات، وتحليلاً ماليا مثل الاتجاهات (Trends)، أما القوائم المالية فتعد جزءاً أساسياً من التقارير الماليــة، فهــي تحتوي على معلومات يُراد إيصالها لمستخدمي القوائم المالية، وتتمثل بالمعلومات عن النــشاط الإنتــاجي والتسويق للمشروع والعوامل الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلاً(لطفي، 1998).

كما تجدر الإشارة إلى أنه نتيجة للتغييرات الديناميكية السريعة للحركة الاقتــصادية، وازديــاد حجــم وتنوع نشاط الشركات، والزيادة في درجة انفصال الملكية عن الإدارة، فقد ازداد الطلب على المعلومــات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة فيما يتعلق بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المبنية علــى أسس سليمة، الأمر الذي جعل من التقارير والقوائم المالية السنوية غير كافية لهذا الوضع، حيث يحتــاج مستخدمو المعلومات المالية السنوية وغير السنوية في هذه الأيام، أكثر من أي وقت مــضى، إلــى تلــك المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها. والمعلومات الملائمة هي تلك المعلومــات التــي تعطــي مستخدم البيانات المالية القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية ، كما أنها المعلومات التي تتوفر لمتخــذي القرار في الوقت المناسب Timeliness أي قبل أن تفقد هذه المعلومــات قــدرتها علــى التــأثير فــي قراراتهم، ولهذا فقد كان لأهمية عامل التوقيت المناسب السبب الرئيسي والأهم فــي إصــدار التعليمــات والقوانين والمعايير في مختلف دول العالم التي تنص على وجوب إصدار تقارير وقوائم ماليــة دوريــة،

لفترات تشكل أجزاء من السنة المالية، وهي غالباً ما تكون ربع سنوية أو نصف سنوية، وتسمى هذه التقارير بالتقارير المرحلية(كيسو ويجانت،1999).

ونظراً للأهمية الكبرى التي تنطوي عليها التقارير المالية المرحلية فقد أوصت بورصة نيويورك للأوراق المالية بنشر تقارير سنوية وربع سنوية (لطفي، 1998).

وفي ظل متطلبات الحوكمة في الشركات الأردنية فإن التقارير المالية تعتبر من مصادر المعلومات المهمة في اتخاذ القرارات المختلفة، وتركز على تقديم المعلومات المالية اللازمة عن ماهية الوحدة المحاسبية التي من ضمنها معرفة مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها الإدارية، لذلك نجد أن البيانات المالية تبين المركز المالي لأي منشأة بتاريخ محدد، وتقيس مدى كفاءة المنشأة عن طريق بيان نتائج العمليات، وكذلك الإنجاز والتغيير في المركز المالي بين تاريخ وآخر، وقد ألزم قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 الشركات المساهمة العامة الأردنية في المادة رقم (142) مجلس الإدارة بضرورة نشر التقارير المالية للشركة، وكذلك ألزمت تعليمات هيئة الأوراق المالية لسنة 1998 الشركات المساهمة الأردنية تزويد السوق المالي بالتقارير المالية التي بينتها اللجنة بالتفصيل، لما في ذلك من أهمية لمستخدمي التقارير المالية .

2-2-4-1 أهداف التقارير المالية:

قد يكون أفضل تحديد لأهداف التقارير المالية هو ما صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عند إصداره للبيان رقم (1) الخاص بأهداف التقارير المالية للمشروعات الهادفة للربح، الذي حصر أهداف التقارير المالية فيما يلي (FASB,1978):

1- توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين.

2- توفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية، وبما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات الاقتصادية للمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.

3- توفير المعلومات حول موارد والتزامات الشركة والتغيرات التي تطرأ عليها.

4- توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الشركة وتحديد أرباحها.

5- توفير المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.

6- توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها.

7- توفير معلومات حول ملاحظات وتفسيرات الإدارة، يعتقد أنها مهمة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها.

المبحث الثالث

جودة المعـلومات المحـاسبيـة

2–3–1 مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها

2–3–2 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

2–3–3 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

2–3–4 تقييم جودة المعلومات المحاسبية

المــبحث الثالث

جــودة المعلومات المحاسبيــة

2-3-1 مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها:

تمثل المعلومات بشكل عام عملية الحصول على الحقائق أو المعرفة الناتجة عن تشغيل البيانات التي تمثل المواد الخام للمعلومات، وبالشكل الذي يتفق مع احتياجات متخذي القرارات بشكل عام،فالمعلومات هي بيانات منظمة لها معنى وأهمية اقتصادية، من خلال دورها في عملية اتخاذ القرار. وبذلك تعتبر من مدخلات القرار، حيث تساهم في زيادة المعرفة لمتخذي القرارات وواضعي السياسات، بمعنى آخر فإنها تخفض حالة عدم التأكد الموجودة لدى المستثمرين بالشكل الذي يساعدهم على اتخاذ القرار المناسب لتحقيق الأهداف(الكري، 2005).ويتضمن التعريف السابق للمعلومات مصطلحين هامين لنظم المعلومات هما:

- البيانات والمعلومات، وعادة ما يستخدم هذان المصطلحان في الحياة العملية كمرادفين لوصف شيء واحد على الرغم من الاختلاف الشديد في مفهوم ومعنى كل منهما.

لذلك يتطلب الأمر عند الحديث عن نظم المعلومات وتشغيل البيانات، التحديد الواضح لمعنى ومفهوم كل من مصطلحي "البيانات" و "المعلومات" حتى يمكن الحصول على الفهم الصحيح لمعنى تشغيل لبيانات.

فمصطلح "البيانات" يعبر عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها، بمعنى أنها لو تركت على حالها فلن تضيف شيئا إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات، لذلك تتضمن البيانات أي مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف الأخرى خارج النظام (الحميدي وآخرون، 2004).

ولكي تصبح هذه البيانات ذات أثر ونتيجة يجب وضعها في سياق أو ترتيب معين، وهو ما يسمى "تشغيل البيانات" (Data) للحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات تسمى "المعلومات"،

حيث يعبر المصطلح عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها.

ولهذا فإن الغرض الأساسي من المعلومات يتمثل في زيادة مستوى المعرفة لدى المستخدم، بحيث يتوفر له مفهوم واضح عن حالة معينة.

وقد عرف Beaver (1968) المعلومات على أنها: "التغير في التوقعات حول نتائج الحدث، وأن ذلك التغير في المعتقدات والتوقعات يفترض أن يقود إلى التأثير في قرارات المستثمرين، مما ينعكس على التغير في الأسعار نتيجة لقرارات البيع، أو الشراء، فإنه إذا توفرت في المعلومات المحاسبية خصائص المعلومات الجيدة، فإنه يفترض منطقيا أن تكون قادرة على تحقيق أهدافها في المفاضلة بين البدائل، وتقليل مقدار عدم التأكد لدى متخذي القرار، ومساعدته على اتخاذ قرارات أفضل.

ولهذا فإن الأهداف الرئيسية للمعلومات المحاسبية هو إتاحة الفرصة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية للتنبؤ بأثر الفرص الاستثمارية التي تساهم في تحقيق الربحية المتوقعة، ويمكن هؤلاء المتعاملين من تقييم الأداء فيما يتعلق بتعظيم القيمة الاقتصادية ككل،وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية في الأمور التالية(الكري، 2005)، (مسودة، 1992):

1- تعتبر من المصادر الأساسية لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة، وكلما كان حجم هذه المعلومات أكبر كلما قل تداول الإشاعات والمعلومات الخاطئة في السوق المالي.

2- تساعد المعلومات في تحديد أسعار الأسهم.

3- تساعد في التنبؤ بالعائد السوقي للأسهم، وتكوين محافظ الأوراق المالية التي تحقق العائد المرغوب في استثماراتهم.

4- تساعد في تقييم أداء الإدارة وقدرتها على إدارة الموارد الاقتصادية.

5- توفر مناخا استثماريا ملائما، وتزيد من فرصة نمو السوق المالي وازدهاره واستمراريته، الأمر الذي يؤثر في ازدهار وانتعاش الاقتصاد ككل.

وهناك مجالات عديدة تقدم فيها المعلومات المحاسبية خدمة عظيمة لمستخدمي تلك المعلومات من غير المستثمرين، كالمقرضين والمحللين الماليين والموظفين وطوائف أخرى متعددة، ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة وفاعلة في تأثيرها على اتخاذ القرارات، لا بد لها من أن تتميز بخصائص نوعية تعتبر معايير يمكن في ضوئها الحكم على مدى قدرة هذه المعلومات في تقديم خدماتها لكافة مستخدميها.

2-3-2 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

إن مفهوم جودة المعلومات مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرتها على خدمة مستخدم تلك المعلومات، فقد أشارت معظم الكتابات المعاصرة في أدبيات الجودة (Quality Literature)، إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الاستخدام (Fitness for Use)، ويؤكد هذا المفهوم على أهمية أخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات في معنى جودتها، باعتبار أن المستخدم النهائي هو الفيصل في الحكم على مدى جودتها ومواءمتها (Deming, 1986) .

وقد تعرض الكثير من الكتاب لتعريف جودة المعلومات، وجميع هذه التعريفات تركز على حاجة ومنفعة المستخدم النهائي لتلك المعلومات. فقد عرفها كل من Wang & Strong على أنها " تلك البيانات الملائمة التي تناسب حاجة المستخدم النهائي" (Wang & Strong, 1996).

"فالبيانات عالية الجودة هي التي تناسب حاجة مستخدميها، ويتم إعدادها للوصول إلى معلومات موائمة في ضوء مجموعة المعايير المرجعية".

ويضيف (Tayi & Ballou) أن مصطلح "جودة البيانات" (Data Quality) يشير إلى مرونة وذكاء استخدامها (Tayi & Ballou, 1998). ومن الأهمية بمكان، الاتفاق على مفهوم محدد لجودة المعلومات المحاسبية وتنمية الوعي نحو إدراك ضرورة توافر معلومات محاسبية ذات جودة معينة. وترى الباحثة أن

جودة المعلومات تعني تلك المعلومات الموائمة والذكية (Fitness Smart) ويحقق إرضاء لمستخدمي الاحتياجات المختلفة.

2-3-3 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين أي أن الخصائص النوعية الأساسية حسب معايير المحاسبة الدولية هي :**القابلية للفهم، والملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة**(معايير المحاسبية الدولية، 2001).

1- **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لذا يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها البيانات المالية، وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية.

2-الملاءمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية، وغالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي، مثل أرباح الأسهم ومقدرة المشروع على مواجهة التزاماته عندما تصبح مستحقة ويتفرع منها الخاصية الثانوية التالية:

أ- **المادية:**أي أن تتصف المعلومات المالية بالأهمية المادية، وتعد المعلومات المالية ذات أهمية مادية اذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون، اعتمادا على البيانات المالية.

3- **الموثوقية**:تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويتفرع عنها الخصائص الثانوية التالية:

أ.**التمثيل الصادق:** أي أن تعبر المعلومات المالية بصورة عادلة عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، ويجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.

ب.**الجوهر فوق الشكل** : أي ان تتم المحاسبة عن العمليات المحاسبية والأحداث الأخرى حسب جوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس حسب شكلها القانوني فقط.

ج.**الحياد:** يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيز، ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار، أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفا.

د.**الحذر:** ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل، او تقليل للالتزامات والمصروفات.

هـ.**الاكتمال:** ويقصد به ان تكون المعلومات المالية كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، ان أي حذف في المعلومات يمكن ان يجعلها خاطئة او مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها.

4- **القابلية للمقارنة:** وتعني ان يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب ان يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من اجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية.

ومن اهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية، واي تغييرات في هذه السياسات واثار هذه التغيرات.

2-3-4 تقييم جودة المعلومات المحاسبية:

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل. و كفاءة وفعالية القرارات المتخذة تتم بناءً على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار، وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وعليه التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات، ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة/ العائد)، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات.

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها وهنالك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو متخذ القرار، وهذه العوامل هي منفعة المعلومات ودرجة الرضا عن هذه المعلومات ودرجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة نقل البيانات والمعلومات.

والحصول على تلك المعلومات يتطلب تكبد تكلفة ما، وعندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإن متخذ القرار يكون أمام بديلين:

- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من هذه المعلومات.
- تخفيض التكلفة من خلال تخفيض درجة وصحة المعلومات، أو من خلال التقليل من المنافع الناتجة من هذه المعلومات، ويمكن القول بأن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار، واستخدامها في الخيار البديل، ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار، وبالتالي فإنه إذا لم تؤد المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير في القرار المتخذ سابقا فإن قيمة هذه المعلومات تساوي صفراً(بوعشة وبوشوشة،2009).

الفـــصل الـــثالث

إجراءات الـــدراسة

المبحث الأول – منهجية الدراسة

المبحث الثاني:–التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

المبحث الأول

منهجية الدراسة

3-1-1 اساليب جمع البيانات ومصادرها

3-1-2 مجتمع الدراسة وعينتها

3-1-3 صدق أداة الدراسة وثباتها

3-1-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

المقدمة

يتناول هذا المبحث بيان منهجية الدراسة، موضحا أساليب جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة، واختبارات صدق أداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، واختبار فرضياتها. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الاختباري الميداني حيث يعتبر أكثر ملاءمة للدراسة في ضوء الأهداف التي تسعى إليها:

3-1-1 أساليب جمع البيانات ومصادرها:

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات اللازمة من المصادر التالية:

1- **المصادر الثانوية وتشمل:**

أ. الكتب والدوريات العلمية.

ب. قواعد البيانات في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ج. دليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية.

2- **المصادر الأولية:**

تم تصميم استبانه لجمع بيانات الدراسة، وقد اشتملت على ثلاثة أقسام رئيسة (انظر ملحق 1) وهي على النحو التالي:

القسم الأول: خطاب موجه إلى أفراد عينة الدراسة توضح فيها الباحثة موضوع هذه الدراسة ونظامها.

القسم الثاني: خصائص عينة الدراسة.

القسم الثالث: يتضمن مجالات الدراسة، وقسمت إلى خمسة مجالات، وهي على النحو الآتي:

أ- **المجال الأول:** مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم.

ب- **المجال الثاني:** مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة.

ج- **المجال الثالث:** مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية.

د- **المجال الرابع:** اثر التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة.

ه- **المجال الخامس:** اثر التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية.

3-1-2 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من حملة الأسهم (الأفراد والمؤسسيين) في الشركات المساهمة العامة وقد بلغ عدد المستثمرين المؤسسيين (292)، أما المستثمرون الأفراد فقد بلغ عددهم (271880)* وقد تم توزيع (700) استبانة بالطريقة العشوائية طبقية غير تناسبية وبلغ عدد الاستبانات المستردة (600) استبانة، وتم استبعاد 227 استبانه بسبب التحيز الواضح كوجود إجابة واحدة على الأسئلة جميعها أو لنقص المعلومات، وقد بلغت عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (373) استبانه لكل من حملة الأسهم (الأفراد والمؤسسيين) منها (300) للأفراد و(73) للمؤسسيين.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) وهو مقياس مئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وتحويلها إلى بيانات كمية حتى يمكن قياسها إحصائيا وفقا لما يلي وكما يظهرها الجدول(1).

***هيئة الأوراق المالية بتاريخ 25-2-2010.**

جدول رقم (1)

مستوى الموافقة ودرجتها وفق مقياس ليكرت الخماسي.

مستوى الموافقة	درجة الموافقة	الوزن النسبي
درجة عالية جدا	5	%100
درجة عالية	4	%80
درجة متوسطة	3	%60
درجة منخفضة	2	%40
درجة متدنية جدا	1	%20

وقد اعتمدت الباحثة ثلاثة مستويات لبيان مدى الالتزام، وذلك لتفسير النتائج الخاصة بالاستبانة وذلك على النحو التالي:

1. مستوى التزام متدني للفئة 1– اقل من 3.
2. مستوى التزام متوسط للفئة 3– اقل من 4.
3. مستوى التزام عال للفئة 4–5.

3 –1–3 صدق الدراسة وثباتها:

تم التأكد من صدق محتوى الأداة المستخدمة في الدراسة من خلال عرض الدراسة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس وذوي الاختصاص، انظر (ملحق رقم 2)، وذلك لإبداء الرأي في كل مجال من مجالات الدراسة، وصياغة الفقرات ومدى ارتباطها بالمجال، اذ تم تعديل بعض الأسئلة وحذف بعضها انسجاما مع مقترحات المحكمين وملاحظاتهم، حتى أصبحت الاستبانه بصورتها النهائية مكونة من (66) فقرة كما هو مبين في ملحق رقم (1).

واجرى احتساب معامل الاتساق الداخلي من خلال قياس كرونبـاخ ألفـا، إذ بلغـت قيمتـه لـلأداة ككل(95%) وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة(60%)، (Sekaran, 1992) . ويوضـح الجدول رقم (2) معامل ثبات لكل مجال من مجالات الدراسة .

جدول رقم (2)

معامل الثبات الداخلي كرونباخ ألفا لاداة الدراسة

مجـال الـدراسـة	**ثبات الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا**	**عدد الفقرات**
المجال الأول: المتطلبات المتعلقة بحقوق حملة الأسهم	0.78	12
المجال الثاني: المتطلبات المتعلقة بمجلس الإدارة	0.90	21
المجال الثالث: المتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية	0.87	11
المجال الرابع: أثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات بالنسبة لخاصية الملاءمة	0.87	12
المجال الخامس: أثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات بالنسبة لخاصية الموثوقية	0.90	10
الأداة ككـل	0.95	66

3-1-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البيانات الإحصائية ذات الصلة لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك باسـتخدام برنـامج الحـزم الاحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) وهي كما يلي:

أ – أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك بعرض نتائج الدراسة، ووصف الإجابات التي انبثقت منها أسئلة الاستبانه.

– الوسط الحسابي (Statistcal Mean) الذي يعد من المؤشرات الأكثـر أهميـة لقيـاس النزعـة المركزية، ويستخدم على نطاق واسع في الدراسات، وسيستخدم لقياس متوسط الإجابات في عينـة استبانة الدراسة.

- الانحراف المعياري (Standard Deviation) لمعرفة درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

ب- اختبار (Cronobuch Alpha) وسيستخدم هذا الاختبار لقياس الثبات الداخلي لأسئلة الاســتبانه ومصداقيتها.

ج- اختبار (One Sample T-Test) لاختبار الفرضيات.

د- تحليل التباين الثلاثي (3-WaY ANOVA) لاختبار المقارنات المتعددة لأثر المستوى العلمــي، والتخصص والخبرة على إجابات فئة المستثمرين الأفراد فيما يتعلق بمــدى الالتــزام بمتطلبــات الحوكمة.

- تم استخدام اختبار شفيه(Scheffe) للمقارنات البعدية.

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

3-2-1 خصائص عينة الدارسة

3-2-2 التحليل الاحصائي لمجالات الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث تحليل البيانات واختبار الفرضيات المتعلقة بها، حيث سيتم بداية معرفة خصائص عينة الدراسة ومن ثم يليها اختبار الفرضيات، وذلك على النحو التالي:

3-2-1 خصائص عينة الدراسة:

اهتم هذا الجزء بدراسة خصائص عينة الدراسة المكونة من فئتين من المستثمرين المؤسسيين والأفــراد، وهي على النحو التالي:

أ- خصائص فئة المستثمرين المؤسسيين:

يبين الجدول رقم (3) الخصائص الخاصة بالمستثمرين المؤسسيين، حيث استخدم للتعبير عنها بــالتكرار والنسب المئوية كما هي مبينة في الجدول.

جدول (3)

خصائص المستثمرين المؤسسيين

البيان	الفئات	التكرار	النسبة %
طبيعة القطاع	شركة	47	64.4
	مؤسسة	21	28.8
	جمعية	4	5.5
	نقابة	1	1.4
حجم الاستثمار	اقل من 250000 دينار	12	16.4
	250000- اقل من 500000 دينار	29	39.7
	أكثر من 500000 دينار	32	43.8
عدد العاملين بوحدة الاستثمار	اقل من 3	11	15.1
	3- اقل من 6	20	27.4
	أكثر من 6	42	57.5
عدد الشركات المستثمر بها	1-3	23	31.5
	4-6	16	21.9
	أكثر من 6	34	46.6
	المجموع	**73**	**100**

وفيما يلي توضيح كل خاصية من الخصائص:

1. **طبيعة القطاع:** يتبين من الجدول أعلاه أن معظم المستجيبين كانوا من فئة الشركات، حيث بلغت نسبة هذه الفئة حوالي (64.4)% من حجم العينة، وهي نسبة عالية إلى حد ما، إذا ما قورنت بغيرها من الفئات، كما أن هذه النسبة تبين أن معظم المستثمرين بالأموال الكثيرة هم من الشركات، بينما المؤسسات تحتل المرتبة الثانية في المجموعة حيث تبلغ نسبتهم حوالي (28.8%)، أما الجمعيات فقد بلغت نسبتها (5.5%) وهي نسبة قليلة، وكذلك النقابات، فقد بلغت نسبتها (1.4%) وهي نسبة قليلة إذا قورنت بغيرها من النسب، وهذا يعزى إلى أن الشركات ترغب بتوزيع استثماراتها على عدد من الشركات.

2. **حجم الاستثمار:** تبين النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه أن حجم الاستثمار يقع في المرتبة العالية إلى حد ما، حيث تبلغ نسبة الاستثمارات التي تتجاوز (500.000) دينار ما يعادل (43.8)%اما حجم الاستثمار من 250.000 دينار وأقل من 500.000 دينار فقد بلغت نسبتها 39.7%، وكذلك الاستثمارات التي تقل عن 250000 دينار، تبلغ نسبتها في العينة حوالي 16.4 تقريبا، إنَّ المبالغ المستثمرة في الفئات الثلاث هي مبالغ كبيرة وتعبر عن إقبال المستثمرين على أسهم الشركات بسبب الثقة التي اكتسبتها تلك الشركات المساهمة، مما أدى إلى إقبالهم بشدة على هذا النوع من الاستثمارات.

3. **عدد العاملين بوحدة الاستثمار:** يبين الجدول أعلاه أن الشركات أو المؤسسات التي يكون لديها أكثر من ستة أشخاص يعملون في الدائرة الاستثمارية يشكلون ما نسبته (57.5%)، وهي نسبة عالية، بينما الشركات أو المؤسسات التي يكون لديها أقل من (3) أشخاص يعملون في الدائرة الاستثمارية فقد بلغت نسبتهم (15.1 %)، بينما بلغت نسبة الشركات أو المؤسسات التي يكون

لديها من(3)إلى أقل من (6) أشخاص فقد بلغت نسبتهم (27.4%). ومن هنا يتضح لنا انه كلما زاد حجم الاستثمار في الشركة زاد عدد العاملين بالوحدة الاستثمارية.

4. **عدد الشركات المستثمر بها:** تبين النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه أن الشركات التي تستثمر في أكثر من شركة وتصل إلى أكثر من ست شركات تصل نسبتها في المجموعة تصل إلى اقل من النصف بقليل (46.6%) وهي نسبة عالية إذ ما قورنت بغيرها من النسب، وكذلك فإن عدد الشركات التي تستثمر بأقل من ثلاث شركات فقد بلغت حوالي (31.5%) من حجم العينة، وكذلك فإن نسبة الشركات التي تستثمر في عدد من الشركات يتراوح بين 4–6 فقد بلغت نسبتها21.91 %وتشير هذه النسب جميعها إلى حجم المدخرات لتلك الشركات وتنوع حقائبها الاستثمارية.

ب- الخصائص الديموغرافية لفئة المستثمرين الأفراد:

جدول رقم (4)

الخصائص الديموغرافية للمستثمرين الافراد

البيان	الفئات	التكرار	النسبة %
الجــنس	ذكر	231	77.0
	أنثى	69	23.0
المؤهل العلمي	دبلوم فما دون	70	23.3
	بكالوريوس	167	55.7
	ماجستير	47	15.7
	دكتوراه	16	5.3
التخصص	محاسبة	60	20.0
	إدارة أعمال	127	42.3
	علوم مالية ومصرفية	63	21.0
	اقتصاد	20	6.7
	أخرى	30	10.0
عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار	5-1	75	25.0
	10-6	129	43.0
	15-11	77	25.7
	أكثر من 15	19	6.3
	مجــمــوع	**300**	**100.0**

1. **الجنس**: يبين الجدول أعلاه أن عدد أفراد هذه العينة معظمهم من الذكور حيث بلغت نسبتهم حوالي 77%، وهي نسبة عالية جداً إذا قورنت بنسبة الإناث فقد بلغت نسبتهم 23%، وهي قليلة، ويعزى السبب إلى أن معظم المستثمرين من الأفراد هم من الذكور وليس من الإناث، إذ لديهم الخبرة والكفاءة في مجال الاستثمار وتحمل المخاطرة وذلك من خلال توجيه مدخراتهم بهدف الحصول على عوائد تؤدي إلى تنامي أموالهم.

2. **المؤهل العلمي**: يبين الجدول أعلاه أن معظم المستثمرين كانوا من حملة الدرجة العلمية الأولى (البكالوريوس)، حيث بلغت نسبتهم 55.7%، وهي نسبة عالية، فيما نسبة المستثمرين من حملة شهادة الماجستير15,7% وهي نسبة قليلة، وكذلك بلغت نسبة المستثمرين من حملة شهادة الدكتوراه 5.3%، بينما بلغت نسبة المستثمرين من حملة شهادة الدبلوم فما دون 23.3%، وهذا يعطي مؤشراً على أن معظم المستثمرين الافراد لديهم المؤهل العلمي مما ينعكس ايجابيا على قراراتهم المتعلقة بالاستثمار.

3. **التخصص**: يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الخبرات والتخصصات في إدارة الأعمال حيث بلغت نسبتهم 42.3%، بينما بلغت نسبة المستثمرين في تخصص المحاسبة 20.0%، بينما بلغت نسبة المستثمرين في العلوم المالية والمصرفية 21.0% والاقتصاد 6.7% وهي نسبة قليلة فيما بلغت باقي التخصصات 10.0%.

4. **عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار**: يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد هذه العينة هم من ذوي الخبرات المتوسطة، حيث تبلغ نسبتهم حوالي 43%، وهؤلاء يملكون الخبرات حتى عشر سنوات. أما ذوي الخبرات التي تتجاوز عشر سنوات فتصل نسبتهم في مجموعها إلى 32%، وهي نسبة ليست قليلة، أما أصحاب الخبرات الفتية فيشكلون نسبة 25% إلا أنها تعتبر خبرة واعدة وتستطيع أن تطور نفسها تحت اهتمام الإدارة.

3-2-2 التحليل الإحصائي لمجالات الدراسة واختبار الفرضيات:

يتناول هذا القسم من هذه الدراسة اختبار فرضيات الدراسة، وقد تم تحديد قاعدة قرار لقبول الفرضيات ذات الصلة، وذلك من خلال استخدام قيمة P-Values Sig وهي عبارة عن اصغر مستوى اختبار لقياس المعنوية الإحصائية، لذلك فإن قاعدة القرار لقبول الفرضيات أو رفضها تكون على النحو التالي:

1. نقبل الفرضية العدمية (HO) إذا كانت P-Values Sig اكبر من نسبة الخطأ المطلوب (α) وهي 5%، ونرفض الفرضية البديلة (H_1).
2. نرفض الفرضية العدمية (HO) إذا كانت P-Values Sig اقل أو تساوي نسبة الخطأ المطلوب (α) وهي 5% ونقبل الفرضية البديلة (H_1). وسيتم تحليل البيانات ومناقشتها وفق الترتيب التالي:

أ- تحليل البيانات لإجابات فئة المستثمرين المؤسسيين منفردين.

ب- تحليل البيانات لإجابات فئة المستثمرين الأفراد منفردين.

ج- تحليل البيانات لإجابات فئتي المستثمرين مجتمعتين معا.

وبعد ذلك سيتم اختبار الفرضيات، ويكون الاختبار على مستوى فئة المستثمرين المؤسسيين، والأفراد منفردين ثم مجتمعين معا.

الفرضية الأولى: لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم.

يتضمن المجال (12) فقرة تتعلق بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم، وفيما يلي تحليل واختبار الفرضية

أ- **تحليل البيانات:** لتحليل البيانات الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات والفقرات المتعلقة بحقوق حملة الأسهم، والجدول رقم (5) يوضح ذلك:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم

الرقم	الفقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تحتفظ إدارة الشركة بسجل خاص بحملة الأسهم تبين فيه عدد الأسهم التي يملكونها.	4.86	0.35	4.67	0.68	4.71	0.64
2	تسمح إدارة الشركة لحملة الأسهم بالإطلاع على الوثائق والمعلومات الخاصة بالشركة وفق لتشريعاته النافذة.	3.89	0.95	3.90	0.96	3.90	0.96
3	توزع إدارة الشركة حصص الأرباح خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة.	3.82	0.99	4.02	0.96	3.98	0.97
4	تعطي إدارة الشركة الأولوية لحملة الأسهم بالاكتتاب بالإصدارات الجديدة للأسهم قبل طرحها للاكتتاب العام.	4.05	0.74	3.96	0.87	3.98	0.84
5	تستجيب إدارة الشركة لطلب حملة الأسهم الذين يملكون 20% من أسهم الشركة بعقد اجتماع غير عادي للهيئة العامة للمطالبة بإقامة مجلس الإدارة.	3.49	1.11	3.77	1.03	3.72	1.05
6	يحق لحملة الأسهم إقامة دعوى قضائية في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة.	3.56	1.13	3.61	1.13	3.60	1.13
7	تلتزم إدارة الشركة تجاه حملة الأسهم بمناقشة أداء الشركة وخطة عملها.	4.03	0.90	3.73	1.08	3.79	1.05
8	تعرض إدارة الشركة التقرير السنوي على حملة الأسهم في اجتماع الهيئة العامة للمصادقة عليه.	4.19	0.86	3.83	1.15	3.90	1.11
9	تعرض إدارة الشركة أسماء المدققين الخارجيين لانتخاب مدقق حسابات للشركة.	4.32	1.03	3.98	1.25	4.05	1.22

الرقم	الفقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	تعرض إدارة الشركة الموضوعات العامة والجوهرية لمناقشتها مع حملة الأسهم مثل الاندماج أو زيادة رأسمال أو إصدار سندات اقتراض.	4.08	0.97	3.85	1.11	3.90	1.09
11	تدعو إدارة الشركة حملة الأسهم لاجتماع الهيئة العامة في الوقت المناسب وقبل موعد الاجتماع بوقت كاف.	4.16	0.99	3.82	1.05	3.89	1.04
12	تسمح إدارة الشركة لحملة الأسهم بالمشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة أصالة أو وكالة.	4.26	0.82	4.01	1.01	4.06	0.98
	المتطلبات المتعلقة بحقوق حملة الأسهم ككل.	**4.06**	**0.54**	**3.93**	**0.55**	**3.96**	**0.55**

- تحليل البيانات لإجابات المستثمرين المؤسسيين:

تشير البيانات المبينة في جدول رقم (5) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 4، 7، 8، 9، 10، 11، 12) حصلت على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.86، 4.05، 4.03، 4.19، 4.32، 4.08، 4.16، 4.26) على التوالي، وكان الانحراف المعياري لها (0.35، 0.74، 0.90، 0.86، 1.03، 0.97، 0.99، 0.82) على التوالي، إذ تشير البيانات أن مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات مرتفع فيما يتعلق بالاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالمساهمين، وأولوية الاكتتاب الخاص ومناقشة المواضيع المهمة وحضور الاجتماعات ونصابها، والاطلاع على جداول الأعمال والتصويت، كما هي في المعايير الدولية ذات الصلة.

بينما حصلت باقي المفردات ذوات الأرقام (2، 3، 5، 6) على متوسط حسابي بمستوى متوسط، إذ بلغ (3.89، 3.82، 3.49، 3.56) على التوالي وبانحراف معياري مقداره (0.95، 0.99، 1.11، 1.13) على التوالي. مما يدل على أن مستوى الالتزام لهذه الفقرات متوسط، وعلى مستوى المجال ككل فقد بلغ الوسط الحسابي مدى الالتزام بمتطلبات حملة الأسهم (4.06) وبانحراف معياري (0.54).

- **تحليل البيانات لاجابات المستثمرين الأفراد:**

تشير البيانات المبينة في جدول رقم (5) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 3، 12) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ (4.67، 4.02، 4.01) على التوالي، وبانحراف معياري مقداره (0.68، 0.96، 1.01) على التوالي إذ تشير البيانات أن مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات مرتفع فيما يتعلق باحتفاظ إدارة الشركة بسجل خاص بحملة الأسهم، تبين فيه عدد الأسهم التي يملكونها، وتوزيع حصص الأرباح، وسماح إدارة الشركة لحملة الأسهم بالمشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة أصالة أو وكالة.

بينما حصلت باقي المفردات ذوات الأرقام (2، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11) على متوسط حسابي بمستوى متوسط إذ بلغ (3.90، 3.96، 3.77، 3.61، 3.73، 3.83، 3.98، 3.85، 3.82) على التوالي، وانحراف معياري مقداره (0.96، 0.87، 1.03، 1.13، 1.08، 1.15، 1.25، 1.11، 1.05) على التوالي، مما يدل على أن مستوى الالتزام لهذه الفقرات متوسط فيما يتعلق بالسماح لحملة الأسهم بالإطلاع على الوثائق والمعلومات الخاصة بالشركة، وفقا لتشريعاته النافذة وأولوية لحملة الأسهم بالاكتتاب بالإصدارات الجديدة.

واستجابة إدارة الشركة لطلب حملة الأسهم الذين يملكون (20%) من أسهم الشركة بعقد اجتماع غير عادي للهيئة، والحق لحملة الأسهم بإقامة دعوى قضائية في قانونية الشركة وخطة عملها، وعرض إدارة الشركة التقرير السنوي على حملة الأسهم في اجتماع الهيئة العامة للمصادقة عليه، وعرض إدارة الشركة أسماء المدققين الخارجيين لانتخاب مدقق الحسابات وعرض إدارة الشركة الموضوعات العامة والجوهرية مع حملة الأسهم مثل الاندماج أو زيادة رأس المال ودعوة إدارة الشركة حملة الأسهم لاجتماع الهيئة العامة في الوقت المناسب وقبل موعد الاجتماع بوقت كافٍ.

بينما كان مستوى الالتزام لكافة الفقرات متوسطاً إذ بلغ الوسط الحسابي (3.93) وانحراف معياري مقداره (0.55).

- **تحليل البيانات لفئتي المستثمرين الأفراد والمؤسسيين معا:**

تشير البيانات المبينة في جدول رقم (5) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 9، 12) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ مقداره (4.71، 4.05، 4.06) على التوالي، وكان الانحراف المعياري لها (0.64، 1.22، 98.) على التوالي، إذ تشير البيانات إلى أن مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات مرتفع فيما يتعلق باحتفاظ إدارة الشركة بسجل خاص بحملة الأسهم، تبين فيه عدد الأسهم التي يملكونها، وعرض إدارة الشركة الموضوعات العامة والجوهرية لمناقشتها مع حملة الأسهم، وسماح إدارة الشركة لحملة الأسهم بالتصويت في اجتماع الهيئة العامة أصالة أو وكالة.

فيما حصلت باقي الفقرات ذوات الأرقام (2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 10، 11) على متوسط حسابي بمستوى متوسط إذ بلغ (3.90، 3.98،3.98، 3.72، 3.60، 3.79، 3.90، 3.90، 3.89) على التوالي وبانحراف معياري مقداره (0.96، 0.97، 0.84، 1.05، 1.13، 1.05، 1.11، 1.09، 1.04) على التوالي.

مما يدل على أن مستوى الالتزام لهذه الفقرات متوسط، فيما يتعلق بالسماح لحملة الأسهم بالإطلاع على الوثائق والمعلومات الخاصة بالشركة، وتوزيع حصص الأرباح خلال ثلاثين يوماً، والأولوية لحملة الأسهم بالاكتتاب بالإصدارات الجديدة، واستجابة إدارة الشركة لطلب حملة الأسهم الذين يملكون (20%) من أسهم الشركة، وحق حملة الأسهم بإقامة دعوى قضائية في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة، والتزام إدارة الشركة تجاه حملة الأسهم بمناقشة إدارة الشركة، وخطة عملها، وعرض التقرير السنوي على حملة الأسهم وعرض الموضوعات العامة والجوهرية مع حملة الأسهم لمناقشتها ودعوة حملة الأسهم لاجتماع الهيئة العامة.

بينما كان مستوى الالتزام لكافة الفقرات متوسط، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.96) وبانحراف معياري مقداره (0.55). وقد توافقت نتائج دراسة الباحثة مع دراسة كل من (Kalchev, Geore 2009) ودراسة (fong & sheck,2009) حيث توصلت الدراستان إلى:

- دراسة (George Kalchev, 2009). حيث بينت تلك الدراسة أن لحوكمة الشركات دور كبير وفاعل في التقليل من حالات تذمر المساهمين من تصرفات وسلوكيات بعض أعضاء مجالس الإدارات في الشركات المبينة في الدراسة، كما أن هناك اهتمامات جادة بحيث يتم التحقق من شكاوي حملة الأسهم تجاه حقوقهم.
- دراسة(fong & sheck ,2009). حيث بينت هذه الدراسة أن آلية حوكمة الشركات وافصاحاتها تلعب دورا مهما في التقليل من تهديد مشاكل الوكالة، وتشرف على حقوق ومسؤوليات حملة الأسهم وحماية المصالح الأخرى.

ب- اختبار الفرضية الأولى:

تم استخدام اختبار (T) لفحص متطلبات الحوكمة فيما يتعلق بحقوق حملة الأسهم ومدى التزامها بتلك المتطلبات في الشركات المساهمة العامة، كما هو مبين في الجدول رقم (6):

جدول (6)

نتائج اختبار(t) للفرضية الاولى لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق بحملة الأسهم

فئة المستثمرين	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية P-Value	المتوسط الحسابي	95% فترة الثقة للفرق	
					الأدنى	الأعلى
المستثمرين المؤسسيين	16.837	72	*0.000	4.06	0.93	1.19
المستثمرين الأفراد	29.098	299	*0.000	3.93	0.87	0.99
المؤسسيين والأفراد معا	**33.415**	**372**	***0.000**	**3.96**	**0.90**	**1.01**

***دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).**

يبين الجدول رقم (6) نتائج اختبار (T) إذ تشير النتائج إلى أن قيمة p-value=000 لكل من الأفراد 0.000 وللمؤسسيين 0.000 وللأفراد والمؤسسيين معا 0.000 ، وهي اقل من مستوى المعنوية (α = 5%) حيث بلغت قيمة (T) المحوسبة للمستثمرين الافراد29.098 و المستثمرين المؤسسين 837. 16 في حين بلغت لهم مجتمعين33.415 . مما يدل على وجود التزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم ذات دلالة إحصائية ، أي أننا نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود التزام بمتطلبات حوكمة الشركات المتعلقة بحقوق بحملة الأسهم.

الفرضية الثانية: لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة.

يتضمن المجال (21) فقرة تتعلق بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الادارة، وفيما يلي تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

أ- تحليل البيانات :

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات على الفقرات المتعلقة بمجلس الإدارة في الشركة، وذلك من وجهة نظر فئتي المؤسسيين والأفراد.والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

الرقم	الفقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تنتخب الهيئة العامة أعضاء مجلس الإدارة ممّن تتوافر فيهم الكفاءة والخبرة الإدارية.	4.12	1.07	3.93	1.17	3.97	1.15

الرقم	الفقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	يحق لمجلس الإدارة الاستعانة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس.	3.89	0.81	3.63	1.09	3.68	1.04
3	يلتزم مجلس الإدارة بوضع الاستراتجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق أهداف الشركة.	4.05	0.78	3.74	1.04	3.80	1.00
4	يقوم مجلس الإدارة بوضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول حملة الأسهم على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة وبدون تمييز.	4.07	0.95	3.58	1.05	3.67	1.05
5	يضع مجلس الإدارة إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي.	3.90	0.92	3.63	1.05	3.68	1.03
6	يراعي في أعضاء مجلس الإدارة عدم الجمع ما بين عضوية مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة.	3.75	0.98	3.42	1.23	3.48	1.19
7	ينبغي أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء المستقلين.	3.56	0.90	3.56	1.18	3.56	1.13
8	يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بعدم تحقيق مصلحة شخصية لهم في الشركة مثل الحصول على قروض لهم ولأحد أقربائهم من الشركة.	3.48	1.18	3.48	1.27	3.48	1.25
9	يلتزم مجلس الإدارة بإبلاغ الجهات الرقابية بأي عمل ينطوي على تلاعب أو اختلاس أو تزوير يؤدي إلى المساس بحقوق حملة الأسهم.	4.08	1.15	3.86	1.41	3.91	1.36
10	يحرص مجلس الإدارة على وضع إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال مواقعهم للحصول على معلومات سرية من أجل مكاسب مادية ومعنوية.	4.19	0.86	3.62	1.25	3.73	1.21
11	يقوم مجلس الإدارة بوضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.	4.30	0.81	3.74	1.17	3.85	1.13
12	يتخذ مجلس الإدارة الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي على سير العمل في الشركة.	4.22	0.73	3.77	0.99	3.86	0.96
13	يضع مجلس الإدارة أسساً لمنح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لتحقيق مصلحة الشركة وأهدافها.	3.93	0.84	3.70	1.00	3.75	0.98

الرقم	الفـــقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
14	يلتزم مجلس الإدارة بوضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة اتجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم.	4.08	0.92	3.78	1.11	3.84	1.08
15	يلتزم مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.	4.12	0.87	3.71	1.07	3.79	1.04
16	يلتزم مجلس الإدارة بوضع آلية لاستقبال الشكاوي والاقتراحات المقدمة من حملة الأسهم بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة.	3.78	0.95	3.61	1.13	3.64	1.10
17	يلتزم مجلس الإدارة بعقد الاجتماعات الدورية على مدار السنة بحيث لا يقل عن ستة اجتماعات وبحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه.	3.97	0.88	3.79	1.04	3.82	1.02
18	يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تدقيق من ذوي الخبرة وبما ينسجم مع القوانين النافذة.	3.99	0.81	3.84	1.15	3.87	1.09
19	يتأكد مجلس الإدارة من قيام لجنة التدقيق بتنفيذ المهام المكلف بها.	3.93	0.84	3.79	1.03	3.82	0.99
20	يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت.	3.85	0.94	3.92	1.14	3.91	1.10
21	يتأكد مجلس الإدارة من قيام لجنة الترشيحات والمكافآت بتنفيذ مهامها بما ينسجم مع القوانين والتشريعات.	3.78	0.95	3.87	1.08	3.85	1.05
	المتطلبات المتعلقة بمجلس إدارة الشركة	**3.96**	**0.59**	**3.71**	**0.66**	**3.76**	**0.65**

-تحليل البيانات لإجابات المستثمرين المؤسسيين:

تشير البيانات المبينة في جدول رقم (7) بأن الفقرات ذوات الأرقام التاليـــة (1، 3، 4، 9، 10، 11، 12، 14، 15) حصلت على أعلى متوسط حسابي إذ بلـــغ (4.12، 4.05، 4.07، 4.08، 4.19، 4.30، 4.08،4.22، 4.12) على التوالي وبـــانحراف معيـــاري مقـــداره (1.07، 0.78، 0.95، 0.86،1.15، 0.81، 0.73، 0.92، 0.87) على التوالي.إذ تشير البيانات بأن مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقـــرات

مرتفع فيما يتعلق بنتيجة الهيئة العامة أعضاء مجلس الإدارة ، والتزام المجلس بوضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط، وقيام مجلس الإدارة بوضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول حملة الأسهم على حقوقهم، والتزام مجلس الإدارة بإبلاغ الجهات الرقابية عن أي عمل ينطوي على تلاعب، وحرص مجلس الإدارة على وضع إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال مواقعهم في الحصول على المعلومات، وقيام مجلس الإدارة بوضع سياسة إجراء المخاطر، واتخاذ مجالس الإدارة الخطوات الكفيلة لتحقيق الرقابة الداخلية، والتزام مجلس الإدارة بوضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي الصالح، والتزام المجلس بمراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ، ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات.

فيما حصلت باقي الفقرات ذوات الأرقام (2، 5، 6، 7، 8، 13، 16، 17، 18، 19، 20، 21) على متوسط حسابي متوسط ، إذ بلغ (3.89، 3.90، 3.75، 3.56، 3.48، 3.93، 3.78، 3.97، 3.99، 3.93، 3.85، 3.78) على التوالي وبانحراف معياري مقداره (0.81، 0.92، 0.98، 0.90، 1.18، 0.84، 0.95، 0.88، 0.81، 0.84، 0.94، 0.95) على التوالي، مما يدل على أن مستوى الالتزام لهذه الفقرات متوسط فيما يتعلق بحق مجلس الإدارة الاستعانة برأي أي مستشار خارجي، ووضع مجلس إدارة إجراءات عمل خطية لتحقيق قواعد الحوكمة ، ومراعاة مجلس الإدارة عدم الجمع ما بين عضوية مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر، وعلى أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين والتزام أعضاء مجلس الإدارة بعدم تحقيق مصلحة شخصية لهم في الشركة، ووضع مجلس الإدارة أسساً لمنح الحوافز، والتزام مجلس الإدارة بعقد الاجتماعات الدورية على مدار السنة، والتزام المجلس بتشكيل لجنة تدقيق من ذوي الخبرة ، وقيام مجلس الإدارة بالتأكد من قيام لجنة التدقيق بتنفيذ المهام المكلفة بها، والتزام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت. والتأكد من قيام لجنة الترشيحات والمكافآت

بتنفيذ مهامهما بما ينسجم مع القوانين والتشريعات. بينما كان مستوى الالتزام لكافة الفقرات متوسط ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.96) وبانحراف معياري مقداره (0.59).

- تحليل البيانات لإجابات المستثمرين الأفراد:

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (7) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21) حصلت على متوسط حسابي متوسط إذ بلغ الوسط الحسابي (3.93، 3.63، 3.74، 3.58، 3.63، 3.42، 3.56، 3.48، 3.86، 3.62، 3.74، 3.77، 3.70، 3.78، 3.71، 3.61، 3.79، 3.84، 3.79، 3.92، 3.87) على التوالي ، وبانحراف معياري مقداره (1.17، 1.09، 1.04، 1.05، 1.05، 1.23، 1.18، 1.27، 1.41، 1.25، 1.17، 0.99، 1.00، 1.11، 1.07، 1.13، 1.04، 1.15، 1.03، 1.14، 1.08) . وتشير البيانات إلى أن مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات كان متوسطا فيما يتعلق بانتخاب الهيئة العامة أعضاء مجلس الإدارة ممن توافر فيهم الكفاءة ، ويحق لمجلس الإدارة الاستعانة برأي مستشار خارجي على نفقة الشركة، والتزام المجلس بوضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط ، وقيام مجلس الإدارة بوضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول حملة الأسهم على حقوقهم، ووضع مجلس الإدارة إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة، ويراعي في أعضاء مجلس الإدارة عدم الجمع ما بين عضوية مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر، وينبغي أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين ، والتزام أعضاء مجلس الإدارة بعدم تحقيق مصلحة شخصية لهم، ويلتزم مجلس الإدارة بإبلاغ الجهات الرقابية بأي عمل ينطوي على تلاعب أو اختلاس أو تزوير يؤدي إلى المساس بحقوق حملة الأسهم ، وحرص مجلس الإدارة على وضع إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال مواقعهم للحصول على معلومات سرية ، من أجل مكاسب مادية ومعنوية، وقيام مجلس الإدارة بوضع سياسة إجراء المخاطر التي قد تواجهها الشركة ، واتخاذ مجلس الإدارة الخطوات الكفيلة بتحقيق

الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي ، ووضع مجلس الإدارة أسساً لمنح الحوافز والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.

والتزام مجلس الإدارة بوضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح ، والتزام مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ، والتزام مجلس الإدارة بوضع آلية لاستقبال الشكاوي والاقتراحات المقدمة من حملة الأسهم ، والتزام مجلس الإدارة بعقد الاجتماعات الدورية ، والتزام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت ، وتأكد مجلس الإدارة من قيام كل من لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت بتنفيذ مهامها.

بينما كان مستوى الالتزام لكافة الفقرات متوسطاً ، إذ بلغ الوسط الحسابي 3.71 وبانحراف معياري مقداره (0.66).

ـ تحليل البيانات لإجابات فئتي المستثمرين الأفراد والمؤسسيين.

تشير البيانات في جدول رقم (7) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21) حصلت على متوسط حسابي بمستوى متوسط، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.97، 3.68، 3.80، 3.67، 3.68، 3.48، 3.56، 3.48، 3.91، 3.73، 3.85، 3.86، 3.75، 3.84، 3.79، 3.64، 3.82، 3.87، 3.82، 3.91، 3.85) على التوالي وبانحراف معياري مقداره (1.15، 1.04، 1.00، 1.05، 1.03، 1.19، 1.13، 1.25، 1.36، 1.21، 1.13، 0.96، 0.98، 1.08، 1.04، 1.10، 1.02، 1.09، 0.99، 1.10، 1.05) على التوالي. وتشير البيانات أن مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات كان متوسطا فيما يتعلق بانتخاب الهيئة العامة أعضاء مجلس الإدارة، ممن توافر فيهم الكفاءة، ويحق لمجلس الإدارة الاستعانة برأي مستشار خارجي على نفقة الشركة، والتزام المجلس بوضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط، وقيام مجلس الإدارة بوضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول حملة الأسهم على حقوقهم، ووضع مجلس الإدارة إجراءات عمل

خطية لتطبيق قواعد الحوكمة، وعدم الجمع ما بين عضوية مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر، وينبغي أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين، والتزام أعضاء مجلس الإدارة بعدم تحقيق مصلحة شخصية لهم، ويلتزم مجلس الإدارة بإبلاغ الجهات الرقابية عن أي عمل ينطوي على تلاعب اختلاس أو تزوير، يؤدي إلى المساس بحقوق حملة الأسهم، وحرص مجلس الإدارة على وضع إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال مواقعهم للحصول على معلومات سرية من أجل مكاسب مادية ومعنوية، وقيام مجلس الإدارة بوضع سياسة إجراء المخاطر التي قد تواجهها الشركة، واتخاذ مجلس الإدارة الخطوات الكفيلة لتحقيق الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، ووضع مجلس الإدارة أسساً لمنح الحوافز والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.

والتزام مجلس الإدارة بوضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح ، والتزام مجلس الإدارة بمراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ، والتزام مجلس الإدارة بوضع آلية لاستقبال الشكاوي والاقتراحات المقدمة من حملة الأسهم ، والتزام مجلس الإدارة بعقد الاجتماعات الدورية ، والتزام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت ، وتأكد مجلس الإدارة من قيام كل من لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت بتنفيذ مهامها.

فيما كان مستوى الالتزام لكافة الفقرات متوسطاً، إذ بلغ الوسط الحسابي 3.76، وبانحراف معياري مقداره (0.65).

وقد توافقت دراسة الباحثة مع دراسة (الشرع، 2008) ومطر ونور (2007):

- دراسة (الشرع، 2008)، حيث بينت أن قيام مجلس الإدارة في الشركات المساهمة بتشكيل لجنة مراجعة تحتفظ بالإشراف على عملية إعداد التقارير المالية يزيد من ثقة المستخدمين بعدالة تلك التقارير.

- دراسة (مطر ونور، 2007) حيث بينت تلك الدراسة حرص مجالس الإدارة في المصارف الأردنية على الالتزام بقواعد ومبادئ لجنة بازل، خصوصا ما يتعلق فيها بإدارة المخاطر.

ب- اختبار الفرضية الثانية:

لقد تم استخدام اختبار (T) للتأكد من مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (8)

نتائج اختبارات(t) للفرضية الثانية لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

فئة المستثمرين	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية P-Value	المتوسط الحسابي	95% فترة الثقة للفرق	
					الأدنى	الأعلى
المستثمرين المؤسسيين	13.760	72	*0.000	3.96	0.82	1.09
المستثمرين الأفراد	18.793	299	*0.000	3.71	0.64	0.79
المؤسسيين والأفراد معا	**22.542**	**372**	***0.000**	**3.76**	**0.69**	**0.83**

***دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).**

يبين الجدول رقم (8) نتائج اختبار (T)، إذ تشير النتائج إلى أن قيمة (p-value=000) للافراد 0.000 وللمؤسسيين 0.000 وللمؤسسيين والافراد معا 0.000، وهي اقل من مستوى المعنوية (α=5%) ، حيث بلغت قيمة (T) المحوسبة للمستثمرين الافراد 18.793 و للمستثمرين المؤسسيين 13.760، فيما بلغت لهم مجتمعين 22.542 .مما يدل على وجود التزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة، ذات دلالة إحصائية ، أي أننا نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود التزام بمتطلبات حوكمة الشركات المتعلقة بمجلس الإدارة.

الفرضية الثالثة: لا تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية.

يتضمن المجال (11) فقرة فيما يتعلق بمتطلبات الحوكمة المتلعقة بالتقارير المالية ، وفيما يلي تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

أ- تحليل البيانات:

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمدى الالتزام بالتقارير المالية والجدول رقم (9) يوضح ذلك:

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية.

الرقم	الفقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تلتزم إدارة الشركة بإعداد التقارير السنوية والمرحلية لمستخدمي القوائم المالية وفي الوقت المناسب وبما ينسجم مع معايير أعداد التقارير المالية.	4.45	0.80	3.97	1.39	4.06	1.31
2	تعرض إدارة الشركة التقارير السنوية والمرحلية على الموقع الإلكتروني للشركة.	4.38	0.81	3.79	1.14	3.90	1.11
3	تلتزم إدارة الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركة.	4.29	0.87	3.70	1.15	3.82	1.12
4	تلتزم إدارة الشركة بالإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية وما ترتب عليها من نتائج آثار على نتيجة النشاط المركز والمالي.	4.10	0.82	3.63	1.05	3.72	1.02
5	تلتزم إدارة الشركة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالإعلان عن البيانات المالية السنوية والمرحلية وملخص تقرير مجلس الإدارة المقدم لغايات الإدراج.	4.25	0.83	3.77	1.02	3.86	1.00
6	تلتزم إدارة الشركة بالإفصاح عن وجود أية التزامات على أصولها مثل الرهونات في إعداد التقارير المالية السنوية المرحلية.	4.16	0.88	3.80	1.05	3.87	1.03

الرقم	الفـــقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	تلتزم إدارة الشركة بنشر تقاريرها المالية السنوية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الميزانية.	4.01	0.99	3.89	1.03	3.91	1.03
8	تلتزم إدارة الشركة بتزويد بورصة عمان للأوراق المالية بتقارير مالية ربع سنوية.	4.19	0.81	3.83	1.06	3.90	1.03
9	تلتزم إدارة الشركة بإرفاق الإيـــضاحات مـــع التقـــارير المالية الأساسية وتكون جزءاً منها.	4.19	0.81	3.93	1.00	3.98	0.97
10	تحرص إدارة الشركة على الإطلاع على التقارير المالية الدورية بعرضها على لجنة التدقيق.	4.01	0.82	3.81	1.08	3.85	1.04
11	تحرص إدارة الشركة على وجود تقرير المدقق يتضمن رأيه حول عدالة البيانات المالية للشركة كوحدة واحدة.	4.07	0.80	3.82	1.07	3.87	1.03
	المتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية	**4.19**	**0.51**	**3.81**	**0.73**	**3.89**	**0.71**

– تحليل البيانات لإجابات المستثمرين المؤسسيين:

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (9) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11) حصلت على أعلى متوسط حسابي ، إذ بلـــغ (4.45، 4.38، 4.29، 4.10، 4.25، 4.16، 4.01،4.19، 4.19، 4.01، 4.07) على التوالي ، وبانحراف معياري مقـــداره (0.80، 0.81، 0.87، 0.82، 0.83،0.88، 0.99، 0.81، 0.81، 0.82، 0.80) على التوالي. وتشير البيانات إلى أن مـــستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات مرتفع فيما يتعلق بإدارة الشركة بإعداد التقارير المالية وعرض التقـــارير على الموقع الالكتروني للشركة ، والتزام إدارة الشركة بالإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية ، والتزام إدارة الشركة المدرجة في بورصة عمان بالإعلان عن البيانات الماليـــة الـــسنوية والمرحليـــة ، والتزام إدارة الشركة بنشر تقاريرها المالية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الميزانية ، والتزام إدارة الشركة بإرفاق الإيضاحات مع التقارير المالية ، وحرص إدارة الشركة على الإطلاع على التقارير المالية وعرضها على لجنة التدقيق ، وحرص إدارة الشركة على وجود تقرير المدقق يتضمن رأيه حـــول

عدالة البيانات المالية للشركة، حيث كان مستوى الالتزام لكافة الفقرات مرتفعاً إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.19) ، وبانحراف معياري مقداره (0.51).

- تحليل البيانات لإجابات المستثمرين الأفراد:

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (9) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11) حصلت على متوسط حسابي متوسط ، إذ بلغ (3.97، 3.79، 3.70، 3.63، 3.77، 3.80، 3.89، 3.83، 3.93، 3.81، 3.82) على التوالي ، وبانحراف معياري مقداره (1.39، 1.14، 1.15، 1.05، 1.02، 1.05، 1.03، 1.06، 1.00، 1.08، 1.07) على التوالي ، وتشير البيانات بأن مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات مرتفع فيما يتعلق بإدارة الشركة بإعداد التقارير المالية، وعرض التقارير على الموقع الالكتروني للشركة ، والتزام إدارة الشركة بالإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية، والتزام إدارة الشركة المدرجة في بورصة عمان بالإعلان عن البيانات المالية السنوية والمرحلية، والتزام إدارة الشركة بنشر تقاريرها المالية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الميزانية ، والتزام إدارة الشركة بإرفاق الإيضاحات مع التقارير المالية، وحرص إدارة الشركة على الإطلاع على التقارير المالية وعرضها على لجنة التدقيق ، وحرص إدارة الشركة على وجود تقرير المدقق يتضمن رأيه حول عدالة البيانات المالية للشركة.

حيث كان مستوى الالتزام لكافة الفقرات متوسطا ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.81) وبانحراف معياري مقداره (0.731).

- تحليل البيانات لإجابات فئتي المستثمرين الأفراد والمؤسسيين معاً:

تشير البيانات في جدول رقم (9) معاً بأن الفقرة رقم (1) حصلت على أعلى متوسط حسابي ، إذ بلغ مقداره 4.06 وبانحراف معياري مقداره (1.31) ، وتشير البيانات إلى أن مستوى الالتزام كان مرتفعا فيما يتعلق بالتزام إدارة الشركة بإعداد التقارير السنوية والمرحلية لمستخدمي القوائم المالية وفي الوقت

المناسب، وبما ينسجم مع معايير إعداد التقارير المالية ، فيما حصلت باقي الفقرات ذوات الأرقام (2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11) على متوسط حسابي متوسط ، إذ بلغ (3.90، 3.82، 3.72، 3.86، 3.87، 3.91، 3.90، 3.98، 3.85، 3.87) على التوالي، وبانحراف معياري مقداره (1.11، 1.12، 1.02، 1.00، 1.03، 1.03، 1.03، 0.97، 1.04، 1.03) على التوالي. مما يدل على مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات كان متوسطا ، فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية وعرض التقارير على الموقع الالكتروني للشركة ، والتزام إدارة الشركة بالإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية ، والتزام إدارة الشركة بالإعلان عن البيانات المالية السنوية والمرحلية، وملخص تقرير مجلس الإدارة ، والتزام إدارة الشركة بالإفصاح عن أية التزامات على الأصول ، والتزام الشركة بنشر تقاريرها المالية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور ، وتزويد بورصة عمان بتقارير مالية ربع سنوية ، وحرص إدارة الشركة على الإطلاع على التقارير المالية وعرضها على لجنة التدقيق ، وحرص إدارة الشركة على وجود تقرير المدقق يتضمن رأيه حول عدالة البيانات المالية للشركة كوحدة واحدة.

وقد توافقت نتائج دراسة الباحثة مع دراسة (مرعي، 2006) حيث بينت هذه الدراسة أن للمعلومات المالية المنشورة السنوية والمرحلية دوراً مهماً في اتخاذ القرار الاستثماري وعلى وجه الخصوص فإن التقارير المالية المرحلية يمكن إدارة المنشاة من الحصول على معلومات مهمة في الوقت المناسب عن أداء المنشاة ، مما يمكنها من تحديد الانحرافات في الأداء وتحديد الجهات المسئولة عنه ، واتخاذ القرار لتصحيحه.

ب- اختبار الفرضية الثالثة:

لقد تم استخدام اختبار (T) لفحص مدى التزام الشركات المساهمة الأردنية بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية، كما هو مبين في جدول رقم (10)

جدول (10)

نتائج اختبار(T)للفرضية الثالثة لمتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية

فئة المستثمرين	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية P-Value	المتوسط الحسابي	95% فترة الثقة للفرق	
					الأدنى	الأعلى
المستثمرين المؤسسيين	19.934	72	*0.000	4.19	1.17	1.31
المستثمرين الأفراد	19.251	299	*0.000	3.81	0.73	0.89
المؤسسيين والأفراد معا	**24.154**	**372**	***0.000**	**3.89**	**0.81**	**0.96**

***دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).**

يبين الجدول رقم (10) نتائج اختبار (T) إذ تشير النتائج إلى أن قيمة (P-Value=000) للأفراد 0.000 والمؤسسيين 0.000 والمؤسسيين والأفراد معا 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية (α=5%) ، حيث بلغت قيمة (T) المحوسبة للمستثمرين الافراد19.251، وللمستثمرين المؤسسيين 19.934، في حين بلغت لهم مجتمعين 24.154. مما يدل على وجود التزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية، ذات دلالة إحصائية، أي أننا نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود التزام لمتطلبات حوكمة الشركات المتعلقة بالتقارير المالية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد اثر لالتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة.

يتضمن المجال (12) الفقرة المتعلقة بأثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة وفيما يلي تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

أ- تحليل البيانات:

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بأثر التزام الشركات المساهمة بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة والجدول رقم (11) يوضح ذلك:

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة

الرقم	الفقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم إدارة الشركة بإعداد التقارير السنوية والمرحلية وتوزيعها على مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية.	4.42	0.83	3.93	1.36	4.03	1.29
2	يؤدي نشر التقارير السنوية والمرحلية على الموقع الإلكتروني إلى تقييم أداء الشركة المرحلي وتعزيز الإفصاح والشفافية.	4.30	0.79	3.79	1.22	3.89	1.17
3	يساعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية إلى إجراء مقارنات بين الشركات المماثلة.	4.32	0.72	3.87	1.07	3.96	1.02
4	يساعد الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية لبيان الأثر المالي في المركز المالي.	4.26	0.73	3.81	0.99	3.90	0.96
5	يؤدي عرض التقرير السنوي والقوائم المالية على الهيئة العمومية إلى إتاحة الفرصة للمساهمين بمناقشتها والمصادقة عليها.	4.21	0.80	3.82	1.03	3.90	1.00
6	يؤدي نشر القوائم المالية السنوية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الميزانية إلى إعطاء الوقت الكافي للمستثمرين لتقييم استثماراتهم.	4.21	0.87	3.81	1.05	3.89	1.02
7	يساعد الإفصاح الشامل والشفافية في المعلومات المحاسبية حملة الأسهم على إقامة الدعاوي القضائية	4.04	0.90	3.87	1.01	3.90	0.99

الرقم	الفقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	على الجهات ذات العلاقة في الأمور التي تلحق الضرر بهم.						
8	يسهل نشر التقارير المرحلية مستخدمي القوائم المالية إلى تقييم أداء الشركة بشكل مستمر.	4.23	0.75	3.88	0.98	3.95	0.95
9	يساعد نشر التقارير السنوية والمرحلية في الأوقات المحددة لمستخدميها على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.	4.23	0.74	3.96	0.97	4.02	0.93
10	يعزز الالتزام بالمعايير الدولية التي تحكم بإعداد التقارير المالية من قدرة حملة الأسهم على إجراء المقارنات اللازمة.	4.15	0.83	3.96	0.95	3.99	0.93
11	تؤمن التقارير المرحلية والسنوية التغذية الراجعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية من أجل مساعدتهم في تقييم مستويات الأداء الفعلية.	4.16	0.85	3.86	1.10	3.92	1.06
12	يعزز وجود مدقق الحسابات من حيادية المعلومات المحاسبية.	4.08	0.85	3.81	1.20	3.86	1.14
	اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة	**4.22**	**0.53**	**3.86**	**0.69**	**3.93**	**0.67**

– تحليل البيانات لإجابات المستثمرين المؤسسيين:

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (11) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12) حصلت على متوسط حسابي مرتفع إذ بلغ (4.42، 4.30، 4.32، 4.26، 4.21، 4.21، 4.04، 4.23، 4.23، 4.15، 4.16) على التوالي ، وبانحراف معياري مقداره (0.83، 0.79، 0.72، 0.73، 0.80،0.87، 0.90، 0.75، 0.74، 0.83، 0.85، 0.85) على التوالي. وتشير البيانات بأن مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات مرتفع فيما يتعلق بقيام إدارة الشركة بإعداد التقارير السنوية والمرحلية وتوزيعها على مستخدمي القوائم المالية ، وكذلك فإن نشر التقارير السنوية والمرحلية على الموقع الالكتروني يؤدي إلى تقديم أداء الشركة المرحلي ، ويساعد الإفصاح عن السياسات في إجراء

مقارنات بين الشركات المماثلة ، ويساعد الإفصاح عن التغيرات في السياسات لبيان الأثر المالي في المركز المالي وعرض التقرير السنوي والقوائم المالية على الهيئة العمومية إلى إتاحة الفرصة للمساهمين لمناقشتها والمصادقة عليها، ونشر القوائم المالية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور إلى إعطاء الوقت الكافي للمستثمرين لتقييم استثماراتهم. ويساعد الإفصاح الشامل والشفافية في المعلومات المحاسبية حملة الأسهم على إقامة دعوى قضائية بين الجهات ذات العلاقة ، ويسهل نشر التقارير السنوية والمرحلية في الأوقات المحددة من اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ويعزز الالتزام بالمعايير الدولية التي تحكم بإعداد التقارير المالية من قدرة حملة الأسهم على إجراء المقارنات ، وتؤمن التقارير المرحلية والسنوية التغذية الراجعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية من مساعدتهم في تقييم مستويات الأداء الفعلية ، ويقرر وجود مدقق الحسابات من حيادية المعلومات المحاسبية.

بينما كان مستوى الالتزام لكافة الفقرات مرتفعاً إذ بلغ الوسط الحسابي (4.22) وبانحراف معياري مقداره (0.53).

- **تحليل البيانات لإجابات المستثمرين الأفراد:**

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (11) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12) حصلت على متوسط حسابي متوسط، إذ بلغ (3.93، 3.79، 3.87، 3.81، 3.82، 3.81، 3.87، 3.88، 3.96، 3.96، 3.86، 3.81) على التوالي ، وبانحراف معياري مقداره (1.36، 1.22، 1.07، 0.99، 1.03، 1.05، 1.01، 0.98، 0.97، 0.95، 1.10، 1.20) على التوالي ، وتشير البيانات بأن مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات متوسط فيما يتعلق في قيام إدارة الشركة بإعداد التقارير السنوية والمرحلية وتوزيعها على مستخدمي القوائم المالية وكذلك نشر التقارير السنوية والمرحلية على الموقع الالكتروني يؤدي إلى تقييم، أداء الشركة المرحلي، ويساعد الإفصاح عن السياسات إلى إجراء مقارنات بين الشركات المماثلة، ويساعد الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لبيان الأثر

المالي في المركز المالي وعرض التقرير السنوي والقوائم المالية على الهيئة العمومية على إتاحة الفرصة للمساهمين لمناقشتها والمصادقة عليها، ونشر القوائم المالية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أي إعطاء الوقت الكافي للمستثمرين لتقييم استثماراتهم، ويساعد الإفصاح الشامل والشفافية في المعلومات المحاسبية حملة الأسهم على إقامة دعوى قضائية بين الجهات ذات العلاقة، ويسهل نشر التقارير السنوية والمرحلية في الأوقات المحددة من اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعزز الالتزام بالمعايير الدولية التي تحكم بإعداد التقارير المالية من قدرة حملة الأسهم على إجراء المقارنات وتؤمن التقارير المرحلية والسنوية التغذية الراجعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية من مساعدتهم في تقييم مستويات الأداء الفعلية، ويقرر وجود مدقق الحسابات من حيادية المعلومات المحاسبية.

بينما كان مستوى الالتزام لكافة الفقرات مرتفعاً إذ بلغ الوسط الحسابي (3.86) وبانحراف معياري مقداره (0.69).

– تحليل البيانات لإجابات فئتي المستثمرين الأفراد والمؤسسيين معاً:

تشير البيانات في جدول رقم (11) بأن الفقرات ذوات الأرقام (1، 9) حصلت على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ مقداره (4.03، 4.02) على التوالي، وبانحراف معياري ومقداره (1.29، 0.93) على التوالي، وتشير البيانات أن مستوى الالتزام للشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة لهذه الفقرات مرتفع فيما يتعلق بقيام إدارة الشركة بإعداد التقارير السنوية والمرحلية، وتوزيعها على مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب. ويساعد نشر التقارير السنوية والمرحلية في الأوقات المحددة لمستخدميها من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

بينما حصلت باقي الفقرات ذوات الأرقام (2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12) على متوسط حسابي بمستوى متوسط، إذ بلغ (3.89، 3.96، 3.90، 3.90، 3.89، 3.90، 3.95، 3.99، 3.92، 3.86) على التوالي، وبانحراف معياري مقداره (1.17، 1.02، 0.96، 1.00، 1.02، 0.99،

0.95، 0.93، 1.06، 1.14) على التوالي. مما يدل على أنَّ مستوى الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات كـــان متوسطا، فيما يتعلق نشر التقارير السنوية والمرحلية على الموقع الالكتروني إلـــى تقيـــيم أداء الـــشركة المرحلي، ويساعد الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية إلى إجراء مقارنـــات بـــين الـــشركات المماثلة، ويساعد الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لبيان الأثر المالي في المركـــز المـــالي، ويؤدي عرض التقرير السنوي والقوائم المالية على الهيئة العمومية إلـــى إتاحـــة الفرصـــة للمـــساهمين لمناقشتها والمصادقة عليها.

ويؤدي نشر القوائم المالية إلى إعطاء المستثمرين فرصة لتقييم استثماراتهم، ويساعد الإفـــصاح الشامل والشفافية في المعلومات حملة الأسهم على إقامة الدعاوي القضائية على الجهات ذات العلاقة فـــي الأمور التي تلحق الضرر بهم. ويسهل نشر التقارير المرحلية مستخدمي القوائم الماليـــة إلـــى تقيـــيم أداء الشركة، ويعزز الالتزام بالمعايير الدولية لذوي حملة الأسهم من إجراء المقارنات اللازمة، وتؤمن تقارير التغذية الراجعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، ويقرر وجود مدقق الحسابات من حياديـــة المعلومـــات المحاسبية.

بينما كان مستوى أثر الالتزام لكافة الفقرات متوسطاً، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.73) وبانحراف معيـــاري مقداره (0.67).

وقد توافقت نتائج دراسة الباحثة مع دراسة مرعي، (2006): حيث بينت هذه الدراســـة أن المعلومـــات المالية المنشورة والمعلومات المرحلية تمكن إدارة المنشاة من الحصول على معلومات مهمة فـــي الوقـــت المناسب عن أداء المنشأة، مما يمكنها من تحديد الانحراف في الأداء، وتحديد الجهـــات المـــسؤولة عنـــه واتخاذ القرار لتصحيحه.

إلا أن هذه الدراسة تعارضت مع دراسة **(سامي، 2000)** والتي تبين أن هناك حاجة لوضع معـــايير لتقييم جودة المعلومات، وأن هناك تباين في تغير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصوصا من حيـــث الملاءمة.

ب- اختبار الفرضية الرابعة:

لقد تم استخدام اختبار (T) للتأكد من مدى تأثير الالتزام بمتطلبات الحوكمة من قبل الـــشركات المـــساهمة الأردنية في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة، كما هو مبين في جدول رقم (12)

جدول (12)

نتائج اختبار(t) للفرضية الرابعة لأثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة

فئة المستثمرين	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية P-Value	الفرق في المتوسط الحسابي	95% فترة الثقة للفرق	
					الأدنى	الأعلى
المستثمرين المؤسسيين	19.783	72	*0.000	4.22	1.10	1.34
المستثمرين الأفراد	21.718	299	*0.000	3.86	0.79	0.94
المؤسسيين والأفراد معا	**26.723**	**372**	***0.000**	**3.93**	**0.87**	**1.00**

***دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05)**

يبـــين الجـــدول رقـــم (12) نتـــائج اختبـــار (T) إذ تـــشير النتـــائج إلـــى أن قيمـــة (P-Value=000) للأفراد 0.000 والمؤسسيين 0.000 والأفراد والمؤسسيين معا 0.000وهي اقل مـــن مستوى المعنوية (α =5%)، حيث بلغت قيمة (T) المحوسبة للمستثمرين الأفراد 21.718 و للمستثمرين المؤسسيين 19.783. في حين بلغت لهم مجتمعين (26.723) مما يدل على وجود أثر لالتزام الـــشركات بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية، بالنسبة لخاصية الملاءمة ذات دلالة إحصائية أي أننـــا

نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثــر للالتــزام بمتطلبــات الحوكمة الشركات بالنسبة لخاصية الملاءمة.

الفرضية الخامسة: لا يوجد اثر لالتزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبــات الحوكمــة فــي جــودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية.

يتضمن المجال (10) الفقرة المتعلقة بأثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية، وفيما يلي تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

أ- تحليل البيانات:

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بأثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية لخاصية الموثوقية كما هو مبين في الجدول رقم (13):

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية لخاصية الموثوقية

الرقم	الفقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يعزز وجود مدقق الحــسابات الخــارجي المنتخب إلى زيادة الثقة والمصداقية فــي المعلومات المحاسبية.	4.49	0.67	3.99	1.33	4.09	1.24
2	يسهم وجود لجنة التدقيق بتــوفير كافــة التسهيلات الضرورية للقيام بعملــه بمــا يحقق الموثوقية في المعلومات.	4.38	0.72	3.85	1.17	3.95	1.12
3	يؤدي الاستمرار في إعداد التقارير وفــق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى جعلها قابلة للمقارنة.	4.49	0.67	3.85	1.12	3.98	1.08
4	تسهم لجنة التدقيق فــي دراســتها لتقيــيم إجراءات الرقابة والتدقيق الــداخلي إلــى تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.	4.19	0.81	3.86	1.06	3.92	1.02

الرقم	الفقرات	المستثمرين المؤسسيين		المستثمرين الأفراد		المؤسسيين والأفراد معاً	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5	وجود إدارة للتدقيق الداخلي في الشركة يدعم الثقة بالمعلومات المحاسبية.	4.16	0.82	3.92	1.06	3.97	1.02
6	يسهم توفر الخبرة والكفاءة الإدارية لأعضاء مجلس الإدارة في تحسين الثقة في المعلومات المحاسبية.	4.11	0.84	3.90	1.00	3.94	0.97
7	تؤدي الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.	4.15	0.78	3.80	1.01	3.87	0.98
8	تسهم وجود لجنة الترشيحات والمكافآت في موضوعية المعلومات المحاسبية المنشورة.	4.01	1.02	3.76	1.09	3.81	1.08
9	يؤدي دعم لجنة التدقيق لوظيفة التدقيق الخارجي إلى تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.	4.07	0.98	3.92	1.07	3.95	1.05
10	تعزز دراسة التقارير المرحلية من قبل لجنة التدقيق قبل عرضها على مجلس الإدارة إلى موثوقية المعلومات المحاسبية.	3.92	0.95	3.89	0.99	3.89	0.98
	أثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية.	**4.20**	**0.63**	**3.87**	**0.79**	**3.94**	**0.78**

ــ تحليل البيانات لإجابات المستثمرين المؤسسيين:

تشير البيانات المبينة في جدول رقم (13) بأن الفقرات ذوات الارقام (1،2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ الوسط الحسابي(4.49، 4.38، 4.49، 4.19، 4.16، 4.11، 4.15، 4.01، 4.07) على التوالي، وبانحراف معياري (0.67 ، 0.72 ، 0.67 ، 0.81، 0.82، 0.84 0.78، 1.02، 0.98)على التوالي، وتشير البيانات بأن مستوى أثر الالتزام بمتطلبات هذه الفقرات مرتفع فيما يسهم وجود مدقق الحسابات الخارجي المنتخب أنه يعزز من الثقة والمصداقية في المعلومات

المحاسبية، ويسهم وجود لجنة التدقيق بتوفير كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعملها بما يحقق الموثوقيـــة في المعلومات، ويؤدي الاستمرار في إعداد التقارير وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير إلى جعلها قابلة للمقارنة.

وتسهم لجنة التدقيق في دراستها لتقييم إجراءات الرقابة والتـــدقيق الـــداخلي إلـــى تعزيـــز موثوقيـــة المعلومات المحاسبية، ووجود إدارة للتدقيق الداخلي بدعم الثقة بالمعلومات المحاسبية، ويسهم توفر الخبرة والكفاءة لأعضاء مجلس الإدارة في تحسين الثقة في المعلومات المحاسبية، وتؤدي الإيـــضاحات المرفقـــة بالقوائم المالية إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية، ويسهم وجود لجنة الترشيحات والمكافـــآت فـــي موضوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي دعم لجنة التدقيق لوظيفة التدقيق الخارجي إلى تعزيز موثوقيـــة المعلومات المحاسبية.

فيما حصلت الفقرة رقم (10) على متوسط حسابي بمستوى متوسط، إذ بلغ3.92 وبانحراف معيـــاري مقداره 0.95، مما يدل على أن مستوى الالتزام بمتطلبات الحوكمة بالنـــسبة لخاصـــية الملاءمـــة كـــان متوسطا، فيما تؤدي دراسة التقارير المرحلية من قبل لجنة التدقيق قبل عرضها على مجلس الإدارة إلـــى موثوقية المعلومات المحاسبية.

بينما كان مستوى اثر الالتزام لكافة الفقرات عاليا، إذ بلغ وسط الحسابي (4.20) ، وبانحراف معياري مقداره(0.63).

ـ تحليل البيانات لإجابات المستثمرين الأفراد:-

تشير البيانات المبينة في جدول رقم (13) بأن الفقـــرات ذوات الأرقـــام(2،3،4،5،6،7،8،9،10،1) حصلت على مستوى حسابي بمستوى متوسط إذ بلغ (3.99، 3.85، 3.85، 3.86، 3.92، 3.90، 3.80، 3.76، 3.92، 3.89) على التوالي، وبانحراف معيـــاري مقـــداره (1.33، 1.17، 1.12، 1.06، 1.06، 1.00، 1.01، 1.09، 1.07، 0.99) على التوالي، وتشير البيانات بأن مستوى اثر الالتزام لهذه الفقـــرات

كان متوسطا فيما يتعلق بوجود مدقق الحسابات الخارجي المنتخب يعزز من الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية، ويسهم وجود لجنة التدقيق بتوفير كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله بما يحقق الموثوقية في المعلومات، ويؤدي الاستمرار في إعداد التقارير وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير إلى جعلها قابلة للمقارنة.

وتعزز التقارير المرحلية من قبل لجنة التدقيق قبل عرضها على مجلس الإدارة في موثوقية المعلومات المحاسبية، بينما كان مستوى اثر الالتزام لكافة الفقرات متوسطا إذ بلغ الوسط الحسابي 3.87 وبانحراف معياري مقداره0.79.

ـ تحليل البيانات لإجابات المستثمرين الأفراد والمؤسسيين معاً:-

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (13) بأن الفقرة رقم (1) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ (4.09) وبانحراف معياري مقداره 1.24، إذ يشير بأن مستوى اثر الالتزام لهذه الفقرة كان مرتفعا، فيما يعزز وجود المدقق الحسابي الخارجي المنتخب إلى زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية، بينما حصلت باقي الفقرات ذوات الأرقام (2،3،4،5،6،7،8،9،10) على متوسط حسابي بمستوى متوسط، إذ بلغ (3.95، 3.98، 3.92، 3.97، 3.94، 3.87، 3.81، 3.95، 3.89) على التوالي، وبانحراف معياري مقداره(1.12، 1.08، 1.02، 1.02، 0.97، 0.98، 1.08، 1.05، 0.98) على التوالي. كما يدل على أن مستوى اثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة بالنسبة لخاصية الموثوقية كان متوسطاً فيما يسهم وجود لجنة التدقيق بتوفير كافة التسهيلات اللازمة إلى موثوقية المعلومات المحاسبية، ويؤدي الاستمرار في إعداد التقارير وفق المعايير الدولية وجعلها قابلة للمقارنة إلى تعزيز التقارير المرحلية من قبل لجنة التدقيق قبل عرضها على مجلس الإدارة يؤدي إلى موثوقية المعلومات المحاسبية.

بينما كان مستوى اثر الالتزام لكافة الفقرات متوسطا إذ بلغ الوسط الحسابي 3.94 وبانحراف معياري مقداره 0.78 .

ب- اختبار الفرضية الخامسة:

لقد تم استخدام اختبار (T) للتأكد من مدى أثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة من قبل الشركات المساهمة الأردنية في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية، كما هو مبين في جدول رقم (14).

جدول (14)

نتائج اختبارات (t) للفرضية الخامسةلاثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية

فئة المستثمرين	**قيمة ت**	**درجات الحرية**	**الدلالة الإحصائية**	**المتوسط الحسابي**	**95% فترة الثقة للفرق**	
					الأدنى	الأعلى
المستثمرين المؤسسيين	16.139	72	*0.000	4.20	1.05	1.35
المستثمرين الأفراد	19.031	299	*0.000	3.87	0.78	0.96
المؤسسيين والأفراد معا	**23.316**	**372**	***0.000**	**3.94**	**0.86**	**1.02**

*** دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).**

يبين الجدول رقم (14) نتائج اختبار (T) إذ تشير النتائج إلى أن قيمة (P-Value=000) للأفراد 0.000 والمؤسسيين 0.000 والأفراد والمؤسسيين معا0.000 اقل من مستوى المعنوية (α=5%) حيث بلغت قيمة (T) المحوسبة للمستثمرين للأفراد 19.031 والمستثمرين المؤسسيين16.139، في حين بلغت لهم مجتمعين (23.316) ، مما يدل على وجود أثر لالتزام الشركات بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية، بالنسبة لخاصية الموثوقية ذات دلالة إحصائية أي أننا نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر لالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بالنسبة لخاصية الموثوقية.

الفرضية السادسة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئة المستثمرين الأفراد فيما يتعلق بمتطلبات الحوكمة تعزى للمستوى العلمي، والتخصص، وعدد السنوات، والخبرة في مجال الاستثمار.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الثلاثي تبعاً لمتغيرات المستوى العلمي، والتخصص والخبرة، والجدول رقم (15) يبين ذلك.

جدول (15)

نتائج تحليل التباين الثلاثي لأثر المستوى العلمي، والتخصص، والخبرة على إجابات فئة المستثمرين الأفراد فيما يتعلق بالالتزام بمتطلبات الحوكمة.

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
المستوى العلمي	المتطلبات المتعلقة بحقوق حملة الأسهم	2.163	3	0.721	2.366	0.071
	المتطلبات المتعلقة بمجلس إدارة الشركة	1.945	3	0.648	1.520	0.209
	المتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية	5.139	3	1.713	3.768	*0.011
التخصص	المتطلبات المتعلقة بحقوق حملة الأسهم	2.419	4	0.605	1.984	0.097
	المتطلبات المتعلقة بمجلس إدارة الشركة	2.323	4	0.581	1.362	0.247
	المتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية	9.588	4	2.397	5.272	*0.000
الخبرة	المتطلبات المتعلقة بحقوق حملة الأسهم	0.300	3	0.100	0.328	0.805
	المتطلبات المتعلقة بمجلس إدارة الشركة	1.478	3	0.493	1.155	0.327
	المتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية	10.859	3	3.620	7.961	*0.000

***دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).**

يتبين من الجدول (15) الآتي:

أ- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر المستوى العلمي في مجال المتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شفيه" كما هو مبين في الجدول(16)، بينما لم تظهر فروق دالة إحصائياً في باقي المجالات.

ب- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر التخصص في مجال المتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شفيه" كما هو مبين في الجدول (17)، بينما لم تظهر فروق دالة إحصائياً في باقي المجالات.

ج- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الخبرة في مجال المتطلبات المتعلقة بالتقارير المالية، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة "شفيه" كما هو مبين في الجدول (18)، بينما لم تظهر فروق دالة إحصائياً في باقي المجالات.

جدول (16)

المقارنات البعدية باستخدام اختبار "شفيه" لأثر المستوى العلمي

	المتوسط الحسابي	دبلوم فما دون	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
دبلوم فما دون	4.01				
بكالوريوس	3.69	*0.32			
ماجستير	3.90	0.11	0.21		
دكتوراه	3.91	0.10	0.22	0.01	

*دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يتبين من الجدول (16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين بكالوريوس ودبلوم فما دون، وجاءت الفروق لصالح دبلوم فما دون.

جدول (17)

المقارنات البعدية باستخدام اختبار "شفيه" لأثر التخصص

	المتوسط الحسابي	محاسبة	إدارة أعمال	علوم مالية ومصرفية	اقتصاد	أخرى
محاسبة	3.90					
إدارة أعمال	3.66	0.23				
علوم مالية ومصرفية	3.84	0.05	0.18			
اقتصاد	3.61	0.28	0.05	0.23		
أخرى	4.33	0.44	*0.67	*0.49	*0.72	

***دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).**

يتبين من الجدول (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين أخرى من جهة وكل من إدارة أعمال وعلوم مالية ومصرفية واقتصاد من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح أخرى.

جدول (18)

المقارنات البعدية باستخدام اختبار "شفيه" لأثر الخبرة

	المتوسط الحسابي	1-5	6-10	11-15	أكثر من 15
1-5	4.15				
6-10	3.63	*0.52			
11-15	3.81	*0.34	0.18		
أكثر من 15	3.74	0.41	0.12	0.07	

***دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).**

يتبين من الجدول (18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين 1-5 من جهة وكل من 6-10 سنوات و 11-15 سنة من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح 1-5 سنوات.

الفصل الرابع

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

4-1-1 النتائج

4-1-2 الاستنتاجات

4-1-3 التــوصيـــات

الفصل الرابع

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

4-1-1 النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الحوكمة وأثره في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر حملة الأسهم، وقد تم اختيار عينة عشوائية من حملة الأسهم (الأفراد والمؤسسيين) لمعرفة مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة، ويمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي بما يلي:

1. تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بدلالة احصائية بمستوى متوسط بمتطلبات حوكمة الشركات المتعلقة بحقوق حملة الأسهم من حيث المحافظة على أموالهم، و تعظيم أرباحها، وكذلك إعطاؤهم الحق في التصويت وحضور الاجتماعات والاطلاع على الدفاتر والسجلات، ونتائج الأعمال والعلم بمحاضر جلسات الهيئة العامة للشركة.
2. تلتزم الشركات المساهمة الأردنية بدلالة إحصائية بمستوى متوسط بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة وشروط الموضوعية، ومن حيث المؤهل ودرجة الاستقلالية، بحيث يكون المجلس على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لمستقبل الشركة، وتكون قراراته مطبقة لمبادئ الحوكمة.
3. تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بدلالة إحصائية بمستوى متوسط بمتطلبات حوكمة الشركات فيما يتعلق بالتقارير المالية (السنوية والمرحلية) من حيث وجوب إعدادها ونشرها وتوصيلها لكافة المستخدمين الخارجيين والداخليين، وخصوصا حملة الأسهم.
4. يوجد اثر لالتزام الشركات المساهمة الأردنية بدلالة إحصائية بمستوى متوسط بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة.

5. يوجد اثر لالتزام الشركات المساهمة الأردنية بدلالة إحصائية بمستوى متوسط بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية.

6. توجد فروقات في إجابات المستثمرين الأفراد، وهذه تعزى للمستوى العلمي والتخصص والخبرة .

7.لوحظ أن المستوى العلمي والخبرات لها أثر كبير على مدى فهم وإدراك مبادئ الحوكمة المؤسسية وعلى استعداد ذوى العلاقة لتوفير الجو الملائم لتطبيق مبادئ الحوكمة، وكذلك لتحقيق المتطلبات بصورة فاعلة.

4-1-2 الاستنتاجات:

1- إن معظم المهتمين بالاستثمارات هم من الشركات وقليل من الأفراد وذلك لرغبة الشركات في استثمار أموالها الفائضة في أكثر من مجال ولان تلك الشركات اقدر من الأفراد على تحقيق الوفورات المالية.

2- إن نسبة الذكور العالية في العينة تعني ان الذكور هم اكثر طموحا من الاناث في مجال الاستثمار بسبب توفر الخبرة والكفاءة في مجال الاستثمار واكثر قدرة على تحمل المخاطر .

3- إن التخصص دور ايجابي كبير وكذلك سنوات الخبرة الكبير في مجال الاستثمار فمعظم افراد العينة هم من حملة الشهادات الجامعية في الادارة والمحاسبة وهذه التخصصات يحظى الاستثمار باهتمامها الى حد كبير ،كما ان الخبرات في مجال العمل الاستثماري لها اثر كبير وايجابي على اتساع رقعة الاستثمار.

4-1-2 التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الباحثة من نتائج، توصي بما يلي:

1- ينبغي الالتزام التام بجميع متطلبات الحوكمة من قبل إدارات الشركات وبدرجة عالية وفي كافة المجالات، وذلك من خلال تفعيل الرقابة من قبل هيئة الأوراق المالية، ومراقب الشركات وإدارة السوق المالي.

2- ينبغي أن تراعي الهيئة العمومية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرات والكفاءات، وخاصة في الجوانب الإدارية والمالية .

3- التأكيد على أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين، وذلك لزيادة فاعلية أداء المجلس بكافة القضايا المناطة به، بما يحقق نفعا لجميع أصحاب المصالح وللشركة.

4- ينبغي تفعيل دور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجان التدقيق، والتعيينات، والمكافآت، مما له من اثر في التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة في الشركة، وذلك من خلال تعزيز استقلاليتهم والاستجابة لتوجهاتهم من قيل مجلس الإدارة .

5- ينبغي تطوير ميثاق شرف يحكم الممارسات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة.

6- التأكيد على قيام هيئة الأوراق المالية بعقد ورش عمل لأعضاء مجالس إدارات الشركات الأردنية لبيان أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة.

المـــراجع

المراجع العربية

1. ابو زر ،عفاف ،(2006)."**استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية واثرها في تعزيز الافصاح والشفافية** "رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية،الاردن.
2. البنك المركزي الاردني. (2004).**التحكم المؤسسي: كتيب ارشادات لاعضاء مجلس ادارة البنوك**، الأردن.
3. بوعشة،مبارك وبوشوشة،هبه،(2009)."**دور جودة امن المعلومات المحاسبية في ادارة الازمات المالية العالمية**"، المؤتمر العلمي الدولي السابع ،جامعة الزرقاء الاهلية.
4. توفيق ،شريف ،(2005) .**حوكمة الشركات _الاهمية المبادئ والمصطلحات** ،كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
5. جمعية المنتدى الاردني لحوكمة الشركات واقع الحوكمة في الاردن متاح على الموقع الالكتروني **http://cga-jordan.org/default.htm.**بتاريخ 4-11-2010 .
6. حماد،طارق عبد العال، (2005). **حوكمة الشركات المفاهيم _المبادئ_التجارب** تطبيقات الحوكمة في المصارف،الدار الجامعية،الاسكندرية.
7. الحميدي ،نجم عبد الله والعبيد،عبد الرحمن الاحمد،والسامرائي ،سلوى امين(2004) .**نظم المعلومات الادارية** الطبعة الاولى،جامعة الاسراء.
8. حوكمة الشركات ومدى امكانية تطبيقها في الاردن واقع الحوكمة في الاردن متاح على الموقع الالكتروني**http://ecoanalysisblog.maktoobblog.com.** بتاريخ 9-11-2010.
9. حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، (2003). **منشورات مركز المشروعات الخاص**ة، غرفة التجارة الأمريكية.

10. الحيزان، اسامة بن فهد،(2008)."**تطوير اداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة**"دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة ،مجلة المحاسبة والادارة والتامين ،العدد السبعون، الجزء الاول، كلية التجارة،جامعة القاهرة.

11. الحيزان، اسامة بن فهد، (2005)."**نظام ادارة ومراقبة المنشآت(الحوكمة)تطبيقا على هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الخامس، الاسكندرية، حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية.

12. خرابشة،بثينة عليان،(2007). "**العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والاداء المالي في البنوك التجارية الاردنية**"رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك،الاردن.

13. دحدوح،حسين، (2007) ."**دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا**"مجلة اربد للبحوث والدراسات ،المجلد 11،العدد(1).

14. دهمش ،نعيم وابو زر، اسحق عفاف ،(2003)."**تطوير الحاكمية المؤسسيية في البنوك**" ،مجلة البنوك في الاردن ،المجلد 22،العدد(10)."

15. سامي ،مجدي محمد،(2000)."**نحو اطار مرجعي لتقويم جودة المعلومات المحاسبية** "مجلة البحوث التجارية ،العدد 22،الاصدار 2.

16. سليمان، محمد مصطفى،(2006) .**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري**، الدار الجامعية ،الاسكندرية.

17. سعادة،علي العبد،(1998)."**الافصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية في ظل المعيار المحاسبة رقم (5)** "،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت،المفرق،الاردن.

18. الشحادات ،محمد قاسم عبد الله ،(2008) ."**اثر تبني الشركات المساهمة العامة الاردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان** "،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الاردنية،الاردن.

19. الشرع، عماد احمد، (2008) . "**دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية** "دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية" رسالة ما جستير، جامعة دمشق.

20. الشيرازي ،عباس ،(1990) . **نظرية المحاسبة** ، الطبعة الاولى،ذات السلاسل، الكويت.

21. عبيدات، محمد خالد، (2010)." **مدى التزام شركات التأمين الاردنية بتعليمات الحاكمية المؤسسية وا ثرها في تعزيز الافصاح والشفافية**". رسالة ماجستير، جامعة جدارا، الاردن.

22. **قانون الاوراق المالية (76) لسنة 2002.**

23. **قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971.**

24. **قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000.**

25. **قانون الشركات الاردني 1997 وتعديلاته.**

26. القشي، ظاهروالخطيب، حازم، (2006). " **الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وامكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الاسواق المالية**، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد(1). الاردن.

27. الكري، الطاهر احمد، (2005)." **مدى مقدرة المعلومات المحاسبية المنشورة على التنبؤ باسعار الاسهم**"، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

28. كيسو دونالدووجانت جيري،(1999). " **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الاول ترجمة احمد حجاج، الطبعة الثانية، دار المريخ، الرياض، المملكة السعودية العربية.

29. لطفي، امين السيد، (1998) . **التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لاغــراض تقيــيم اداء الشركات وخططها المستقبلية والاستثمار في الاوراق المالية بالبورصة**، دار النهضة، القاهرة.

30. مرعي، عبد الرحمن، (2006). " **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحليــة فــي اتخاذ القرارات الاستثمارية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلــد 22، العــدد (2).

31. مركز المشروعات الدولية الخاصة،(2003) .**حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، غرفة التجارة الأمريكية (واشنطن)، ترجمة سمير كريم، الطبعة(3).

32. مسودة، سناء نظمي،(1992)." **مدى اعتماد الشركات المالية والبنوك على القوائم المالية المرفقــة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الاردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمــان**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية.

33. مضر، علي عبد اللطيف، (2007). **مدى ملاءمة مسؤوليات لجان التدقيق لاداء دورها في عملية التحكم المؤسسي**، دراسات العلوم الادارية، المجلد 34، العدد (24) ، قــسم المحاســبة، الجامعــة الهاشمية،الاردن.

34. مطر، محمد عبد الكريم ونور، عبد الناصر،(2007)." **مدى التزام الشركات المــساهمة العامــة الاردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية**". مجلة ادارة اعمال، المجلد 3، العدد (1)،الجامعة الاردنيــة، الاردن.

35. مطر ،محمد،(2003). "**دور الافصاح عن المعلومات المحاســبية فــي تعزيــز وتفعيــل الــتحكم المؤسسي**" ،المؤتمرالعلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين المنعقد في عمان للفترة من 24–25 ايلول.

36. معايير المحاسبة الدولية، (2001). **لجنة معايير المحاسبة الدولية،** ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – عمان.

37. المطيري، عبيد بن سعد، (2003)." **تطبيق الاجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية** "، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد (10) ، العدد(3).

38. ميخائيل، اشرف، (2005). **تدقيق الحسابات واطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات** ، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.

39. نصر علي، عبد الوهاب وشحاتة، شحاته ،(2007). **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة** ،كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية.

40. هيئة الاوراق المالية،(2008). **(دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الدرجة في بورصة عمان).**

41. هيئة التامين الاردنية، (2006) .**تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التامين واسس تنضيمها وادارتها** رقم 2 لسنة 2006 نشر في الصفحة 119 من العدد 4804 من الجريدة الرسمية بتاريخ 16ـ1ـ2007.

42. **هيئة الاوراق المالية لسنة 1998.**

43. **هيئة الاوراق المالية بتاريخ 25ـ2ـ2010.**

المراجع الأجنبية:

1- Adam, Avahalom. and Shwortz ,Mark,(2008). "Corporate Governance, Ethics, and the Bock dating of stock options" Journal Of Business Ethics vol,85, pp.225-237.

2- Beaver,W,(1968). the Information Content of Annual Earings Announce Ments, Journd of Accounting Research, supplement pp.67-92..

3- Blair,M. and Sout,F,(1999).Ownership and Control ;Rethinking Corporate Governance For theTwenty First Centary . Corporate Governance Defined OnlineAvailable.

4- Blue Ribbon Commihee On Improving The Effectiveness Of Corporate Audit Committees ,(1999). Reporat And Recommendations Of The Blue Ribbon Committee On, Im Proving The Effectiveness Of Corporate Audit committees, New York.. New York Stock Exchange And National Association of Securities Dealers

5- Cadbury,(1992) ." Committee On the Financial Report of the FnancialAspects Of Corporate Governance " London stock Exchange .

6- Callagher,T, (2002). the Ethical Case For Chief Governance OfficersAfter Enron Corporate Governance Advisor,p.10.

7- Chen,Meiping,And Chin Lee, Kun,(2008). Compensation ,Corporate Governance and Owner Shareholding.Internalional Research Journal Of Finance and Economics Issn 1450-2807 Issue 22.

8- Cohen Jeffrey, R. And Hanno Dennism,(2000)." Auditor's Condideration Of Corporate Governance and Management Control Philosophy inPreplanning and Planning Judgments',Auditing:Ajournal OfPractice and theory September22

9- Deming, E,W (1986). Out of CrisisCambridge MACenter For Advanced Engineering Study, MT..

10- Dewing ,I ,(2000). And Others "Cadbury and Beyond. Corporate Governance Regulation.london.

11- Estrin,S, (1998)." Corporate Governance"oecd proceedings,paris.

12- Fama, E-and Jensen, M,(1983). Separation of ownership and control, journal of law and control, Vol, 26, June, PP.301-325.

13- Financial accounting statements bord,(FASB),(1978).Statement Of Financial Acouinting Concepts.No.1

14- Fong steven and Sheeck Winniewy,(2009)." Corporate Governance Disclosure and Company Performance of Hong Kong – Based and China Family Controlled Property Development Companies" JournalOf Corporate Governance,Vol.vIII,pp3-4.

15- Institate Of Internationa Finance (IIF),(2002). Equity Advisory Group, 'Policies Of Corporate Governane & Transparency in Emerging Markets, P.3-.4

16- Jensen, M,And Meckling,W,(1976). Theory Of theFirm Managerial, Behavior(Agency Costs and Ownership Structure" Harvard university, USA,

17- Kalchev Georg,(2009)."Corporate Governance and Share Holders Litigation' International University College, Dobrich Bulgaria.

18- Mangena Musa And Tauringana Venancio ,(2008)." Audit Committee And Voluntary External Auditor Involvement in UKInterim Reporting" .International Journal of Auditing vol, 12, pp45-63.

19- Nasdag Reglatroy Requirements,(2009.Corporate Governance Requirements.

20- Organization for Economic Cooperation & Development (OECD) (2004) Ad Hoc Tadk Force on corporate Governance. "OECD" Principles Corporate. P. 10www.oecd org. Reporate of the Committee On the Financial Asperts of Corporate.

21- Organization for Economic Cooperation & Development (OECD) (2004), oecd Principles of Corporate Governance, Paris Publication Service.

22- Sar Banes, P., Oxley. M Actof,(2002). The Public Company Accounting Reform and InevestorProtection Act Washintion p.cus Congress

23- Sekaran, Uma,(1992). research Methodes for Business A Skill Building Apporuch, John Wiley sons second edition, New York.

24- Tayi, Gtri, Ballou P.Donald and Editors, Guest,(1998). "Examining Data Quality". Communication of the ACM. Fed, Vol. 4, No. 2PP.54-57 .

25- Treadway Commission,(1987).Report of National Commission on Fraudulent Financial Reporting National Commission On Fraudulent Financial Reporting ,New York.

26- Wang ,Richord Y .And Strong ,Diane, M, (1996)."Beyoned Accuracy:What Data Quality Meansto Data Consumers "journal of management information systems,vol.12,No,4, pp-5-34 .

27- Wooif,E,(1994). Auditing Today .5th Edition Prenticehall International (UK) Limited.

28- Zingales, Louigie,(1997). Corporate, Governance Nebr Working, paper, , P.2.

29- Winkler,Adalbert,(1998).Financial Development,Economic Growth And Corporate Governance.

ملحق (1)

الاســـــتبانـــه

جامعة جدارا

كلية الاقتصاد والأعمال

قسم المحاسبة

السادة حملة الأسهم في الشركات المساهمة الأردنية المحترمين

تحية طيبة وبعد:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات وأثـــره فـــي جودة المعلومات المحاسبية، لذا نرجو التكرم منكم بالإجابة عن الأسئلة الـــواردة فـــي هـــذه الاستبانه بكل دقة وموضوعية، علما بأن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بـــسرية تامـــة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم الثمين لخدمة البحـــث العلمـــي والباحثين بما يخدم وطننا العزيز .

الطالبة: خديجة عبدالقادر الشطناوي **إشراف الدكتور: محمد عبد الله المومني**

الجزء الأول: الخصائص عينة الدراسة

أ- خصائص الديموغرافية للمستثمرين الافراد

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان المناسب للإجابة:

الخاصية	**توزيع الخاصية**
الجنس	☐ ذكر ☐ أنثى
المؤهل العلمي	☐ دبلوم فما دون ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه أخرى أذكره من فضلك ....
التخصص	☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ اقتصاد أخرى أذكره من فضلك ..
عدد سنوات الخبرة في مجال الاستثمار	☐ 1-5 ☐ 6-10 ☐ 11-15 ☐ أكثر من 15

ب- الخصائص للمستثمرين المؤسسيين

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان المناسب للإجابة:

الخاصية	**توزيع الخاصية**
طبيعة القطاع	☐ شركة ☐ مؤسسة ☐ جمعية ☐ نقابة
حجم الاستثمار	☐ أقل من 250000 دينار ☐ 250.000 دينار-أقل من 500000 دينار ☐ أكثر من 500000 دينار
عدد العاملين بوحدة الاستثمار	☐ أقل من3 ☐ 3- أقل من 6 ☐ 3- أكثر من 6
عدد الشركات المستثمر فيها	☐ 1-3 ☐ 4-6 ☐ أكثر من 6

الجزء الثاني: يتعلق بمجالات الدراسة

المجال الأول: يتعلق بمعرفة مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بحقوق حملة الأسهم.

الرقم	الفقـــــرات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	كلا على الإطلاق
1	تحتفظ إدارة الشركة بسجل خاص بحملة الأسهم تبين فيه عدد الأسهم التي يملكونها.					
2	تسمح إدارة الشركة لحملة الأسهم بالإطلاع على الوثائق والمعلومات الخاصة بالشركة وفق التشريعات النافذة.					
3	توزع إدارة الشركة حصص الأرباح خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة.					
4	تعطي إدارة الشركة الأولوية لحملة الأسهم بالاكتتاب بالإصدارات الجديدة للأسهم قبل طرحها للاكتتاب العام.					
5	تستجيب إدارة الشركة لطلب حملة الأسهم اللذين يملكون 20% من أسهم الشركة بعقد اجتماع غير عادي للهيئة العامة للمطالبة بإقالة مجلس الإدارة.					
6	يحق لحملة الأسهم إقامة دعوى قضائية في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة.					
7	تلتزم إدارة الشركة تجاه حملة الأسهم بمناقشة أداء الشركة وخطة عملها.					
8	تعرض إدارة الشركة التقرير السنوي على حملة الأسهم في اجتماع الهيئة العامة للمصادقة عليه.					
9	تعرض إدارة الشركة أسماء المدققين الخارجيين لانتخاب مدقق حسابات للشركة					
10	تعرض إدارة الشركة الموضوعات العامة والجوهرية لمناقشتها مع حملة الأسهم مثل الاندماج أو زيادة رأسمال أو إصدار سندات اقتراض.					
11	تدعو إدارة الشركة حملة الأسهم لاجتماع الهيئة العامة بالوقت المناسب وقبل موعد الاجتماع بوقت كاف.					
12	تسمح إدارة الشركة لحملة الأسهم المشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة أصالة أو وكالة.					

المجال الثاني: يتعلق بمعرفة مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة.

الرقم	الفقـــــرات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	كلا على الإطلاق
1	تنتخب الهيئة العامة أعضاء مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الكفاءة والخبرة الإدارية					
2	يحق لمجلس الإدارة الاستعانة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس.					
3	يلتزم مجلس الإدارة بوضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق أهداف الشركة.					
4	يقوم مجلس الإدارة بوضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول حملة الأسهم على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة وبدون تمييز.					
5	يضع مجلس الإدارة إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي.					
6	يراعي في أعضاء مجلس الإدارة عدم الجمع ما بين عضوية مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة.					
7	ينبغي أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء المستقلين.					
8	يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بعدم تحقيق مصلحة شخصية لهم في الشركة مثل الحصول على قروض لهم أو لأحد أقربائهم من الشركة.					
9	يلتزم مجلس الإدارة بإبلاغ الجهات الرقابية بأي عمل ينطوي على تلاعب أو اختلاس أو تزوير يؤدي إلى المساس بحقوق حملة الأسهم.					
10	يحرص مجلس الإدارة على وضع إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال مواقعهم للحصول على معلومات سرية من أجل تحقيق مكاسب مادية أو معنوية.					

الرقم	الفقـــــرات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	كلا على الإطلاق
11	يقوم مجلس الإدارة بوضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.					
12	يتخذ مجلس الإدارة الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي على سير العمل في الشركة.					
13	يضع مجلس الإدارة أسسا لمنح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لتحقيق مصلحة الشركة وأهدافها.					
14	يلتزم مجلس الإدارة بوضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة تجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم.					
15	يلتزم مجلس الإدارة بمراجعة وتقيــيم أداء الإدارة التنفيذيـــة فـــي الشركة ومدى تطبيقهـــا للاســـتراتيجيات والـــسياسات والخطـــط والإجراءات الموضوعية.					
16	يلتزم مجلس الإدارة بوضع آلية لاستقبال الشكاوي والاقتراحـــات المقدمة من حملة الأسهم بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بـــإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة.					
17	يلتزم مجلس الإدارة بعقد الاجتماعات الدورية على مدار السنة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات وبحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه.					
18	يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تدقيق من ذوي الخبرة وبما ينسجم مع القوانين النافذة.					
19	يتأكد مجلس الإدارة من قيام لجنة التدقيق بتنفيذ المهام المكلف بها.					
20	يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت.					
21	يتأكد مجلس الإدارة من قيام لجنة الترشيحات والمكافآت بتنفيذ مهامها بما ينسجم مع القوانين والتشريعات.					

المجال الثالث: يتعلق بمعرفة مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتقارير المالية.

الرقم	الفقـــــرات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	كلا على الإطلاق
2	تعرض إدارة الشركة التقارير السنوية والمرحلية على الموقع الالكتروني للشركة.					
3	تلتزم إدارة الشركة بإعداد التقارير السنوية والمرحلية لمستخدمي القوائم المالية وفي الوقت المناسب وبما ينسجم مع معايير إعداد التقارير المالية					
4	تلتزم إدارة الشركة بالإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية وما ترتب عليها من نتائج آثار على نتيجة النشاط والمركز المالي.					
5	تلتزم إدارة الشركة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالإعلان عن البيانات المالية السنوية والمرحلية وملخص تقرير مجلس الإدارة المقدم لغايات الإدراج.					
6	تلتزم إدارة الشركة بالإفصاح عن وجود أية التزامات على أصولها مثل الرهونات في إعداد التقارير المالية السنوية والمرحلية.					
7	تلتزم إدارة الشركة بنشر تقاريرها المالية السنوية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الميزانية.					
8	تلتزم إدارة الشركة بتزويد بورصة عمان للأوراق المالية بتقارير مالية ربع سنوية.					
9	تلتزم إدارة الشركة بإرفاق الإيضاحات مع التقارير المالية الأساسية وتكون جزءا منها.					
10	تحرص إدارة الشركة على الإطلاع على التقارير المالية الدورية بعرضها على لجنة التدقيق.					
11	تحرص إدارة الشركة على وجود تقرير المدقق يتضمن رأيه حول عدالة البيانات المالية للشركة كوحدة واحدة.					

المجال الرابع: يتعلق بمعرفة أثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الملاءمة

الرقم	الفقـــــرات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	كلا على الإطلاق
1	تقوم إدارة الشركة بإعداد التقارير السنوية والمرحلية وتوزيعها على مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب حسب تعليمـــات هيئـــة الأوراق المالية.					
.2	يؤدي نشر التقارير السنوية والمرحلية على الموقع الالكتروني الـــى تقييم اداء الشركة المرحلي وتعزيز الإفصاح والشفافية.					
.3	يساعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية الى إجراء مقارنـــات بين الشركات المماثلة.					
.4	يساعد الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لبيان الأثـــر المالي في المركز المالي.					
.5	يؤدي عرض التقرير السنوي والقوائم المالية على الهيئة العموميـــة الى إتاحة الفرصة للمساهمين بمناقشتها والمصادقة عليها.					
.6	يؤدي نشر القوائم المالية السنوية خلال مدة لا تتجـــاوز ثلاثـــة شهور من تاريخ الميزانية الى إعطاء الوقت الكافي للمستثمرين لتقيم استثماراتهم.					
.7	يساعد الإفصاح الشامل والشفافية في المعلومات المحاسبية حملة الأسهم على اقامة الدعاوي القضائية على الجهات ذات العلاقة في الامور التي تلحق الضرر بهم..					
.8	يسهل نشر التقارير المرحلية مستخدمي القوائم المالية الى تقييم اداء الشركة بشكل مستمر.					
.9	يساعد نشر التقارير السنوية والمرحلية في الاوقات المحددة لمستخدميها من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.					
.10	يعزز الالتزام بالمعايير الدولية التي تحكم باعداد التقارير المالية من قدرة حملة الاسهم على اجراء المقارنات اللازمة.					
.11	تؤمن التقارير المرحلية والسنوية التغذيـــة الراجعـــة لمـــستخدمي المعلومات المحاسبية من اجل مساعدتهم في تقييم مـــستويات الاداء الفعلية.					
.12	يعزز وجود مدقق الحسابات المنتخـــب مـــن حياديـــة المعلومـــات المحاسبية.					

المجال الخامس: يتعلق بمعرفة أثر الالتزام بمتطلبات الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لخاصية الموثوقية.

الرقم	الفقـــــرات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	كلا على الإطلاق
1	يعزز وجود مدقق الحسابات الخارجي المنتخب الى زيـــادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.					
2	يسهم وجود لجنة التدقيق بتوفير كافة التسهيلات الـــضرورية للقيام بعمله بما يحقق الموثوقية في المعلومات المحاسبية.					
3	يؤدي الاستمرار في إعداد التقارير وفق المعايير الدولية لإعـــداد التقارير المالية الى جعلها قابلة للمقارنة.					
4	تسهم لجنة التدقيق في دراستها لتقييم اجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي الى تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.					
.5	وجود ادارة للتدقيق الداخلي في الشركة يدعم الثقة بالمعلومات المحاسبية.					
.6	يسهم توفر الخبرة والكفاءة الإدارية لأعضاء مجلس الإدارة في تحسين الثقة في المعلومات المحاسبية.					
.7	تؤدي الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الى زيـــادة الثقـــة فـــي المعلومات المحاسبية.					
.8	يُسهم وجود لجنة الترشيحات المكآفات في موضوعية المعلومات المحاسبية المنشورة.					
.9	يؤدي دعم لجنة التدقيق لوظيفة الخارجي الى تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.					
.10	تعزز دراسة التقارير المرحلية من قبل لجنة التدقيق قبل عرضها على مجلس الادارة الىموثوقية المعلومات المحاسبية.					

أية معلومات ترغبـــون بإضـــافتها..

....

....

الملــحق (2)

قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة

التسلسل	الاسم	التخصص	جهة العمل
1	الاستاذ الدكتور حسين القاضي	المحاسبة	جامعة جدارا
2	الاستاذ الدكتور حسين دحدوح	المحاسبة	جامعة جدارا
3	الاستاذ الدكتور محمود قاقيش	المحاسبة	جامعة اليرموك
4	الدكتور أحمد العمري	المحاسبة	جامعة اليرموك
5	الدكتور عبيد الخفاجي	المحاسبة	جامعة جدارا
6	الدكتور عطا الله الحسبان	المحاسبة	جامعة اربد الأهلية
7	الدكتورة ريم عساف	المحاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
8	الدكتور محمد بشايرة	المحاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية